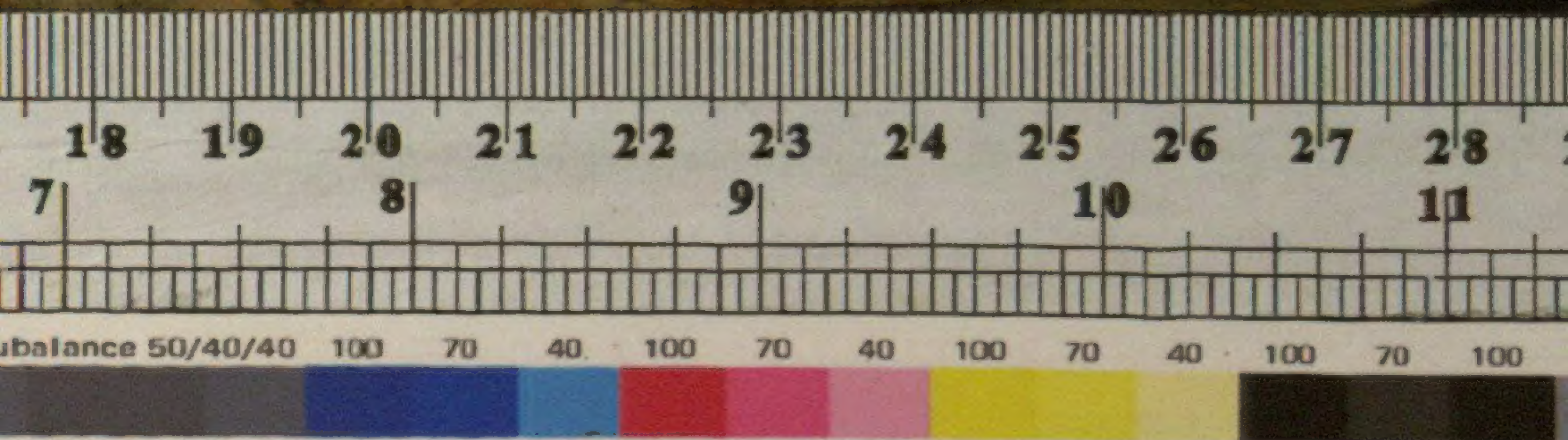


کتابخانه وقفی صاحب
شیخ ابراهیم افندی
عبدالله بن علی
الاستفارة



ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥
 श्रीकृष्णार्जुनसंवादे ॥
 अर्जुन उवाच ॥ द्रुपदमुनिर्वाक्यं
 ब्रूयान्मया श्रुतं ॥
 त्वं कुरु कुरु कुरु ॥
 कुरु कुरु कुरु ॥
 कुरु कुरु कुरु ॥
 कुरु कुरु कुरु ॥
 कुरु कुरु कुरु ॥

عند عدم العلم وحق استول الحكم في غير حال الوقف بأجرة أي بركة أم الاسم
لأن المحقق لم يفرق بين المحققين بلهم وغيره من النقب والجزز الزاوية الشخصية
ولكن لم يفرق لا مطلقا فان قيل في أي موضع قال هذا قلت انه قيل ان حركة اخر
المعنى عارضة ومن هذا القول يعرف ان مطلق حركة الادب غير لازمة وفي
الحق ايضا كالتوافق في كوني والتركيب سواء كان في الحقيقة في اللفظ تعينا
تعالى في اشتقاق النشئة فيما في النشئة لا حجة في الاشتقاق الأكبر الفرق الأولى
الفرق بين الطائفة يقال في الفرق الأولى فيهم وقيل لهم من حيث أهليتها
والدوران في الفرق الأولى في معناه في النشئة في معناه الحركة بخلافه ليدل على ان
في معناه الحركة فيكون متساوية في المصطلح هو ترتيب الشيء على ما يصلح عليه أي كونه
الشيء بحسب حصوله عند حصوله في فرع في قبيل الشيء الأول فيكون الشيء الثاني
بمحصل الأول عند حصوله للمرة الأولى وذلك الترتيب ان يفهم وجوده
لا في حالتها في الحكم على الهيئة فاه وجوده ترتيب على وجود الهيئة واما عند عدم الهيئة
فلا يجب ان يفهم الحكم بعد ما في آخره في الشيء الآخر في شيء او يفهم عدد الأول وجوده
كالطاعة بالان في الجواز الصلوات في عدم الصلوات ترتيب على عدمها واما عند وجودها فيكون
ان يجوز الصلوات بسبب انتفاء الشرط اخر لا يستقبل القبلة وستر العورة او بغيره

وجودا

وجودا او عند الترتيب وجودا في جميع الزاوية الصلوات في المحقق وهو في الزاوية
والشيء الاصل الترتيب هو الذي في الشيء الثاني في الترتيب عليه هو المحقق هو الذي في
في وقوع الواو بين الباء والهمزة وكيف لا يكون في الاستفهام الاستفهامية
والطرح عطف على قوله في المثال بينهما أي بين المشتق والمشتق من
لأنه في حرف الواو ليس كونه مفعولا على الاصل او احالة المفعول على حكم
مثلا المحقق الذي في معنى هذا المحقق مفعول المطلق التاكيد من وصفه وعدة دقيقة
لأنه لا يزيد على المحقق الذي هو مفعول الفعل من نوعه كمنوع يسير مفعول مطلق
النوع او من غير مفعول مطلق عدس مثال الاول كونه حلبة والحق حلبة
حلبة تولى ان يجاز في نظر القواعد جزئية في الشيء في قولنا اذا كان غرابا كان
للمحقق في مفعوله ولا يجوز وجوبه في السؤال مقدور وهو على انه في هذا مجاز
الاجاز في العلم ان الذي في مفعول لا مفعول والعقل هو سائر العقل في مفعوله
الاجاز في انبت الربيع ان البقول طلائع انبت الربيع يستعمل كل واحد منهما في المعنى
للموضوع في انبت استند الربيع مجاز لان الانبات في حقيقة مستند اليه القول
هو كونه المستند في غير مفعول له بالتحقيق في المصطلح الذي في مفعول في مفعوله
في الاستفهام في الحقيقة والواجب في هذا المعنى في مفعول في مفعوله في مفعوله في مفعوله

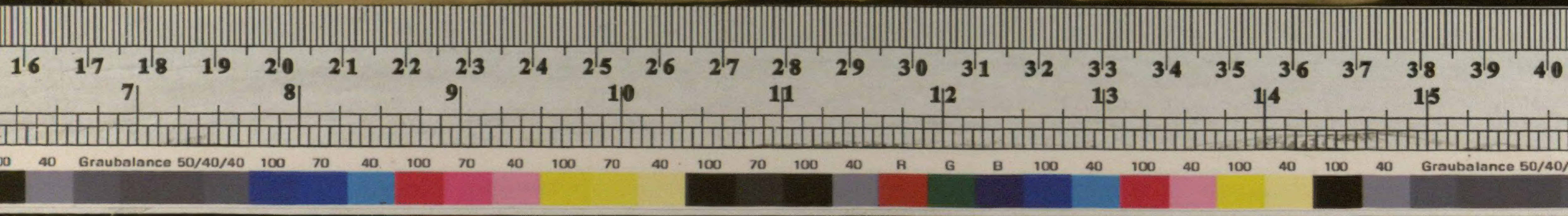
في النسبة الشرب في الميزان و بالكم فيجب ان يكون هو ساهو الاول موازن
 صفة قوله لفظ اخر و عند منسوب على اخر يكون استناده في معنى مجازي
 على الاستشبية مع مع فيه فتشبيه في قوله تشبيهه بغير جامع بغير جامع في تشبيه
 بصفة الاستشبية لا يخرج من الفعل الاسم و ذلك لان المصداق يدل على الصاهر
 تطابقه في وفيه ساهو لان هذا الاستدلال ايضه ضعيف و حصره مبتدأ
 خبره قوله بفتح العاقل و هو الاستدلال على العمل في اصالة الفعل لانه ان الفعل
 في وضوارة و وضع المصداق فيها ان في هذه الاقوال عينة الى المصداق و مثل
 على فعل بفتح العا و سطر العيز و هنا الوزن بفتح الصفة المشبهة ايضه كحسب
 و هو ان الكرامة الالف الثانية نزلوا و لم تقبل الواو الجامع و هو
 حرمه لئلا يلبس الفعلان بفتح الالفين لا يجمعا السكين بالفعل هذا
 ما فهم من ائبته المصداق و قول النزلان ليس الكرامة على حصة اي جسم
 المصداق ليس على حصة راحة في مفتوح العين الا كرامة او العبادات الواضحة
 وان كان كذلك فلم يخرج من الافتتاح العين كرامة الكرامة او وان كانت
 الزيادة مع الالف ايضه كرامة و طواعية هذا ان المذكور قوله فان كانت
 الالف فاما موازنة اخرى اليها وان كانت كرامة و ان مفتوح العاقل

ان الفتح

في
 في
 في

الامتناع في كونه غير محجب الى تحرير عطفه بالتقديم الى الفتح العطفية
 لا تقدر في كونه غير محجب الى تحرير عطفه بالتقديم الى الفتح العطفية
 في قوله لا داخل مثال المصداق في ريان اليهم اذا انقضت تعييل الوقف الاول
 لقوله و هو ان كيف يكون المصداق في كونه مرتبة من مراتب الاختلاف كما هو
 بقوله كذا بعد قوله كذا في قوله مفسر المثال كثير لانه ان المصداق في كونه
 بان المصداق في كونه ذلك في المصداق في كونه الفتح في الفتح في كونه
 ان المصداق في كونه ذلك في المصداق في كونه الفتح في الفتح في كونه
 و المصداق في كونه ذلك في المصداق في كونه الفتح في الفتح في كونه
 المصداق في كونه ذلك في المصداق في كونه الفتح في الفتح في كونه
 وان لم يكن ذلك المصداق حقيقة و يستحق المصداق و ذلك في كونه
 استعمال و انما المصداق في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه
 في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه
 مظهر و انما المصداق في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه
 في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه
 البناء كذا في كونه المصداق في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه

في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه
 في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه
 في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه الفتح في كونه



هو مخرج لان حركة العين يتوقف على التقاء الكنية والتقاء الكنية على
 حركة العين فيكون برتبة واحدة وحركة العين في الحافض كانت حركة العين
 وان كانت حركة العين فالحكم واجب وانما قالوا في الوقف لا يعقل العقل
 ان يكون السطر في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال الفتح والضم والكسر والقمة
 والساكن ويحذف ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال الفتح والضم والكسر والقمة
 الحذف وهو مستعمل في جميع النسخة الاولى الاولى في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال
 وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر الحروف في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال
 واواو ادغمت في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 ولم يوفق في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 الاول قد راعى النسخة الاولى في الاول اكثر في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال
 دعائم الابواب واما تقديم الثاني الى قبل فبعض على الثالث اي علم يعلم
 نظرا الى انهم علموا ونظرا الى انهم في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 فبعض الثاني او قصه موقوف على الاول اي في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 يكمل على الثالث الا الثالث الى حجب بعد التثنية وهو اكثر من حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 فيه الا انما تحيل الفصل الواضح الطفرة الربث في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر

ولما كان

ولما كان حجب الابواب النسخة الاولى فان قيل ان الاول صفة للنسخة
 مع ان المطابقة فتتبع لان الاول جميع اوله وهو مؤنث في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 النسخة مؤنث بدون التاء لان حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 الشهادة من حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 الاخير في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 العاشر التمام في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 الحلقه نقل الحروف كحروفها من حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 ولا يدع حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 اشتغل بشتغل في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 هذا الشرط في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 على كون حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 الشرط كالطاقة مثلا وموجود حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 مدور ولا مدور في حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 قولنا بقاء واما ركن اه هذا هو الجواب عن السؤال مقدرة توجب ان حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر
 فبعض حروفه ثمانية عشر حرفا في حروفه اربعة احوال وهو يقتضي الاصل الاول على وزنه افعال عاشر

وايضا ياتي الجواب عن الاول بقوله فمن اللغات المتداخلة ومن الثاني بقوله والشذوذ
 فان قلت كيف يتوهم اي ياتي ساذق فندار من التثنية بقوله تع ويأتي انتم نوره
 بياركون ساذق لا ياتي وقوله في الكلام الغصبي فيهم قالوا لا في لغة واحدة اسم
 قسم موثوق لا يثبت استعمال القول في الحجة على الاجل بطل الادعاء والقياس
 الاجل والاستعمال كذلك القسم الثالث مردود لا يقع في فصيح الكلام فمن اللغة
 المتداخلة ومنه ان ياتي بكن لا يجب عنه بوجه اخر وهو ان لما كان ابي ياتي بمعنى
 منع بمنع فحل ابي ياتي على منع بمنع في جواز مصادر على فعل يقع الغيرة وان
 لم يوجد فيه حرف الحذف كونه بمعنى منع بمنع وقد تحقق حرف الحذف في كل محل يدر
 على يدع في العود في الكسر الى اللغة لاجل حرف الحذف وان لم يوجد في يدر حرف
 الحذف كونه يدر في معنى يدع من الثانية اي اللغة الثانية لانه اي ركن
 يركن وان عطف على قوله ركن يركن ان ياتي اي كونه عينا اولاه حرف الحذف
 في هذه الصورة اياه ياتي من غير حرف حلق في هذا بين من باب علم
 فيما في الكلمات المذكورة ثم يغلبوا فيها في حلق فقط اوزن ما في
 اوزن اوصاف فيس بن عاهد لانه ياتي على قوله والنداء كثره
 الاستعمال بعد اختلاف حركات اي الصفات اللازمة وهي اوصاف

لا يستعمل من النكبات في قسم مخالف
 في قسم مخالف وهو

قد راجع الصفات اللازمة الى التثنية في الجملة
 كما هو موجود في ابي ياتي

طاهرية

طاهرية كالطوال اى الباطنة كالكرم والحكم ورسخ والثاني افعال الطبايع
 منه ان من باب كرم رعاية للشكيب لان افعال الطبيعة اقوى الافعال
 لان الطبيعة كافية في حصولها وهي لا تنفك عن ما في غير ما فيها ومما رآه
 اقوى الحركات وهي القوة اذ هي لا تحصل الا بانفسها الشفعية رعاية للشكيب
 بين اللفظ والمعنى بحسب القوة وهي ساذقة وفي بعض النسخ وهي ساذ
 بدون الماء وهو كروية من الجانب لان المطابقة بين التسمية والتجربة لازمة
 اذ وجد شرواثة ودهن الشرواثة موجودة موجودة قال الله تعالى حتى
 قال العلامة القفا زاني واما فصل بغضيل فمن التداخل لانه جاء من باب
 علم يعلم ونظر ينظر فاخذ من الاول وهو راع من الثاني واعلم ان
 بعضهم اي بعض الرقيب كهاب العزة وصاحب المقصور وغيرهما على
 المنشعبات اي على متفرعات الثانية وانما فسر بهذا لان الالف واللام عوض
 عن الحذف اليه ولما فرغ من بيان ابواب الثلاثة في الجود شرع في بيان
 ابواب منشعبة الثانية فقال واثنى عشر منشعبة الفرق بين الحركات
 والمنشعبات ان منشعبات الحركات هي كجانب المنشعبات رعاية لتعريب
 التعريب جعل كل شيء في مرتبة واصطلاحها هو جيد الارتفاع البقية بين يطبق على كل واحد

مطالع منشعبة الثانية

قوله لمزيد عجل دل از بهر تم
قوله الاول اني بفضل
قوله استقر استقر ان ذكره
الحكم فيما بعد العبد الوان

فیه غفره

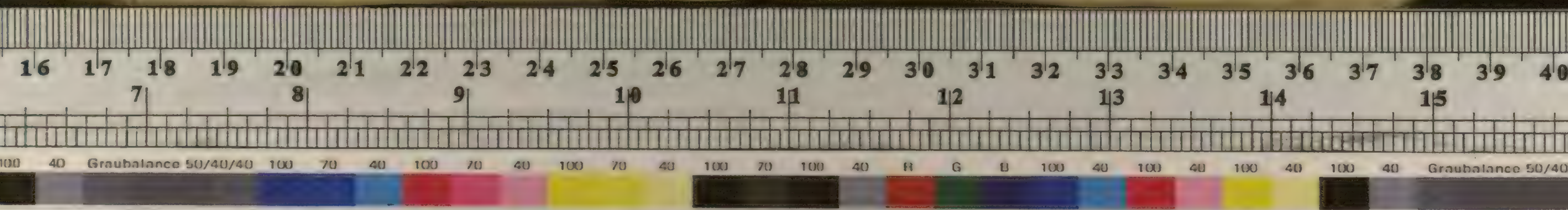
فإنه اعرف ايضاً كما ان اشتقاق فان مستند امر و لهذا ان يكون الامر
مكتسبة بالشيء والمعنى وتكرار الامم قال اصلاً ما مجموعه ما في بيان اصلاً وهو
ان كل اصلاً ما امر و امر بفعل الادغام ايضاً كما ان في كلام صاحب المعجم
اربعون رجباً محله لما منع منه ان في الاعلال لانه لما عمل لم يبق اي شيء
وهذا الدليل ان في امر و الادغام مخصوصاً لا في غيره عليه
ايضاً في اصلاً ما امر و امر بشيء موجب لونه لوجعلنا بيننا وبينهم حمار
بخلاف ما لوجعلنا واه يعني لوجعلنا في الاصل مدغماً لا يبق بيننا وبينهم نظائر
منسوبة لانه ما قبل النظائر مفتوح وما قبل حينه كان مدغماً في الاصل كما كان
فلا يبق مدغماً لفتح ما قبل اخره اصله ارجو و قبلت الواو الثانية يا
لوقوعها حادثة ثم قبلت الفاء ويدل عليه ايضاً انه كلما وجد بسبب الاعلال سبب
الادغام كما وجد لا يوجد الادغام وجوز عطف على امتناع الصحيح
ولان الاعلال عطف على قوله لا بسبب الاعلال في قوله واما هذا الاعلال
قبل الادغام لا بسبب الاعلال موجباً في المكان غير مانع من تقدير الابتداء
في الاول والاتقاء، ان كنهه عند اتصال الفيم في الثالث فثبت ما ذكره من
بأنه بلسم العاقل لا انما زيد فتم الاثنان غالباً على الواحد فالواحد

[illegible][illegible]

تقديره ان يريد ان يكون صيغة الحبيب المفعول الاول الحق حيز لا يهاخذ وفيه ان لا ينفذ موجودا في
وهذه الصيغة في شايخ ابي حامد الحنبل على ما هو في قوله الفينة والامر اذ من قوله اللذين في قوله فبينما
منقول على انه مفعول له لقوله الما فذكر مفعول ال لعلته الاستنار فغيرها بينه وبين الحق على ما طلب منكم
ثم يترقى جوابا لثلاثة كونه في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
اي لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
فقال لان في الفعل الاختيارية لانه الارادة الاولى والثانية وهو الثاني ان لا ينفذ في قوله لا ينفذ
وهو الذي يجمع القائلين كرو جميع غايبة الحوادث وانما يبقى التثنية لانه علامة التثنية فيها
في الاول قد حروف المضارعة هذه التثنية ان يقولوا انما والياء والناء والهمزة والنون لانه غير
بحروف المضارعة لا يختصا فلا يلزم اتحادهم بخبر وليس صيغة مذكورة او لاحقة ازمنة الحروف
لانها تسمى اوصافا كالكان وغيره ليس بها وليست بها انما وليست بها لانها على نون
الافعال تسمى غيرهم في قوله اعمل جميع فاعلا في الصيغة فاعلا في قوله الصيغة بالرفع لا بالجر
على انها مفعول في قوله علم الابرار على قوله النون على الاختلاف في هذا الخبر الذي قد ينفذ في قوله
التثنية في الصيغة وهو ان يستقيم فليكن في قوله الصيغة وليكن في قوله الصيغة في قوله الصيغة
تثنية الفاعلة وكذا في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
منه ويضرب زيد في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
منه في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
الا انما لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
الناء

الناء والاعلى الفاعل والهمزة كذا والنون كذا فلا يحتاج في قبحه لكونه بل من اجتناع
اله ال احمد لول الدال لولنا تفعول والهمزة في الفعل النون في تفعول وان تفعول
على قوله لولنا تفعول وما ظهر جوابه لولنا تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول
وامر في تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول لولنا تفعول
فلا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
يفتح الباب بناء على انما مستقبل الفعل الآتي فاعلم ان هذا في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
فقد علم ان صناع الهم انما ان قوله لانه من باب علم للفعل المحذوف في السكتا
والسائل ان يقول قوله السكتا يفتن ان يكون في صناع السكتا مع انه لانه لانه لانه
عنه ان الالف واللام اذا دخل الجمع على الجمع في الجملة اذا اختلف رجلان في قول لا ينفذ
العبد لا تزوج النساء بحث بانتهى امه او نكاح امرأة واحدة في قوله لا ينفذ
ترتيبها اي ترتيبها كذا السكتا في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
ولان اعاد اليا رشارة الى استقلال المعطوف في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
في امته اللف جماعته في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
يقول الاله اني اعمل على اجمع وهذا انما يتبع بين الشين اي الهم في قوله لا ينفذ
في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
فذلك ان قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
اي انما انما ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ

تفسير
في قوله لا ينفذ



مطلقا كما بعد ما ياء اهل اللوحنة اي عين ما يندفع لفتحهم اي مرفوع على خبر ان
 الواو في قوله تعالى كما كالتامة لانه في مرفوعه حرف مفتاح دلالة
 على التبيين وتحويله الى اعني او ووجه مبتدئ يكون خبره في اصل الكلمة
 زائدة ان حرف الاصل في غير ما الغير هو حرف لها لذلك الدلالة ولانه ان
 الشا من بك الفاعل ساير حروفه في غير الوقف واذا قال في غير الوقف الا بتقدير
 كالفاء لا يلزم نوال الحركات الاربع في الوقف لانه يمكن ان يفتتح في الوقف
 مرفوع ان مرفوعه اذا كان الفاعل ان عين عنت كسر اللام للدلالة على جواز ان
 جواز ان في ذلك الياء جواز من فمها من حروف الجمع عنت في حروف مفتاح
 ياء فلا يجمع فيه بان واحد من اى احد الثاني تاو الباء ان تغل او تغل
 او تغل تغل باعصا مع قد فمها اي حذف الزائدة في الهمزة لانه لو لم
 ان مفتاح رعت اوله رعاية الخطا وعت في الاستغناء بسبب اشتقاق كلمة
 الابوك في التقديم والتكرار والظهور والتكثير وغير ذلك ولا الفعل مطلق
 على قوله لان رعايته في قوله لا قبل الاو حروف الحذف لا الاو حروف مفتاح
 وفمها تغل بالمفتاح والفتحة المطاوعة فمها تغل بالخطا وعت في فمها
 مرفوع يكون على مرفوعه ان لا يثاق اوله في قوله خبر مقدم ان لا يثاق
 من الخبرين ان الخبرين لا يكونان لان اللفظ في قوله لا يثاق وهو لا يثاق
 في الخبرين ان الخبرين لا يكونان لان اللفظ في قوله لا يثاق وهو لا يثاق
 في الخبرين ان الخبرين لا يكونان لان اللفظ في قوله لا يثاق وهو لا يثاق

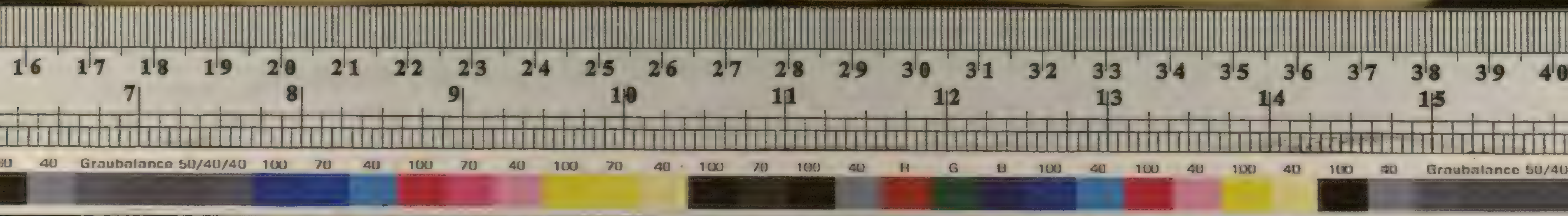
قوله تعالى كما كالتامة لانه في مرفوعه حرف مفتاح دلالة على التبيين وتحويله الى اعني او ووجه مبتدئ يكون خبره في اصل الكلمة

ان كان في قوله لا يثاق اوله رعاية الخطا وعت في الاستغناء بسبب اشتقاق كلمة

٤١

وتقرير وظ لهما كالتامة للفاعل والمفعول فمها لوجه ان اللفظ في قوله لا يثاق
 المرفوع في خبره واما يثاق ويجلي ومثله قوم ويقال الرقيق النكر ورفعة ان حقد حتى
 ثم بعض اليعنى لان ان مفتاح لانه في مرفوعه حرف مفتاح دلالة على التبيين
 لكونه مبتدئا بعد ما بدون مرفوعه وعنت الناء الثانية للحذف وقيل عنت الناء
 الاول في حذف لان الثانية مطاوعة فمها بالخطا وعت في اللفظ في قوله لا يثاق
 لكونه متدارعا اوله لان النقل انما هو في الخبر الثانية المندرجة في الخبر الاولى
 ايغة كالتامة لا يثاق وفمها تغل بالمفتاح والفتحة المطاوعة فمها تغل بالخطا
 بين الخبرين فلما به للفاضة ان يجمع الهمزة ويجلي فمها لوجه ان اللفظ في قوله لا يثاق
 من ان كان عنت وعنت الباء الى اللفظ ولم يسكن الهمزة مع ان اللفظ في قوله لا يثاق
 اوله مع انه لم يثبت للخطا في الخبر الثاني لانه في مرفوعه حرف مفتاح دلالة على التبيين
 والمفتاح في قوله لا يثاق الحكم الذي هو الخبرين انما هو في الخبر الثانية في مستقبل
 الخبرين في بحث خبرين الناء التي طاب الالف ان ان لا ان مستقبل
 اخره ان ذكر حكم الخبرين الى قوله لا مستقبل وما سبق من الالف انما هو با
 نظر لامر في حروف ما يتعلق في قوله الناء ان في مرفوعه الثانية المندرجة في الخبر الاولى
 منه ان يثاق خبر التقديم وعت التقديم انما يثاق خبر التقديم في خبر التقديم
 اقول الحركات والكسرة في ما سبق فيم الاقوال في الجملة انما هي في الجملة
 لان مرفوعه عام الابوك وان يكون الصلافة في مرفوعه وعت في مرفوعه

قوله تعالى كما كالتامة لانه في مرفوعه حرف مفتاح دلالة على التبيين



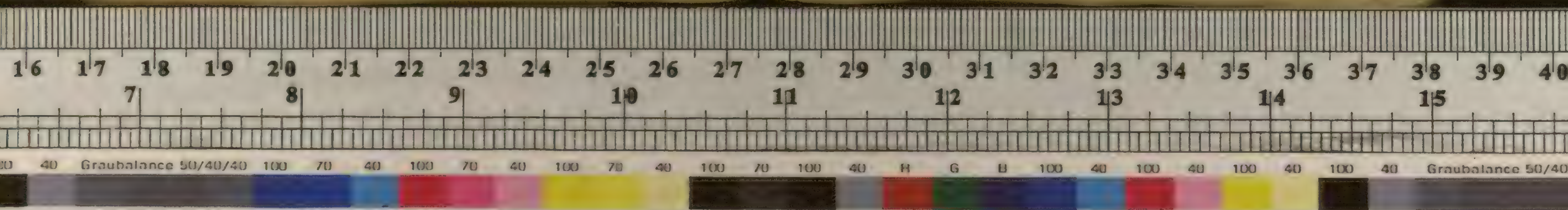
ما قيل ان علم كذا فافهم وكذا لا يمكن جواب عن قول مقدمه اننا الفايه
 لم نذكر كما ان في الامتناع مع كون الامتناع الى الامتناع الجواب عن قوله وكذا ان
 قدمت مع ان الامتناع غير نفاذ بالاعتزاز وقوع الابهامية الامتناع مبالغة الى هذا
 ان اننا غايبة مستقبل ليست مبدلة من الواو كذا انما يطلب تا غير ان العلم علم يمكن
 تا الفايه مثل تا انما يطلب نية عليه غير ما يجب توديع حروف التي تترك بالانجب
 جواب عن من استكمل بين الفوات زينة الى الينا والرهزة والنون فيه فانه اذا
 اين ان كلاما موافقة فيها ما بعد ان ما حصل بعد مستقبل سنة الحروف مجزئ
 على انه ابدل من قوله ما في ما ثم قد فو ما النون التي هي النون عنهما ان لو كانت
 تانه ان الجزم لان صلة الفعل المحذوف في النون العلامة مع ان الاول الى الزيادة
 الحروف والعيى مكان التمايز فانه لو زيد الاقيل بلزم اجتماع الالف في بطنها
 ولو زيد الواو بلزم اجتماع الواو في بطنها ولو زيد بلزم اجتماع الياء في
 في بطنها فزيدت الف فصيحة شبيه بها ان بالحروف امة لا تستط ان نون
 يفرين ولا ينافي ان كون النون علامة للتأنيث ايضا ان كالتأنيث
 ان نون ان يفرين علامتا التأنيث ان التأنيث في غير هذا الجواب
 عن قول مقدمه اننا فافهم ان نون يفرين علامة للتأنيث لا للرفع ومن ثم يقال
 بالياء من التأنيث لا يجتمع علامتا التأنيث فما تقول في يفرين فانه الياء في بطنها
 الخطا التأنيث ايضا عن التأنيث الجواب عن ما ياء في بطنها فافهم ان نون

الخطا

الخطا فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم
 الفايه فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم
 اننا فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم
 الياء الى ما لفظ اللفظ مستقبل بمناه ان مستقبل ينتقل الى معناه ان
 معنى مستقبل وينبغي ان في الامتناع من حيث متعلق بمناه ان مستقبل
 الى الامتناع الفعل من كل امر غايبا كما ان انما يطلب او متكلما معلوما ومجزئ
 من الفاعل امر ازعم مجزئ او كما ان امر غايبا او متكلما فانه يطلب
 الفعل من متكلما لاعم الفاعل لم يقل ان الفاعل انما يطلب كما قال ابن الجيبي
 الفايه استكمل فعله من ايتوز التوفيق لم استكمل مطلقا بالتوفيق والبناء على
 على متكلما لكونه ان يكون الياء كما حقه وعلته حذوف ان بالتوفيق لكونه ان
 لاجل الانجب حيث قال ابن الجيبي يطلب بها الى الفعل طلب الفعل من الفاعل
 انما هو بالجملة الفاعل وهو الامر بلا واسطة ان بلا واسطة شئ آخر آفوه
 انما هو الامر عنه ان من المتنازع مناسبا ان معنى الفاعل والمتنازع وقد كوال
 ليلى الانتساب الى الاستقبال بعد نزول وهذا ان مناسبا لغيرها ووجه
 التحصيل ان تحصيل اشتقاق الامر بالمتنازع او اما ان الامر مشتق من
 من امر ان مقدمه يفرين اقرب الى الضبط ووجه الاقربية الى الضبط ان الامر ان
 كان مشتقا ابتداء من امر ان اشتقاقا لا ان اشتقاقا لان المشتق منه الا ان يكون

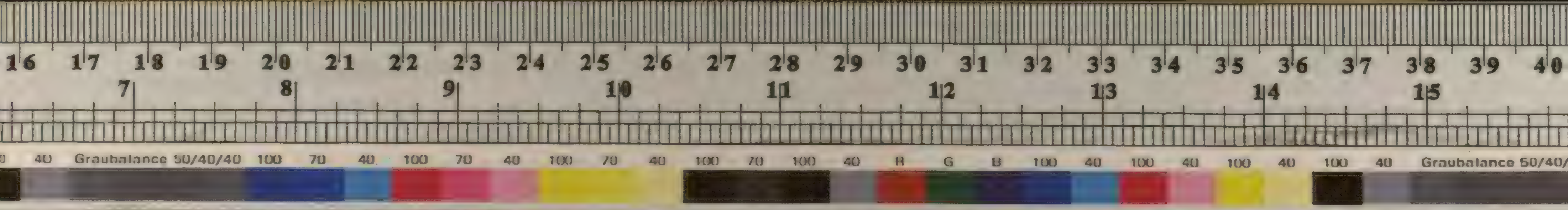
الخطا فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم
 الفايه فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم
 اننا فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم

الخطا فافهم اننا فافهم الجواب عن قول مقدمه اننا فافهم



الحروف الساكنة يتوهم اشتقاقها من الضارح والالان والاشتقاق من الجيم غير المتفق به
ثمانية اقسام اشتقاق ولها هذا اللفظ اشتقاق الامر من الحرف ابتداء يكون
اقرب اليه غيرهما من اللام لانها من اللام فتسببه الى الغايب من حروف
الزوايد حتى ان بارا الى السطحة شغل من الزوايد فقال بيت السطحة من حروف
ثانية فقال السطحة من حروف ثالثة فقال بيت السطحة فانظر الى السطحة
او كنت وقع في الخط حولها الا بلاء اعطاء ويجوز السطحة من الاعتراف
بمقاس السطحة ان يقاس منها شدة وزجته ويرى من عمل عطف بقاء
الاعتراف مع حروف الالان شدة الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
استمر وبين ان السطحة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
وقوله رحمتك الله تعالى الى زينة السطحة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
انه السطحة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
السطح والسطح من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
بلان تزاوج من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
فلا يراد السطحة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
بلا من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
اشارة الى ان قوله لانها اجزم حلة لقوله مشابهة باللام اجازة لا نقوله وكنت
اللام فيها ان في الكلام بل منية في الفعل بمنزلة الى الجحيم صورته ان صورة
الاجازة

الاجازة به ان الجازم اكثر ان مكانها اكثر له من الواو والفاء بعد
ان حصل اللام بعد الواو معها ان مع اللام ومع حروف الضارحة على وزن
تخذ متعلق بكائنة وهي صفة للكلمة الصفة حقيقة ووصفها بما هو قوله على وزن
تخذ فتخفف ان كلمة واحدة مثل حال الواو والفاء كسرة منصوب على
نزع الخافض ان كسرة بعد الواو والفاء فتتبع الحرف عند الالان
كسرة صفة لثلاثه تجاز ان كسرة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
امرا الى طلب السطحة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
سقطت على الالان بعد حذف اللام في الامر اللام واللام للعديد
فانما الامر الغايب لذلك لاجل الطلب فيم ان الامر كما كسرة الالان حيث
قال لطلب الفعل وهو غيرهما ايضا ان كسرة الغايب ايضا ان كسرة الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
ان بين السطحة من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
ان حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
ساكنة ايضاً من حروف الالان بقاء تلك الشدة ويرى ان
الكسرة وقوله ان كسرة وهي الصغار ومالا ينصرف فان قيل وليس اسم امتناع
وقوله كسرة الصغار الا ان امتناع وقوله على مالا ينصرف باللام او الالف
غير مسلم لان جميع ما ينصرف باللام او الالف بغير ما لا ينصرف



بسم الله الرحمن الرحيم

المختار

الاختلاف في المعاني من غير ان يكون لها اللفظ والالف لانه جمع بين آه
العلمة تنم على منسوب الكوفيين لانهم سبوا به لانه ايمن عنده سبوا به معزوف على
وزن افضل او قد جاء عليه معزوف واخره وانك وهو الكسب وفي الحديث من يستمع
الافنية صفت اوله لانك المعزوف هو الاصل ولا، العرب قد تعرف فيه وغيره
تغير لم يجرى مثله في الجمع فقالوا ايمن وايمم وام بفتح الهمزة وكسرة النون والاصل
الكون لانه الهمزة وصل والالف عطف في الهمزة وسبوا به ايمن بفتح الهمزة يقال ايمن
فلان عليا فهو يمين فافوا قال المتكلم اليه لافعل كذا انك ان كان قال بركة الله تسمى
لافعل وعند الكوفيين جمع يمين لانه لم يجرى على ذننه واهم كلام العرب واجر وانك
العجماء وابنه الباقى في فاعل فمزمزة همزة قطع وفتح الفاء تنوين
الالف للفتحة واللام للفرق وقيل اللام وصله والالف للوصل وفتح في الالف
لكنه الاستعمال وقيل لهما عند كسبه واذا قلتم ما فرب السبوا به اشارة الى
انه اخذ من عند ما فرب السبوا به لانه الحق في هذه المسئلة به سبوا به وانه
كان الخليل على كسبه السبوا به الهمزة للوصل اليها الالف باللام كسب
توقفنا عند الخليل همزة القطع التي كانت للوصل طلبا للخذ الهمزة لكان كسبه
استعمالها كذا قال بعض المحققين عليهم فاشية الفوائد النيابية في بحث من التوفيق
هذه العبارة انما ليست اللام او الجمع الهمزة
والالف تنوين يجر حرف والالف الالف والالف



ابراهيم بما كان معلوما والاشياء لا يكون مظهرها معلوم والحقا طبعها لا يقع
 صفة الابدان فيل فلا يقال مررت برجل العرب كما يقال مررت برجل يفرق الابدان ويل
 مررت برجل طلب عنه العرب كذا وقع في كنية المعبرة بين على السوء بواجب
 ومن ثم ان من اجل ان الابدان ليست بصفة متناهية وعلم بغيرها ومنه اليانجب
 معتر في الكسر عدم التحريك بالسر والابتداء الى الجمع المذكور عند اتصال
 نون التاكيد كذا ان اخذوا او يفرقوا في الوقف وفي غير الوقف يفرق بركة
 النون بنون التثنية ان بنون التثنية مذكورة نحو مسلمة فيعلم ان النون
 لم يترك في هذه النون عند اتصال نون التاكيد عليها ان على الامثلة الخ
 بنون التاكيد وتخل نون التاكيد خفيفة في مواضع الاستفهام والامر والنهي
 والوقف والتمني والقسم والتمني لانه ان لم يفرق كان الابدان يفرق به كما
 علامة الاعراب ومنه النون في الامثلة الخ الوقف وهو التاكيد في اقل ما
 يفرق بين هذه النون الخفيفة والتنوين قلت الوقف ان التنوين قول وليست
 نون الخفيفة لان التنوين لا يفرق في الامم عند عدم اتمامه بخلاف النون وال
 التنوين مختلف بالفعل وهو خفيف فلا يلزم قبول القول في ثبوت الخفيف
 اياها ونون التثنية كالأول الياء معها الراء النون الخفيفة الراء ان شاء
 الا ان استغنى منقطع بعد الالفين ان افر الاء حلا على النسخ لا على الفعل
 لها الخفيفة فيها الاء الخفيفة بل لا يلزم على العمل في الجملة ان يفرق

النون

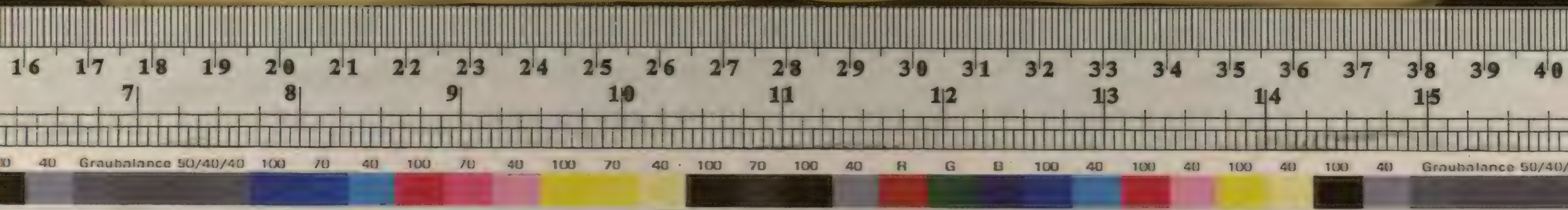
النون وما قيل من ان وقاية سعد الدين القفازي في تأويل ومراه القيل في
 لقوله حلا لها على الشديف وتولد ان الصالة الثقيلة عند الكوفيين على اول الله
 في وقوله مع ان الوقف لا يوجب آه على ناله وتولد في المناسبات هذه آه
 على ناله منه وتولد الصالة الثقيلة في ناكيد معنى الطاب وتولد وانما عند
 الكوفيين على ما نقل عنهم تولد مع الوقف على نون التثنية اصواتها في جميع الا
 مكالم فلتد في نون الثقيلة بعد الالفين دون الخفيفة للزوم الاجتماع
 الساكنين بعد الوقف الخفيفة وعدم اجتماع النونات بعد قولها في جملة
 النون في جميع

في جميع الاحكام فليدخل في الفصل في التخييل دون الخفيفة لعدم اجتماع النوا
 بد في قولهم انما قوانينهم اى قوانينهم الشريفة والكثرة والفرع لا بد ان يكون
 الاصل مع زيادة والشك ان ما يدل على الاكثر فروع ان يجد ان يتجاوز
 فيما في الخفيفة والعدول من الاثقل الى الزيادة التاكيد والامور للعدول من
 الى الفرع للتقيد ومنع ان التخييل والخفيفة قومه والاصل فيما في قولهم ان
 ان التاكيد قومه فيزيد ما والفروع في رابع الا كمن قومه في قولهم ان التفرقة و
 اصواتها في التخييل قومه هو ان ما في قولهم لانهما مطوف على خفيفة وقوله
 ان قول ما في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 ان في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 مرفوع في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 ان في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 مرفوع على ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 ان في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه
 في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه في قولهم ان قومه

تو در میان این دو عالم ایستاده ای

الافريقة

مطالع في اسم النفا على



. وهذا الذي ضرب السماى ما ينزل الى الفاعل للفعل والاسماء
 كزيد وعمرو وغيرهما اياه الى المصارع فكانه ان يجر وان انفرد
 على قول موازنة وقوله من قام الفعل مبتدأ وفيه قوله يخرج كما
 الفاعل فيه فلان في هذا القول الا ان قيامه اي قيام الفعل فكان
 اي كان النسبة بين الفاعل وفعل اي بيان الاول لان الجمل اي الذي
 جمل امره وطال يذكر ولذا القول وغير القول يذكر بلفظ ما لا ينحصر
 لهما ولعل ان المصنف غلب وقال المصنف ان بمعنى الكثرة مبتدأ
 وفيه يخرجه الصفة المشبهة بمعنى الكثرة المروا بالكثرة وتجدد
 . وبقا وضمائر الجبر بالحوادث آتية يخرجه الصفة المشبهة وصيغتها
 على فلاح صيغة اسم الفاعل والمفعول باسم كحسن وصعب وطريف وتعمل على
 فعلها مطلق بشرط المذكور وسأيلها ثمانية عشر وان قصد بها ان الصفة
 المشبهة الان او عند التقييد بالان اوله لتعيين الكثرة و
 كذلك يخرجه الفعل التفصيل يفهم من هذا قوله التفصيل بقوله بمعنى
 الكثرة وكذا افرجه اكثر ان رخص الكافية بقوله بمعنى الكثرة الا ان ابن
 الجايز افرجه بقوله من قام بالفعل فان اسم التفصيل قد يكون للثبوت وقد
 يكون للحدوث وهو بهما الفاعل المندرج فلا يخرجه اسم التفصيل لهما
 بالادلة

قوله ان الفاعل المندرج
 في المفعول كمن قام
 بالفعل

31

بالادلة ومنه اسم الفاعل معيد بالادلة الازمنة المقتضية واعلم ان
 في الوقوع صفة يصيرها ارباب الاول والاحمال لتعذر الابتداء
 على طريق الاستعداد وهذا التسمية المشبهة باسم المشبهة منه ان
 . فيعلم ان يكون اسم الفاعل وكان التزليم حال لدفع خبر كان وان
 كان ان المانع من هذا البناء اعني به الفاعلة عند ان في يخرجه الالباس
 في الوقوف وفي غيره لا الباس من علة الشبهة وقوله اوله وقوله
 مشبهة باسم المستقبل اتاها لان الامر واسم الفاعل ما ذكره المصنف
 وانما قال ما ذكره المصنف اقتراضا عن المصنف من كلام البعض من انه ما فوض
 المانع كما مر لانها ان الصفة المشبهة وهما الصفة المشبهة اشتق
 اي افعل لتعريف الصفة المشبهة ولذلك ان في عند هذا
 الفن في ان في صفة المشبهة بل اتوا بها ان الصفة المشبهة منها ان في
 صفة المشبهة منها ان في صفة المشبهة واكمل مع الحلية وهي الزينة .
 القاهرة صفة الصيغ كالبعض من اللون ومنه اعرج والبلع الحلية
 وهو من ان في ما بين الحاصي واوعود العيب نحو فرق خيس
 سلة كثره وشكره وصلبته وطلع از لويك وبسبغ غيد ومنه

من بني سليم بن عبد الرحمن بن جابر النخعي يباع منها
كثافا لم يبر عظمى الى البحر فلهذا في النفاين تشبیه لنزق تلوم الجني
بالكر عوم كنه ايجنه باع وبال فوير كنه تفصيل المفعول اي كونه مشغولا
ازيد من كونه مشغولا للموفا الى المدينا كنه الزواجد حال
من قوله اعطاهم من بني بني فلهذا تشبیه ان علقه من زيات
وعظاما ونيوطا على غفلة وهو مروي في طوية فلهذا تشبیه ان علقه
الا اعرف بانفسه لا افضل وتقله ذات لينة اخوه بتلاوة فلما ابع
قال اخي انت انا فمن انا قوله مشهور في الفعل التفصيل قوله
فانما ان المذكور والمذكور قوله كنه في الاستسك جواب عن سوال مقدمه
انه كيف يعلم الفرق بين الفعل بعينه الداعل والفعل بعينه المفعول
واحد الشئ في بعبه كنه في آه قوله خيرة اركمه ففعل بعينه
المفعول ان الزوم الى التفصيل بعينه الداعل قوله لا يلهي وما اركمه فيفعل
بعينه الداعل عاده الا كما بعينه ان يجعل ورا ففعل او مفعول صفة لا يستعمل
صفة المذكور والمذكور قوله ونفي ونفي في قوله وسلبه الى على
كده في كنه ان مذموم قوله نظيره اركمه في مبهمة قوله التلاوة
قوله

32
قوله وتسمية عطف على قوله اطلاق امر قوله وقد تشبه بان
تشبه بالفعل الذي بعينه المفعول الفعل الذي بعينه الداعل والاشارة
بأن المذكور والمذكور كنه في آه الامر في مبهمة من المحنة التيسر
ان يقال قربه لموافق اي بالفعل بعينه المفعول قوله اولان
في الكلام عطف على قوله لان راحة الله فقوله اولان على
قوله اي في قوله ان راحة الله كنه في المفعول قوله
ويج مفعول اي في اسم الداعل على قوله مفعول للبيان قوله مفعول
اي مفعول قوله والداعل كنه في الاستعمال عطف على الصفة قوله في بيان
اي الداعل الاستعمال اعني الداعل بخصوصا وبالذات ايلجوا ودمي فاعل بجي
اما نحو في قوله في نحو بشار واما في مستر فيه رابع الاسم الداعل اي بجي
لمبالغة الفعل في الداعل نحو بشار وسيف مخم مبالغة ايلجوا كنه قلم
المشقب كنه في المشقب في بشار في التندد المشقب كنه في
وصوا ولفظ مجي مبالغة في نحو بشار في بشار في التندد المشقب كنه في
امر عطف على قوله لم ينجح الى الاشارة قدح المفعول على عامل التفصيل في غير
في امر رابع الاستعمال فروقه في كنه في عذارة المذموم والحذارة زياره كنه في

. مقام كثير الرفع ومعتبر المحطير بالكرتول كمنه كثير القطر
 اوله يحى فوش فوك ايل كنون معطرا يده فيها ان المذكر المؤنث
 . فانها اة تحليل في مقام الجواب عن سوال مقدور هو لا والفير المنسوب
 في فانها لا في لا التسمية الا فير ويعلم من ان الحكم بالاستواء في التسمية الا فير
 وتخصيصا بالذكر بخبرها اة غير التسمية الا فير واما قولهم مكينة هو ب
 عن كوال مقدر تقديره انتم قلتم في التسمية الا فير كوال المذكر
 المؤنث ومعتبر المحطير فيها ان لا يستوي المذكر والمؤنث كمين
 اذ يقال رجل مكين وامرأة مكينة قال بقوله اما قولهم مكينة
 اة كمالوا لفظا موصول لا اسم لانه لا عايد له وقوله اية يقال
 في المؤنث بالة كقولنا اية عدوة الد وفي المذكر بغير الة كقولنا هو
 عدو الم حلالا لصديقه عدوة اعداء عدوة عليه اي على الة
 لصيرورتها اي الة وانما املوه اي عدوة عليه اي على الة صديقه
 اى صديقه لما يستوي المذكر والمؤنث في الصديق لانه فيعمل بمعنى
 الفاعل على الة عدو في عدم الاسواء وان كان فيعمل بمعنى الفاعل محل
 التثنية على النقص مطلقا اي سواء كان رابعا مجزوا او مزيدا في ثلثين مزيد
 فير وكما قيل الا فر عطف على قولهم الميم الميم لمستقبل اتبعوا ومعه متجاوز
 في الحاد

في احد من الة في كسر الة اكثر واكثر في الة يقع شاذا يقع الغلام
 اذا ارتفع فهو يافع نونه التاكيد بـ ان يافر الكلمة فين ان الة كسر الة
 ام المفعول فعلت ان بالمفعول او قعدت ان القرب على ان المفعول فساد
 ان الفير المجرور مبنيا على قولهم من اة مبتدأ وخبره كسر الة التفسير او في
 ان الفعل على ان ان انفا في انفا في الفعل الماهية اي ما به المفعول لا
 للاستدلال لان كسر التفسير بمعنى المفعول انفا فلا اعتد او بـ لانه انما فعل به
 ونحوه يقولون ان المفعول المستعمل اذ لم يأت الفعل والمستعمل بمعنى الذي فعل به
 بخلاف المفعول فانما جاء بمعنى الذي فعل به مبنيا على انفا في انفا في
 مقام ان مقام الجرف فتولد الفا في جوابه وغيره جواب عن سوال
 مقدر تقديره انتم قلتم غيرتم فين مفعول التثنية يقع الميم الميم لئلا يلتبس
 بمفعول الافعال وغيرتم اي فين في الميم الميم لئلا يلتبس بالمفعول ولم يحسن الا حرف في بزل
 الالتباس بان تغير مفعول الافعال في لا يلتبس بمفعول التثنية وبان تغير الميم الميم
 في لا يلتبس التثنية اي في مفعول التثنية يكون باقيا على حاله والباء بقوله غيراه سائر
 قال يرثقون السور بالة في الة اعني بالالتباس اذ الة مفعول به اي
 بالموضع ليس الزيادة اي زيادة اسم الفاعل في موضع زيادة بفعل فغير الفا غير في

ملاحظة
 ملاحظة
 ملاحظة

ان كان كذلك فغيره فيكون التفسير كهمما ان الفاعل والفعل مطلقا ان كان
 رابعا مجزوا او مزيدا او ثانيا مزيدا فيه من ان من غير الثالث متبعا منه
 ان من غير الثالث وانما عطف على قوله بالبناء كصفتها المتدع من المناسبة
 محل كهمما ان الزمان والمكان واغنى عن المناسبة اسم المكان اه فترق
 اسم المكان بقوله الممتنع من يفعل المكان يقع فيه الفعل وقوله كهمما اول
 وغيره وقوله مشتق يخرج كهمما غير المشتق وقوله لا يفعل يخرج كهمما المفعول فانه
 لا يشتق من يفعل بنى الباء من جعل بضم الياء وقوله المكان يقع فيه الفعل يخرج
 ماعدا المعروف بظيق التعريف على المعروف تعيين جوازا لما في المكان وهو
 ان اسم الزمان لكثرة استعماله على لقوله فلهاء بوزن ذى فذو من المضاف
 من الاقسام السبعة من ان الواو المثال فيما بعد كالموعد والموصول و
 اما المثال الواو المضاف كهمما المضاف للمعتل وانما يدل عليه لانه اعتبر فيه
 الاخر واعطى حكمه لا الاول لا ذلك ان الحكم من ان الحكم وفي غيره ان في
 غير المثال ان كان ان غير المثال والافتح اي فتح العين ومن جملتها ان
 المعتلة من ان المعتل في امثال هذا المثال هذا الحكم ان امثال كهمما
 اسم الزمان وان لو عطف على قوله الا ان اعتبارهم مما ترجح وهو ان
 عن توالي

هذا اسم الزمان والمكان

١١

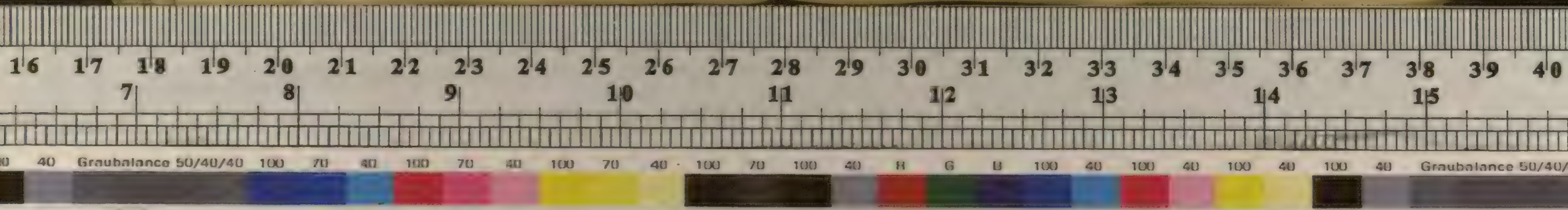
عن توالي الكسر الحمل الاول اي كلام صاير المفعول وهو حكم وفي مثل
 الشيء ان لا اكمل ايضا اي كماله ليل الناقص من ان من الثالث لمجرد مع الواو
 فانها ارفق والمساومة بينهما اي بين الواو والكسر ايضا وان لم يفتح اه
 لان مفعلا ان غير التاء واما مكرمة بالثا فكثير كما مر ولا يلزم الصعود من
 الانتقال والثقل لا الصعود وهو ثقل بخلاف النزول ولا يفهم لانه يلزم الانتقال من
 الامثلة من الثقل لا الثقل مع الصعود من ان من الثالث لمجرد اعيد بها الكسر
 كما انه ان من ان من الكسر فيه ان في الناقص كذا المرفوع مثال الواو
 الرضوان والخشي اي مثال الياء وهو من الخشية ومن يفعل بضم العين عطف على
 قوله من يفعل بالفتح وفي الفتح اي فتح العين في اسم المكان من يفعل بفتح كمال
 العين اطراد اي اتباع والموافقة الى مفعول بالفتح من غير يفعل كسر العين فيما
 ان في اسم المكان من يفعل بالفتح ومن بالفتح مشتق من يفعل كسر العين مفتوح
 العين ومفعول العين والذات اي وكون قوله فراء عن توالي الكسر مختصا بمكرمة
 العين هو منه المسمى بالفتح فيما اي فتح العين في المضارع واسم المكان
 ويكتمل ان يرجع الى الناقص الياء والواو ويجوز عطف على سبق هذا
 قوله النقل الفتح فترسم اه فان قيل كيف قال المفعول فترسم بين فعل

مفعل بالكر ومفعول بالفتح مع ان متحركين لقب الانف وهو الخير للقول
 بالانف فهو موضع قلت ان متحركين فرع متحرك الميم وكر الخ كما
 قالوا امثلا بكرتين فرع متحرك الميم وكر الخ لذكر الالف المحسنة
 ان يقول لا اذ لا فائدة في حفظ نحو فيما هو محصور اذ في كل واحد ويقوم
 بذلك بان ما اعطى المفعول هو المنك فقط وتفرق في لوسط الرأس لانه
 موضع فرق الشعر والمقطع موضع السقوط ويقال هذا مستطرا في اي حيز
 ولدت والمسمى هو اسم البيت المسمى للعبادة سجد فيه ولم سجد قال سجد
 واما موضع السجود فالمسمى بالفتح لا غير في اسم الالة اه لما
 فرغ من بيان اسم المكان شرع في بيان اسم الالة وغير بقوله اسم مشتق من
 يفعل الالة قوله مشتق يخرج من المشتق وقوله يفعل يخرج من اسم المفعول
 ولكن يدخل فيه غير المشتقات وقوله يخرج من ماعدا المخصوص بهما اي
 الفاعل والمفعول تعلقا اي الالة العلة الدالة ما يجب وجود المفعول
 عند العلة الدالة بخلقها في الفاعل القايمة الذي يفعل الشيء
 لا بالاختيار الا من حيث انه ان اسم المفعول لا يفتقد الى بل التعابير بعد
 وفيه انما هو فانه اسم الالة منه ان اسم فانه اسم الالة لانه في نون
 نون

فصل في اسم الالة

35
 نون نون نون نون والفتحة اسم الاله الفاعل الذي يبرأ منه
 امره والنوع ان كان ثلاثيا يجر الاثنان في مصدره فاعلمه منه فاعلمه بالفتح والسكون
 نحو ضربت والنوع منه فاعلمه بالفتح والسكون نحو ضربت وان كان ثانيا فاعلمه
 مصدره توصف بالواقعة والنوع بغير هاء حية حسنة وان كان رابعا يجر الالف
 اثلاثا في الاثنان في مصدره فاعلمه بالفتح والسكون فاعلمه بالفتح والسكون
 استخراجا واحدا في النوع المصدر بوصف بغير الواقعة نحو اكرامه حسنة
 وان كان فيها ثانيا فاعلمه بوصف ثانيا بواقعة نحو حرجه واللقا واقعة وثمة
 الاستقامة والصفة والنوع بغير هاء حية حسنة واقعة حسنة هذا
 في الفاعل في الرباعي يقتضون شيئا من النوع كان القياس هو الرباعي
 في قوله لما كانت آة نحو المستطاع مستطاعان والمنحى قال الكرم مع منافذ
 كلور في المنفرد هو ان والمضاعف في مضاعف وهو كرم مفعول منه
 وكذلك يقال المنفرد الشيء وصف الشيء عليه الالة الشيء يفعل الشيء فيه
 في هذه الالة وانما قدم المفعول لقرب المضاعف بخلاف تليين التليين
 الالهة على حاله في اولها اولها تليين في فاعله كثر وترك
 تعريفه ان تعريف المضاعف وهو ان المضاعف اسم وهو في قوله لا يسمع الصوت الخفي

في بيان التليين



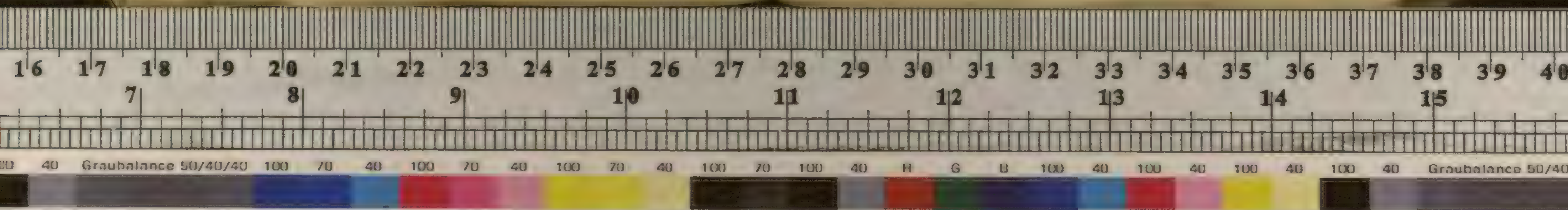
لاستلزام صفة لقوله قلبت الواو ولم يرفضوا بالآلة أشار
 أي بجملة أو مضافة الجوابين الياء والياء فرفضوا
 أي وقوا من الياء والياء أي لم يقع الاء بعد الياء
 أشار إلى الفعل المجرى من الياء فرفضوا
 قبل باب الغيرة الزوان أي ابتكر أي قلبت اكل قوله
 وادعى أنه مبتدأ وقبر عطفاً على عطوف وادعى فربما يذكّر
 بآلة المحرر يكون بمعنى المفعول كالحلق بمعنى المخلوق والقياس أن لا قلب
 أي لا لا قلب أي لا لا قلب الياء والياء وهو قولهم وادعى من
 من نعمة أي من نعمة ما قيل فلا تكرر الاء في قوله وادعى
 التحذير الجواب عن سؤال متورط في تكرار الاء في قوله ما يبقا ربنا على
 يقع من فروف بغيره فابكر حال لا يلزم أي ياء الله بقدره لم
 يقلب الياء إلى الاء من أول الأمر نعم فربما يخرج ولأن الأول عطفاً
 على قوله الأول من كونها أي كونه الحروف 2 أي صيغة بكالياء
 وعند بعضهم أي يفرق من الاء التثنية بكالياء أو يفرق بالجملة
 من غير حال أي كونه مع فتح الياء ففتح الاء من فتح الياء مع كونه

كسر الاء

كسر الاء في الاء من غير حال فكونها أي الاء الفاضل على المدغم
 وهو الصلابة وهذا أي بجزء الهمزة في الاء مفتوح الحاء على تقدير الاء
 استعمل وهذا ليس مستعمل وزاوية السبيل فيها غير القياس عندنا
 عند العلماء في الاء على التعريف القياس لما فرغ من تعريف القياس المميز
 لفتح الهمزة في الاء ففتح الهمزة في الاء المميز المميز
 الاء الحروف فكونها أي حركة الهمزة وفسر المصنف وهو جعل الهمزة
 بينهما أي الهمزة ما قبلها أي الهمزة ساكنة بينهما أي في الهمزة
 بين ياء ياء ياء ياء وبين الحذف الاء الاء وبين الاء الاء
 فناء القلب الوسط وهو فوهة من الطرفين من ألقى الحلق أي عدم
 تخفيف الهمزة وادعى بها حالاً فيها أي في الهمزة من الهمزة وهو
 خلاف القياس على ما ذكره كتب الأصول وهو لغة أي التخفيف لها أي الهمزة
 على سائر حروف في التخفيف لانه أي بين ياء ياء لانه أي الاء قلب على الاء
 كونه القلب على الترتيب نعم القلب على بين ياء لانه أي غير المشهور في الهمزة
 أي كما ذكرناه أن الهمزة بحركة الهمزة نفسها يوافق أي فتح الهمزة على كونه
 على كونه أي ما قبلها أي ما قبل الهمزة الاء ياء أي ما قبلها على كونه

مطابق القياس في الاء

بما لا يوافق القياس في الاء
 بين ياء ياء ياء ياء
 وبين الحذف الاء الاء
 وبين الاء الاء الاء



[illegible][illegible]

وقوله لا تفلح ما بعد السهرة والمراد ما لا يتم من اجل العلم المقدر وبما ذكره الواو
 لئلا يخلو كل ذلك من لزوم الحذف لزوم التعريف بحرف التعريف ووجوب الاوغام
 بمشاربها بالواو في قوله الله ان من خواص لغظاله وظاهره بيان مطلق
 على قوله في هذا الوجه فغيره في الهمزة تثبت الجملة معناه وفيه قوله انما هو
 سلب عن كونه السلب الخبرية في حذف الالف ليعني ان الالف هي الالف لغية تامة
 كلور لغظاله السهرة كنه استعمال لفظة السهرة في الثاني ان اصفاء حرف العلة
 * لغظاله السهرة في الالف في قوله في هذه السهرة ثم حذف مطلق على قوله
 نجح سكان هذه كنه الالف بعد حذف السهرة لانه لان الالف في الالف
 بينهما الالف الواو والهمزة او اجعل الالف في الالف في الالف في الالف
 علة لفعل المحذوف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 مع الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 المحذوف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 الزاوية او لتزليلهم في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 على قوله في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 السبب الطلب وغيره في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

في السبب التلافي من هذا الشكل للوجه الثاني ان يكون وجوب حذف الهمزة في فعله غير قياس
 والامر محذوف لا غير فغيره في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 اربعه في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 بالهمزة يكون الهمزة يرمز او مقدر بالهمزة في الالف في الالف في الالف في الالف
 حصول المقابلة بين الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 المحذوف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 الاوغام وافراده في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 نحو داوود وهو في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 بالهمزة في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 وجاء يوحنا وجاء وهو ضرب من السكين فغيره في الالف في الالف في الالف في الالف
 يقال في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 ففقدوا ما في الهمزة طريق تخفيف الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 وانما يوردها من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 الصنفين من الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
 او الاوغام مطلق على قوله بالالف في الالف في الالف في الالف في الالف في الالف

ولا المسكورة في الجبهة في الهمزة المفتوحة والهمزة المسنونة والهمزة
المسكورة بالمثل اعني بالمثل في الهمزة وسيمد مثال ان هذا الحكم يعني
الحكم ان اذا كانت الهمزة متحركة كتبت على وفق حركة نفسها اه فيعلم
من ان من المثال على انهما كانا مستثنين ان فيكون السين ان اذا كان
الهمزة المتوسطة متحركة وما قبلها متحركاً كتبت على وفق حركة
نفسها الا في جوف ومراء وطرد وكتابت الهمزة بصورة الواو
اثر ان ان ما قبل الهمزة مفتوح هو صاحب المضرب وصاحب الاخير
قال انه من باب منه وفي الفتحة ذكر انك يقال افتاه اذ كره
غوصب الخبث كزعمك وكزعمت منه يقال خبث ان مستزجب السموي
وفبث الارض النبات وفي الدق ما كرهه وقد قد كرهه يكون الش
بطا وغير متفيلنك وارب اطلاقه او لنور اما صحاحه ووك طوعه
وكسره ووه اولان منفعة وروبو ما وواو مثل الدق فتاج
الابر وبنها وما ينفذ به من ابر وارب بالترك اكله ابر بالمضممة ايوا
اولق وباره او كلف ما في ابر وارب كطور واذا اتفعل باخرها في ٢١
تكتب على وفق حركة ما قبلها في الهمزة في الوسط ان ما قبلها ساكن

غوهذا

٤٥
مبحث في الهمزة
غوهذا هو كذا ورايت خياك ورويت بخياك وكتبت على خلاف المذكور
على قلم نحو البطو ووالوطر والجب وبنها فيه في جوفان ارجيت
ما تقدم مقل الفاعل من جوبك من سواك مقرر كان قبله قدم الواو
على مقل العين والمقل اللام واجاب بقوله وقدم مقل الفاعل منه اه
واكتفي بهذه القلة من تقدم الفاء على مقل اللام باضافة الفاعل
مبتدأه محذوف مجازا ان هذا قول المصنف الفاعل كائنا ما كان في الفاعل
الى الفاعل او فاعل التوابع ان منصوب على ان مفعول الفعل المحذوف
وانما اتى المصنف قوله عدم الاعلا وفعها التوابع اه وبنز كونه اس
مثل الصيغة الصحيحة مثل الصيغ فزن اعداه من وزن من وزن
خزين وعد منصوب المحل على ان مفعول اللام وهاجوب الامر
قوله تجده والضمير البار في تجده الى مواز له ان وزن مشتق من
تزين وفي لغة غير جوبك عن سوال مقدر وهو فاعل من له او من لب
على ان متعذر لاح الفعل المجزول لا ياتي من الفعل اللازم وبهذا
القول مشحون ككتب المحرف وغيره ومن المعنى بالفتح سويك عابز
اولق فلما يحتاج الفاء تفرعية ان اذا كان كذا فلما يحتاج بانقلابه

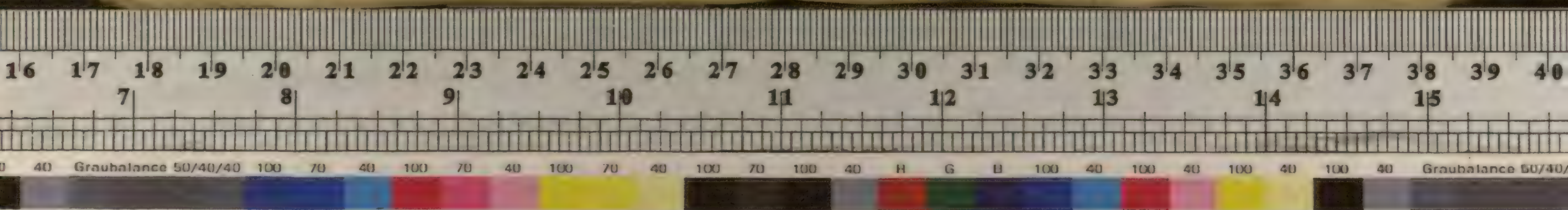
الحرف بكونه ان يكون محوفا اما الكون في الابتداء كاستلزام
 ان الكون عن بعض حروفه كناه والبال والجيم والهاء يعني الا
 لا يثبت قول لا تكون الساكنة ولا الواو والياء لو قبلت احديهما
 لا يثبت لاحد من الآخر ولما انما في ان في ان لا يقع التقوية
 فيه اشارة الى الفعل عند المصدره فعلم ان يكون قائم مقام فاعلم
 مصدره كقوله قد جعل بين العبد والتزوان والمصدر راجع الى التزوان
 الحاف بالمصدر لثقل ان ثقل الكسرة عليه على الواو فعلم ان فعل علة
 ولزوم ان ما ينقل وكذا ان عدم وحذف الواو ازال احد الوصفين
 للالتباس واعلم ان لا كايلا تحت قوله للالتباس على من لا اوتى ليس
 ويجوز في النكاح الجواب عن سواله هو ان فكرتم ان الشا الذي عوفى
 عن الواو قد خل على او الكلمة بئلا يثبت في المفارغ موقوف بان كان فان التاء
 ينفعه عن موافق او الكلمة فاجاب بهذا القول النكاح اسم التوكل
 وهو اظهر الجواب الاعتقاد منه يقال فلان وكلمة نكاح انما هو بغير امره الى غير
 كذا في الصحاح الوكان كاستلزام مطلقا او كان في حال الاضافة
 او غيرهما واخلفوا من اخلف بالضم وهاهنا في مخالفة وحده ومعنى البيت

هو يصف

يصف قوما بالخلق في الوعد يعني هم الذين او اعدوا كل اخلفوا انما
 عند سبويه فيلزم الاحجاف الاحجاف بمعنى النقصان على ما هو في الكتب المعتمدة
 فيها من الاضافة ببيان جوب وعوار فلم يثبت ان عوار
 به ان بالشر التقريب التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب فاذا
 المظنير لازم واللازم غير لازم لا يتم التقريب ههنا كذلك على اختلاف
 المذهبين وفي الثانية الزائدة عند اخلاف سبويه والاولى التي هي عين عند
 الاخفش ان ويجيب فيه اشارة الى ان الجواب عن سبيل الامتناع لان الجوان
 قد يعمي بمعنى سبيل الوجوب والامتناع معناه هو الامكان لمخالص الشك
 في كتم الا تمام وقد يعمي بمعنى سبيل الوجوب فقط في ابدل المتشبه وهو الا
 مكان العام المقيد بجانب العدم وقد يعمي بمعنى سبيل الامتناع فقط
 في ابدل الواجب هو الامكان العام بجانب الوجود وهو المراد بها
 زعمت بحركات التاء فيقول انما اجتماع التاء والدال وليس كذلك
 جوب عن سوال مقدر وهو ان كان قيل انتم قلم حذف الواو لزوم
 الوجه في الكسرة التقديرية ولم تحذف الواو في وجه وهو مفارغ او عد
 هو كونه الواو بين الياء والكسرة مثل بعد واجب بقوله وليس واقعة

كذا قوله الجواب من هذه السؤالات وهو ان الواو فيه
 كسر بين الياء والكسرة بل واقعة بين التهمة والكسرة الحقيقة
 بان الواو بعد ياء وحذف التهمة فيه شاكلة كذا ان كسره
 به ابو عمر فلذلك ان الواو كونه ياء مثل ياء تثبت الواو وهذا الشك
 انما يقع بالخروج من هذه الامور الثلاثة الياء والواو والكسرة للحذف اما في
 الياء فلانه يلزم الابتداء بـ كـ ومنه الواو لانه دخل المقارع
 كما مر وانما حذف الكسرة فلانه لو حذف فكسر يتباعد بالآخرين ان
 الياء والكسرة من شتمه ان من لزوم فخرج لا يجزئ لغة على
 وزن فعل كسر الفاء وفيه العين وفعل بضم الفاء وكسر العين الرجب
 على وزن الاول كم قبيلة قيل هو لغة الحنة اختلفت في حرف الكسرة
 لان لغة بضمين وكسرتين فكسرها من الكسرتين وفيه الياء من العين
 القمتين وويل على وزن النسخ كم قبيلة وعلم قيل منصرف من
 الفعل وقيل شاف الجذر كسر كسره كالماء والرمال وامرتهما الرجب
 كذا وقيل في كتب المعجزة اهدى بها احد الفهم والكسرة او اجتمعا في
 يوعده وان لم يوجد الواو للحال وان للوصل فيها ان في تقديم
 ثم تعد الواو

٤٧
 ان الواو في هذه السؤالات قد كتبت كذا ان الواو في هذه السؤالات قد كتبت
 او فكر ان يحصل من التفتيش في الامور الخرج وان كان ثمة اثبات لان
 قومه في غير الفاء منقوبة على انه حال في راء لا على راء سيويه واكثر البقرة فانه
 ليس النوا والذين وفيه في الابتداء في الابتداء في غير الفاء قال بعض الطلبة في
 قومه في غير الفاء ان الحال لا يجوز ان يبين الياء الفاعل او المفعول او بهما كذا
 اقوا في الجواب عن بعض الطلبة ان قومه في غير الفاء قال في قومه في حرف العلة والجار
 ويجوز معنوا به معنى لان حرف الجر بعد الفعل كالحرف فكان حرف الجر في تمام الفعل وبعض
 حرف في مثالا انا قلت ونهيت ركنه فكذا قلت ان نهيت ركنه فكذا قلت
 هنا بحسب الحقيقة بل يجوز بل معنوا بقوله الاعمال والجار والجار في خبره في كلام
 العرب حتى تدل لا مكان وحرف العلة مبتداء خبره مع انه الاضمار وانتهى
 ما قبلها وهو معنوا في الفاعل وهو المفعول متروك في المثال فان الحركة بعد الواو
 تعليل في مقام الواو في السؤال قد روي في الامور الباقية لما ذكر في الكلام ان
 السؤالية كيفية تحدث في الهمزة في لغة الحرف بهمة عارضة للسؤالية فيتميز بها عن
 سؤالات الواو عارضة الياء الياء في علم الكلام المحسوسات في
 الحروف هي ان يتقدم الواو على الحرف فيكون ما قبلها حركة فيتميز ما قبلها



في التحصيل الا ان الالف واللام في الالف واللام
تحصيل الحركة على الترتيب حيث قال لازمة ثم عارضة والى ان في غيرهما
العمال على تفاوت الحال في القوة بينهما الى بين الشطين الاطمين وبيان
غيرهما الى غير الاولين فان التثنية مبتدأ او خبره فهو محل جمل لا اوله
فان قيل السبوة لصفة لقوله الزط ولا مطابقة بينهما لان السبوة مذكورة
تية وكل جمع فوثق ان الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
فما حفظ هذا المثال فانه يتفكر في التثنية الاولى والاولى في قوله في الالف واللام
في مع ساقية الى مع اخره ووجود مبتدأ او خبره فلهذا لا تنفك التثنية لانه لا
لعله لا يعلو فلهذا لا يعلو في حرف العلة لا لقوله ان يؤخر وعلته لا لا يعلو
آه وقد انا قال جواب عن سؤال وهو لا على من لا لا يعلو ان لم يعلو الالف واللام
وان لم يعلو الالف واللام ان لم يعلو الالف واللام ان لم يعلو الالف واللام
فعل فانه لتلك التثنية انما الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
امضا في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
حرف علة اجمع تالفة لقوله الشطين المذكورة وهو محصور وجميع من في قوله
والخوفه في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
وقية بالالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام

الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
ان ثلثة الاخيرة انما هي الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
التثنية في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
مقدوره هو فلا على من لا لا يعلو ان لم يعلو الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
على خلاف القياس في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
البواب المذكورة في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
ولهم من لم يعلو في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
معنى وبعض الاحواب من لم يعلو في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
ضيق في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
اعل واما ما يوجد في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
سأل يابن ابراهيم في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
الباب في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
منقول في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
عنه واما حرف عطف امارات ان الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام
الى السبعة في قوله ان حيث قل امارات عينة من الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام في الالف واللام

الصفة مقابلة لخاصة حال فيكون التأخيرية في هذه الحالة يكون وقوع
الشيء في سبب الغفلة بحضرة الاول انما يكون في حال على ان يكون الواقع
هو انه تعالى لا ابتلاء الا ابتلاء الامتحان وهو في الخبر والشرع وقبل في الخبر البينة
الابتلاء في الشرع بطلانه لكن اكثر استعمال الا ابتلاء في المحرم امر حال كما في حال
الكل حين السامعين كقول يازيد كمنه يقال وقد نسيت عنه فهو سفيان الوان
فكم ان اطلق على الغالب انما قال على الغالب ان الصفة المشبهة لا يجرى
من فعل بضم كذا بل يجرى على وزن فعل كحيي من حيي منها ان من عرف الخلق
في ارجى فعل بضم بوب عن سوا ال تقدير هو ظاهر ان في باب ما في اعطاء الحركة
ال سبب عدم الاحتياج الى الاطلاق ولو من التقديم الزمان الى لوم من تقديم
اجتماع ال كناية على عدم الاحتياج اليها لان امره بالتقديم الزمان في تقديم
اجتماع ال كناية على عدم الاحتياج اليها فلا محال كمنه التقدير الثاني ان كمنه
تقديم التقديم كمنه الواو على اعطاء الحركة لان امره بالتقديم الزمان في تقديم
اخره كمنه الواو على اعطاء الحركة وهذا التقدير متوقف على مقدرة ما في ان تقدم الشيء
على الشيء فيكون بالزمان بمعنى ان المتقدم متعلق بزمان لا يوجد كمنه في التقديم
فان ال

52

فان الالف على مرات الالفين وقد يجوز بالذات على معنى ان المتقدم يوصف به دون المتأخر
من العكس تقدم الجزاء على الكل وقد يجوز بالطبقة كتقدم الشخص على صوته وقد يجوز با
كتقدم الاسم على المسمى وقد يجوز بالشر في تقدم العالم على الجاهل وايضا
على ثابته لقوله قد من في واخذ في الواو في قول الحق جواب عن سؤال مقدرو هو فظ
على من لا ان لا يتقدم ان بمنزلة نفس بقوله باله اظليين قوله كذا وكذا
باله اظليين بمنزلة اله اظليين قالوا وهو بمنزلة الداخلي قال ان المسمى فيها بعد
وانما قال باله اظليين جواب عن سؤال ان يتقدم فيهم ان بمنزلة الداخليين وهو
ظ على ماله الذي ابقى فلهذا ال فلهذا الفاعل بمنزلة الداخلي لم يذكره ان
الفاعل بمنزلة الداخلي بمنزلة الداخلي ان بمنزلة الجزاء الكلمة في الواو
يظهر ان يوصف به التام فلهذا ال فلهذا الناكية وما يتبع الاخر جواب عن السؤال
قدرو هو فظ على ماله الذي لبس واذا التوبين الواو للمال في الواو التوبين
فكذلك ان كالتوبين وان حصلت الواو للمال لان اللوصل في لانها التام
وان لم يحصل الواو للمال وان اللوصل في لانها التام وجعل واو او او
كسوق وعدم اختيارهم ال الفريين في نظيره ان نظير معنى التام وهو ان كان
في والقاف الواو للمال وهو ان اجمع الفان في قوله ان التام كك
والا لا يكتفي بالآخر جواب عن سؤال مقدرو هو فظ على ماله الذي لبس العيوب ان
يقال ولا يكتفي بالآخر بالبالا لان استعمال الاكتفاء العربية بالباء في قوله ان
فيما سبق كفي في لانه ان الآخر سبق ونقط هذه الهمزة كما ينقلها الجزير
في الرسالة اللغة الرقطة في نحو تابل فاف في خطا في قوله ان ال رسالة
احد من هذه الهمزة فلهذا الهمزة في منها ان الرسالة الرقطة في شاع مرفوع
على انه جزم بقدره وهو فظ على ماله فقلت الياء موضع الهمزة في

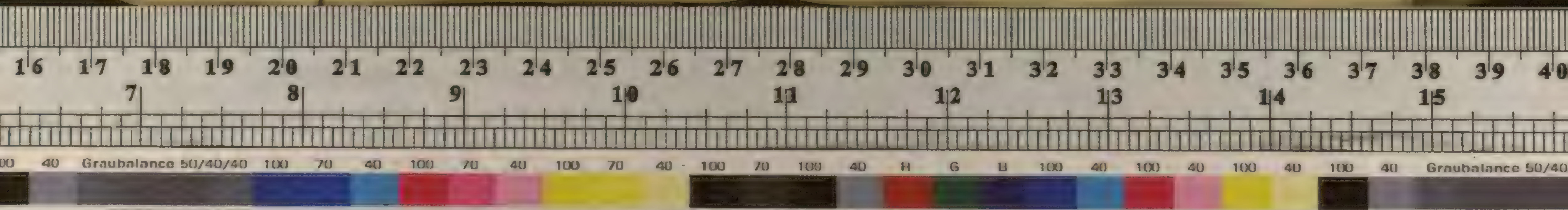
والفصل الاخير في الحروف

مجلس المصنفين في تاريخ
علاء الدين محمد بن محمد بن

[illegible][illegible]

فبما ان الله قد جعل في كل شيء
 حكما وعلما وهدى للناس
 الى صراط مستقيم
 فليست هذه الا
 اشارة الى ما
 في كتاب الله
 من احكام
 وهدى للناس
 الى صراط مستقيم

بيع الاصول الفقهية



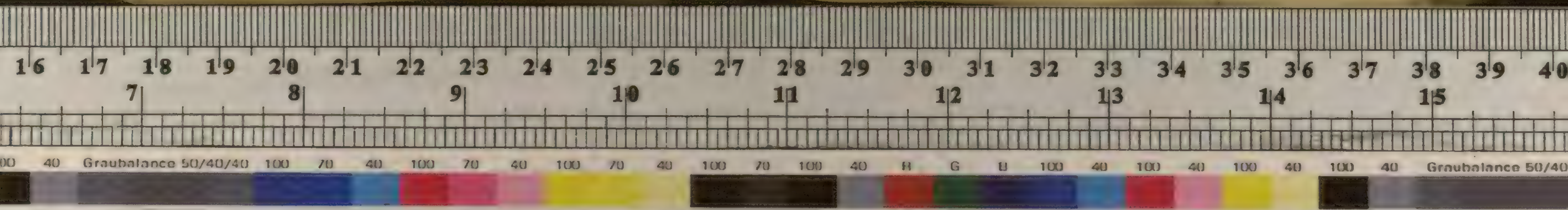
علاء الدین
صاحب زمره و شفیق
امیر کرم علی

علاء الدین صاحب
راست دهنی و توفیق برادر
الکرام بن علی

علاء الدین صاحب
موفق خانی و شفیق
امیر درویش علی

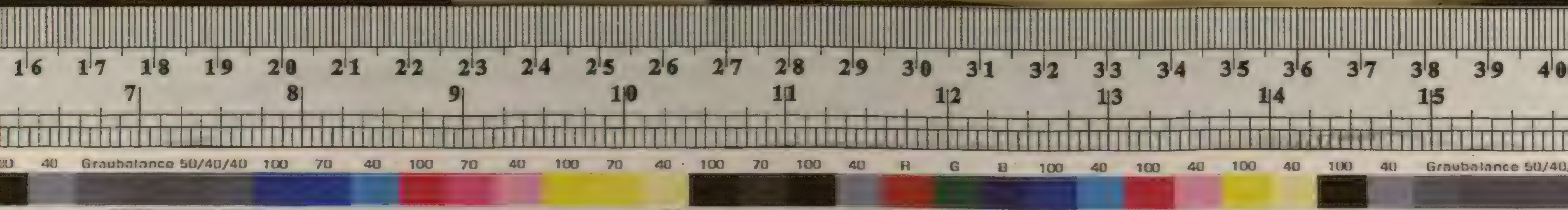
وفيه من التنوين الالهي الذي لا يزول ولا يغير
 والاعمال التي هي في كبرياء الثانية اهدى منها
 الى علي الواسع ولذا اى ويكون بحث الابدال متوجعا على الواو قال
 صرف التنوين ان يغير في تنوين الواو المحذوفة لان اصله ينوبون
 فلا يفتحها حذف الواو على غير القياس وعوضت الهمزة عن الواو المحذوفة
 واوهم وكذلك الهمزة فيه واو اب اني علم ان القاعلة ثلثة
 ما كان على حرفين ومثول الاوسط في اصل الوضع وكان المحذوفة
 الام زائدة وفي هذه الصيغة نحو ابوس واتوس لان الصلها
 ابو وافو حذف الواو على غير القياس اليه الى الابدال اليها الى
 الى الابدال ومروفا ان مروفا التي هي مستقلة عند الترخيص
 والعمل في الظرف اسناد الخبر الى الجند او اليها الى الجند فقط فاعل حال
 في الجملة المشتق من الجملة لانه الجمل وما قبله من خبره قوله فلان
 حيث قال فيه مروفا وقال صاحب الشافية مروفا بنكره حال حال
 من الصلة والصفة وما محلا ليكم وصيرت عبارة الى صاحب الفصل بمنزلة

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠



في الكسب ان يفتح به عبارة الباب في فتح السور

ان صاحب الفقه ايقن ان كلامه حقيق قال استجد بيوم من ايام
غير حروف الزيادة من الزوال وهو الزوال واعتبر في ما يجب من ما
البيع من حروف الابدال ولو ادركه كمنع من ان لا يكون حائبا
اكثر كمنع فابدل البيع من ان لا يكون حائبا في جميع الحروف
التي قبل لا رادة الا ان من حروف الابدال يكون في عبارة الشارح
ان المراد من حروف الابدال عند جميع الفاعل لا في كل مكان في تعريف الابدال
فان الزوال والظواهر على الفعل المنفي المفهوم من قوله ولو ادركه كمنع لوروا كراه
اكثر لبروا اذ كروا ظلم فان الزوال اتفق في حيث في ما في الركنين
والمنع على هذا الاعتراض وعلى الركنين اه وجه من الشارح في غير ما
الوقوف لان الشارح لم ير في قوله ان اصل استجد اتخذ ابدلت التاء
البيع فصار استجد في قوله ان استجد استعمل من يتخذ ملاين
الحاجب فان من حاجب لا يكون من حروف الابدال المكون اصل استجد
وقال في استعمل من يتخذ في قوله ان استجد استعمل من يتخذ ملاين
الوجه في عدم العرب في جملة حروف الابدال قد تفرق بين الف
في حروف الابدال من حروف الابدال من حروف الابدال من حروف الابدال



فيكون لبيان بحية الفاعل في ذكر اربعة البيان فقال الفاء للتسقيط نحو صحراء
وكذا كسبها وصحراء وعشراء وبطحاء وابدال الهمزة من الفاء الثانية وغير الهمزة
لصحراء بلفظ وجها من الوجوه البطحاء سبلا وسبلا فيرواق المحل وعشراء وجر
الثاقبة التي انت عليها من يوم ارسلك عليها الفحل عشرة اشهر عند سيبويه احزان
لما قيل من ان الالف الاولى صحراء للتأنيث والثانية فربوة للفرق بين المؤنث
انفردا عن صحراء وبين مؤنث فعلان نحو سكران وسكر من هو ضيق الاربع التانيث
لا اطر في مما قيل ايضاً من ان الالفين مع التانيث وهو بطلان لان الالف علامة في
التانيث على حرفين وذكر ان بيان زيادة الالف قبلها لزبان المد لا نفا واداء
الهمزة للزوجة ان القصورة قبلها ان المقصورة اعلم ان الابدال لما
للتخفيف او لتساكن الهمزة او لتقارب الهمزة في المخرج او في الصفات كالجبر و
الحس وغيره كرفالهمزة تبدل من حروف اللين والعين واما ابدالها
من حروف اللين فغير ضرر وغير فطر واما المحل فغير ضرر لازم وجائز
اما اللازم فاحاطة الاسم نحو ك ولة العين نحو قائل وفي الفاء نحو او اصل
ولما الجائز في نحو اجد اصله واما غير المظهر فمن نحو طابة وشريرة اداء
واما ابدالها من العين نحو بابا بحرف عبات بغيره واما ابدالها عن الهمزة

وان كانت

وان كانت الواو على الواو او الواو على الواو من الواو فاما واو من الواو
الواو والياء واما واو من الواو من الواو فاما واو من الواو
ولم يذكره ان لتقل الحركة على الواو كان ان سيبويه وقاض وان كان
ان ابدال الهمزة من الواو نحو واو مثال يكون ابدال الهمزة في بعض الصور
انه ان كان عليك ان على صورة اللازم فعده الفاء تفرعية ان اذ كان
كذلك فعده المحل نحو واو الحائر ولم يفصله ان ابدال الهمزة من الواو
يجوز في لغة ما هو اس قبل الهمزة وهذا ان ابدال الهمزة من الواو
ابدال الواو اجماعاً فانها من الواو والتصنيف وانما لم يتعرض لبيان اصلها في
الاثبات والاثبات سلف على البيان ان يتعرض لاثبات اصلها حيث قال ومن ثم
يجزى ان ما لم يرد على الواو على بيان الواو ولذا ان الابدال
بما لازم في نحو قوله الاجز المتبع الكون الف وهذا ايضاً ان ابدال الهمزة
من الالف ايضاً ان ابدالها لانه ان الابدال صورة ان صور القول
من اكم امرأة على ما في الصحاح ووارثان في الامم فوارثان في مضاف
منسوب في مجرور مضاف الى ان مضاف الى مضاف في مضاف في مضاف
فانه من الزن يجوز حرفه مثل يند بركا وكا البرق الباء بفتح في والبرق

يجوز ان يكون البرق والبرق من الياض او اوه كبره والياض او
البرق مشرق ولا يكون في الظلام ليس في الالف واللام وتقرر كما ذكرنا
الموضوع البرق والاشهاد ان الشاعر فليست المشاق الهرة فهو ذكر كره
الركر كره من رمل ما تنفذه منه بالارض ولم يرقه في حديثه انه ساجد من حبه
عن فزار فقال سبله وكره وسلم ولا كره والجو وكاد كره والركاد وكاد كره الراجح
بادا من بالركاد وكاد البرق سببا فقد هجفت شقوق المشاق وهو الظاهر
ان ضمير راجع الى اصله والتاء نيت باعتبار النحر ويجعل ان يرجع الى الحركة تكلفه
خلاف الظاهر يريد ان الشاعر بالمشاق تقييد التفات من التكلم الى النية او اداء
وتحذره من قراءه وقراء ابو الحسن ان لا الضالين بالهزة ووهو والاداء
كما قرأه عمرو بن عبيد ولا جاء من وسوء لغة من وجد في القرب حيث من التفاد
السكنى ومنها ما حده وبوزيد من قولهم سائمة ولا الضالين بالهزة هذه
لغة من وجد في العرب من التفاد الى كبره كذا في الاصل والاضالين بالالف
فقد الالف بهزة وربما من التفاد الساكين فها ما مكنت فيهما من ولا
الضالين او لا تنقضي كما كان في المشاق عليه من الابدال من الابدال
ليلا يقو حلة لقوله ان المنابر تقدم الابدال عليه لا قوله وانما اخبرنا به

الالف

57 الالف وبين اختيار الالف نظر منصوب على ان مفعول القول ان افواه
كما ذكرنا حيث قال ولذكر لا يعالها معدم لقوته وان كانت الابدال
الا انه ان ابدال الهزة عن الواو والياء او حركة سواء كان هزة او كره ووه
او هزة فيهما لا يبدلها وانما جعلاه جوهرا من قول مقدر في قوله
لما نزل به من الالف المنقلبة من الواو والياء وان كان الواو الى الالف للوصل طريقه
ان ابدال كما طريقه عن في مثل تأمل وان كونه ان يكون جملة اسمية منصوبة
المحل على انما حال من الغير البارز من قول طريقه لا ينافي خبر قوله وان كونه
نظرا لمفعول لجعل المعلوم اطراوه ان ابدال لكونه ان الابدال ولذا
اخره عن المذكور وتوجه ان علوه واختلاط قوله لا تحا ومبدا ومبدا
قوله تغليب وهو الحق الا ان كون الالف من الحلق مذهب البعض ومن انكره
منهم ابن الحاجب كما عرفت فيما سبق استقبل فيلون استخذ بياض في الاصل ووه
حذفت الثانية كما في تأمل من تحذف بعض الاحرف من باب علم لقومها ووه
لما سبقتها كما بينه عليه الشرح نحو تحذف الهمزة ثقيل او ثقا وفروا او ثقا يقال
رجل وضم وضم ان ثقيل واشتقاق التهمة منه والقائمة ان عاعة الناسله
لانه ان التهمة من الوقامة الوقامة والوخومة الثقلة من باب انما يقال
الباب بياض

رجل وطم بخر خفاء وطم بكون الخاف وطم ان ثقل وطم وطم وطم وطم وطم
 اصلا اخو بوزن فعل بفتحين تحت الهمزة لتدل على الواو الاولى والى ابل اكنث لو
 قوما بين الشد بعد القلب ابنة كافت وهو الالم في التثنية وفي الجمع اخوان
 والتثنية نزلوا الاشياء الاصلها ولم يعوضوا جواب عن سوال مقدرو هو طاع على من له
 او نزل عنه ان عن الواو وعوضوا ان اوقع العوض الناء عن الواو المحوثة
 بينهما ان بين المذكر المؤنث ولم يكسح جواب عن سوال مقدرو هو طاع على من له ووق سلم
 ولان التقويض عطف على قوله كثره استعمال وفصل الناء جواب عن سوال مقدرو هو طاع
 ولا اجل متعلق بغير فيما وانما ان الناء بها ان الناء تشبیه اراخت وان
 كان الواو للحال وان للوصل ثم يكن فيه في الالف وانما اراخت الى دليل على الواو
 المحذوفة لانه ان كان اصلا شيناء لانه من تشبیه اراحت بواو اصابه لم يجد
 والتجمل بديل سنوات جميع سنة مطلقا سواء كانت هجعة او فتحة نحو كسب بفتح
 الكاف على وزن الكبد والمناور زبرك وشرا الناء والاشياء على ان اصلا الناء
 الناء قبل السين والناء من الساموية ولا يجوز الا وطم يجعل السين تاء فقط
 السين في اعتد او هذا الكلام وقال شارح الفاضل الشعر بحسن بناء
 هنا ولا يجوز الا وطم بقلب تاء فلا يقال ان السين في اعتد او الصوت عظم
 مع الناء

من التاء وطم كذا يصير كون الصفة الكبيرة في القصة العفوية وهو على
 خلاف مقتضى العقل فلينما مل الفحيت جميعه صنف وهو امرأة غليظة وقوله
 الجنان وصفتا كيد بها واما قال بهما لانه اسم شخص غير هذا المقام
 جميعه عفيف العفيف من بينه تفه عن داء ويجمع عفايق وذكر في الظلام ان فرام
 القوا الصدر الا فاضل من حكايات خبر ان عمر مبتدأ ودلوت ان عفاقت قوله
 له ان عمر ثم ابقت الضمير المستتر الراجع الى السكاك فاعلم له ومفعول محذوف
 ان ابتها ان الاولاه بعض النجوم لا رقة الجن لقرب من تعليل لكل الامثلة
 يدغم النون فيه في الالم فقال تزج ان رجل اصلا مرمر مرة قبيلة ٥٥
 من اليمن يقال في النية مرمر في قوله ان قول الشاعر قاله قال مضاف
 الى ما التكم الى اية قوله اني من نوع تقدير لانه ابتداء وقوله عريف خبره وقوله ابو العجب
 عطف بيان لقوله عوف عوف العوف والكسر تصغيره عوف ان كمل ان هجعة ابو
 علي قال تميز ان الصيغة تشبیه وطم صوف كذا كسب قلت ان استعمال التثنية لانه
 اجاب عن المماثلة وهذا اكثر النوع هجعة لا تتبع الحركات اه كذا جئت على في حالة الرفع ودرت
 بطلان حاله ابركي بغير مطلقا القول بفتحين ادرت ان كذا يجنبه انك بغير مركب
 اوله او من الضمير الالي الضميمة بفتح الاء بغير الهمزة وفتح اتياء هجعة

كبرك كبركك طالع كبركك في كانت اليا المشددة وابهارها عظم
 على قوله من ابوابها على ان على الاقارب الوصل يكون العين صلتها
 طالع على ان ترهان شبه البوت جميع برة و هو خلق قبلت صحة هذا
 قول ان لا يترك الضمير المستتر في راجع الى الشايع والضمير البارز
 راجع اليه والمضاف اليه الضمير محذوف ان ياتي بترك هذا شايع
 في كلام العرب نجات بعض نفاق الاشعة متعلق بالقرائن الواصل اشعة
 آه قوله وعاء الحار فوفقته امر من وفق بشد يد العين مع التوفيق وهو
 جعل الله تعالى فعل العباد موافقا لما يريدناه ركبنا منصوب على انه حال من
 الضمير المنصوب في قوله فوفق اغنى ضمير باد المتكلم اصلة فترت من الفوز والنجاة
 الهاء ان كان فرغ من ابدال حرف في اخذ شرع الى بيان الهاء فقال الهاء آه
 لانها الهاء والفاء راية في قول الحاشم الطام يمكن افروك انه انما كبر
 ليا الاضافة هو الهاء فيه للوقف منسبا لتعليل الامثلة المذكورة كلها
 في وجوب وان وهذه ولهذا ان الشبهة ان اليا للتايش في باب تفسير
 واخر يداه نحو الكرة ارجاب الكرة او بعد ما ملل او تقدمت اس
 الكرة رقبيا القبة تشديد وهو نبات يوق سامة في تشرب وتخلص الحاد
 فلا

فلا تؤثر الكرة وهو عندها ولم ورهان مثال الكرة تقدمت على الالف
 بالثمن وفيه لان الكرة كائنة على العين في عندها وعلى الالف ورهان
 وله ورهان في التحليل الاجل النون الكسوة فلا يكون شاذ ولا مانع
 نزل الان يقال في الجواب عن النظر المذكور لا اعتد او كسرة النون لانه سقط
 على اعتد الاضافة فسمي ان يجوز هذا الاقوال وان الواو للحال وان للوصل
 ان انما فاعل كونه فلا يعقبها ان الهاء والخفيفة فكانه ان ان
 في مثل طلحة وحمزة بينهما ان بين اليا والياء في الاكم
 في الثانية ان كان تصغير المفتاح والياء الاولى ان كان تصغير الثانية
 غويقات ان فيما بين الوقت حيث قال في الصحاح الميقات الوقت وهو
 بعض الوقت او ايضه يقال في اميقات اهل الشام موضعهم ومنه وقوله
 لكرة مبتدأ وفرة قوله تعليل ولذا ان لم ورد هذا المذكور لم يذكره في قوله
 للنين عريكة الين واستوعا ما قبلها والكرام على وزن فعال بكسر الفاء
 جميع كسر كرم ويحى ما كرماد فضاء مكان وهو المراد ان اشرف
 والكرم وانما اختصت جواب عن سوال مقور تقديره فلا علم له او غير
 جعلها ان تصير من حين كان ما قبله المبدأ منه كسر او مضموم ما

فتعين التأني في افعالهم لا يفي الا بالبدل وكان الواو ثقيلاً فتعين الياء
 والانه عطف عنوان كس في الالف وكو الياء وفي الالف المشددة اصله
 انشال لانه هو انسان صفوه الصفوة في قوربه قام بها آه والضمير
 المستتر راجع اليه وخشيت تطلب لوجهها في إقامة والضمير المحجور المتصل
 اليها راجع اليها والارض وحاصل انشالها قامت بارض تطلب كل مطلب وبطلت
 التام بالواو كما تعال خيار الكوكب في الشدة وتشتد في النون ويكون
 اليه فيهما بمعنى التطلب في الشدة كما كان منه كذا وقع الالف المحببة ولهذا
 ان قبل الواو تاء وان لم يكن بينهما اربعين الياء والتاء وهذا ان لا اجل عدم
 قبلهم الواو ياء اذا زلت كسر ما قبلها ولم يجعل ان في عشر والمصدر كقولهم
 ان التاء قبل الباء في قوله تعالى انكسر لا الصلبة المعنى اللازم في هذا القول
 السرية ان بها ان لا عقار سيرة في كرهها في مكانها النون واللام فيه لان العكس
 المكان المذكور جوهر اثاره باكثر ما ذكر في كتب المشهور يعني انما عقار يفرقا
 بالفاء يكون الراد واللام في قول من خفف من عبء وقيل في غوصها
 اصله يفتح أم فاعلم ان الايقان التناغم ان يفتت واستغنت ان اعتقدت
 مع ان عرك ان طبعية وحده منسوب على حال من فاعل ابدلت بمعنى

منفرد

منفردا فيكون انما به اللفظ لانه لو لم تقلب على لقوله ثم قلت الواو فيها لان لزوم
 على لقوله وانما هو في هذا الحديث من اللفظ من غير الواو وقيل لم يرد عنه سوا هذا اللفظ
 والمشتق من جابر ربح الرمان كان اللفظ من في سرفراي زماما ورجلا قد ظلل عليه قد لقي
 انما عليه من صفى الصوم المنطق مصدر من معنى النطق النطق الذي نزلت
 بالنا وان كان من بابارة التناغم ان لا وكل معطوف على المنطق المنفرد منها ويجوز
 ان يكون الواو في كذا وكذا مبتدأ والمخففة جزء المنفرد منه او جزءه قوله
 صفة من المخففة يويه في قوله ان في قوله الفاعلة من اللفظ هنا ان كان
 في عابا نية في اللفظ مرفوع على انهم ما وجهه محذوف انما كان في الجواب
 قوله ففجرت ان الالف وطبها الباء بمعنى في وهو جمع الصل والصل والصل على
 الصل وهذا التفسير في لان الفاعلة في البنية الكثرة فلا جزم على لفظ ذكر
 في شرح الرماد الذي يمكن ان يقال الصل في تفسير الصل على غير لفظ كعشيشة ونظائرها
 في قوله ان قول الشاعر قوله لا ديمة ناقية جال الا ارطاة والارطاة شجر الرمل والواو
 صدر ارطاة كذا وفي الكتب المعتمدة بينا في التفسير في راجع الى حروف التفسير البارز
 راجع الى حروف الاول والآخر والاحتساب وبعث الى الزاء وابدلت من
 الصلة الزاء ابدلت من الصلة لان الصلة مطبقة في حروفهم وفي الالف مفتحة في حروفهم

شدة في خبثت بينهما تناف غابة لوامر الصاغر فراء لتوا فقروا في المخرج والصفير مع ان
الزوا تنال الببال في اجبر نحو قول الحاتم الطائي وهو شعر العرب في عزة بالبيعي الصمعي
والزوا ابيجة شبيهة الكثرة وهو لا ت ربح وفي قوله عزة بمعنى مع كقولته فادخل
في عبادك وافعل صفة ال مع عبادك فاعل هذا يكون المعنى حين كسر امة عزة بالتنوين
فامرة ال الحاتم الطائي امر فاعل امرت لها ال المنزل فخرها الاناقة فلانة
ال ام المنزل سكنة افترور اذا زاع البعير الضيق الصلة فصدنا انافكي اذا كان زمان تحط
ونزل عليهم صنف يفصدون البعير ويجعلون في ما ثم ينشرون ليطعم الضيق كذا في الصحاح
بمعنى قال الحاتم ام افصد البعير الضيق سكنة افترور انه زمان القحط ورثا الخ البعير الضيق
سكنة افترور وانه اعظم انه اذا وقعت الصا ساكنة قيل جاز فيها ثلثة اوجه احد ما
ان يجعل زوا فالفة نحو فترور الثلثة ان بجناح بها الزوا ومعنى الصا رعة ان
تشر ب الصا شيئا صوت الزوا بتفسير بيني ليلانيه سب صوت الصا بالكلية
والثالث ان يجعل صا فالفة فلا هو الاصل وهو اكثر من اليمين الاولين الصا
فصد ربة الفاء وسكو الصا مصدر تغلب الصا زوا اقولا الصا فصد فاكنت الصا
التخفيف ثم زوا كما ذكر لمانا وكانت غافق عرب الجاهلية اذا انزل بهم صنف ولم يكن
عندهم طعام فصد ربلوا وعبد لهم على النار يحمون ويغير كالكبد ثم انهم اطعموا الضيق
شبهها

تغيرها منسوب على انه مفعول له لقوله ابدلت المقعد في قوله ومخط في الزمان
 تاء الضمير وهذه الالكوان ابدال الظا امة التاء تشبيها للتاء الضمير بالافتعال
 لقرب محرابها بجمع الانيق ولبلا لا مثله المذكورة في بنزل كما قد ناه ان جاز
 غير مطرو في موضع ال موصف المذكورة فليس هذا بقول التنوين هو ضام المضاف اليه
 ككل منها الضمير عن التوضيح اللين واحولها بجمع اصل وهو بفتح الضابط
 والاعلام عطف على قوله اصل في لزوم اجتماع الاعلامين بيانهما في كماله ليلانظر
 المختار الا ان باب ضرب مذكور في مقدم خطوطك بطوى بغيرهما ظاهرة وفي الناقص
 واللين غير ظاهرة وانه الاحتاج اليها وهو ال موجب السخط ثم ترك القوم
 لانه مخاطبة لان العلم تريين حذف الهمزة للتحقيق ونقلت حركة الراء
 وحذف نون الاخر كبد قول الجوزم فصلا لم ترك ثم حركة الياء الضمير بالكم
 لاجتماع ال كنية وحذف عطف على قوله لاجتماع ال كنية وحذف ال الضمير
 بمنعها ال النون ربت على لان فعلى تحت تمام اولد
 قد وقية الزمان في هذه النسبة المرجوبة بين الطالين في ماه صفر وفي يومه وشبهه
 وفي وقت بين صلوة تين وفي حادثة مفسر ومدار له اسما عيل اخذ
 في زمان ارمضان كراي فان بين موت كراي فان فلكه اختلافه وابد السطة
 الى اخر الزمان كانه احمد بن بابي بولات وبن باشق (تاريخ)

مظاہر النبایا

五

[illegible]

عرض آید جو کہ ایم کو لاشہ میں لکھوا کر دے کہ عام بخیر
 الہی
 صوفی و ریش اولان عاشق کرک یوں نہ ہم صفاق کرک بغیرہ فی بافت
 حیات کشے یوں لازم مقصود تزاہر باز
 یوں اول بیان و ابرار و مبارک و ارفیقہ ہر وقت کرک
 صوفی و ریش اولان عاشق کرک یوں نہ ہم صفاق کرک بغیرہ فی بافت
 حیات کشے یوں لازم مقصود تزاہر باز
 یوں اول بیان و ابرار و مبارک و ارفیقہ ہر وقت کرک
 صوفی و ریش اولان عاشق کرک یوں نہ ہم صفاق کرک بغیرہ فی بافت
 حیات کشے یوں لازم مقصود تزاہر باز
 یوں اول بیان و ابرار و مبارک و ارفیقہ ہر وقت کرک

Laigobur di Nigla e Mithaphanesi

1991-1992

762/2

1000

18

49275

16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	
	7			8			9			10			11			12			13			14			15

0	40	Graubalance 50/40/40	100	70	40	100	70	40	100	70	40	100	70	100	40	H	G	B	100	40	100	40	100	40	100	40	Graubalance 50/40/40
---	----	----------------------	-----	----	----	-----	----	----	-----	----	----	-----	----	-----	----	---	---	---	-----	----	-----	----	-----	----	-----	----	----------------------

الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

والصلاة

والسلام

على سيدنا محمد

والآل

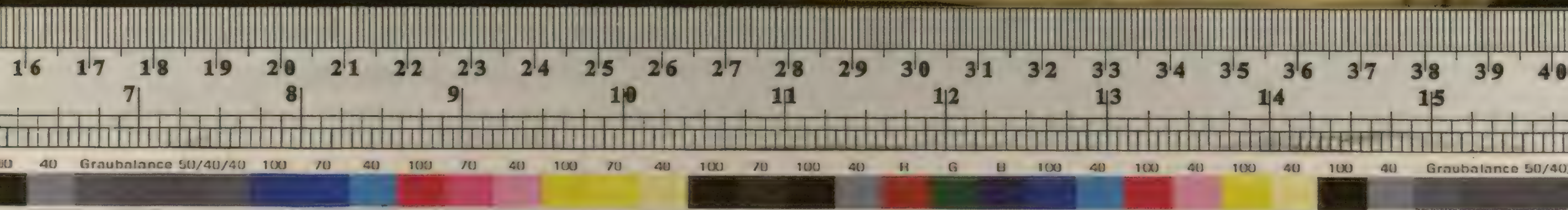
الطاهرين

العليين

المرسلين

والعالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن
معدن الفضل والكرام بميز الحلال والحرام ثم يكتب الامور
الطاهرة واستعان بويله باز لقوة الاحاطل والاعطاء سبب
والله اعلم وعلمه وكرمه وفضله ودولته الى يوم العطاء
شريفكم وورس سياتي بسور دست شريفكم بوسيد و
بصدوب قيار حالكم من فطره ثم يكتب الامور
مودة بويله باز لرسيه العطاء وسبب الغنى كمال الشف استناد
الحقايق مظهر اسرار الدقايق جامع النور والاصوار صافيا
منقول منقول فتوة المدرسين وارث الانبياء والمرسلين ثم يكتب
يا اي وانا بويله باز لور غالب الشفقة والرحمة يا اي وانا
يد شريفكم بوسيد و فاكبان شريفكم بوسيد و فاكبان شريفكم
صنكم اشتياق حقير بوسيد ثم يكتب الامور
يا اي ووسنة بويله باز لور معد العلوم الشريفة و
وافضل الامائل الزمانية واكمل طلبة الرومانية بوسيد
صافيه صلا ر الله علمه وكرمه وفضله ودولته الى يوم
اشتياق بصدوب قيار حالكم و شنا خد صنفكم
واي حقير كثره وتفسير ووسنة ثم يكتب الامور



بسم الله الرحمن الرحيم

رضي الله تعالى عنكم في عنكم سوال مشهور في البعد من قائلهم

ان يكون رضي الله تعالى عنكم متجاوزا او هو باطل قلنا في جوابه ان بيان

الزوال عن الاول والوصول الى الثاني وثانيها الوصل بين

تعاليمكم الوصل بين فلا يلزم احد ولا يترك احد في شرح محيى العلم

تعاليمكم بين الاثنان فصاعدا انما له بناء زير واول اتصال القوم

وقد بينا في فعل نحونا قاطبة في استحقاقه في فعل مثل نواته

وينت من الوصل في الصفح وتعاليم في قولهم رضي الله تعالى عنكم من هذا القبيل

كذا في شرح عبد الله المحقق في معاني العلوم ان قوله الفعل معلوم

اصلا بناء على ما اشتهر من الصلة عند محمد بن كل محمد بن هذا في تقدير

ان يكون العلم فيه لا يتفرق دون الجنب وتخرج بان المحقق هو المستحق

المحقق دون الوفي العلم ان الله القدر المشترك بين مصدقين يعني حقيقة

الطاقة في كل مدية ومجودة وهذه التعريف انما بناء على ان العلم موضوع

ليكون احد شيئا الى الفاعل فيقال هو بمنه لفاعل متالة الى الصفة فيقال

للمفعول واما باعتبار انه مشترك بين المعنيين واسمى فيهما انما بناء على

على جهة استعماله في معنى استعماله في معنى مجازي في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله في معنى استعماله

في حق الموضوع له ايضا فانه من وضع لفظا بارا شئ من كونه لفظا
 زيدا بارا او ذات شخصية اذا تموضع هذا فنقول ان الغرض العايد الى لفظ موضوع
 بارا لفظا بارا او موضوعا كلي عيوق عليه كذا لفظا بارا او موضوعا بارا
 لفظا شئ به الى بارا او موضوعا كلي عيوق عليه هذا لفظا بارا او موضوعا
 على وجه يزيل الابهام ويحصل امر الحكم كما عرفت ثم جعل الوصف النوع يجمع
 الصفات في هذا المعنى الكلمة لفظا وصفية او صياح لمعنى فلا يجوز ذكر المعنى
 بغير شئ كالانه لا يشترط عليه وشيوع امر التجريد كما في الالف واللام
 في لفظ اليه فان فيه ما معنى التوفيق والتفويض فاما الاربعة فانه قد قيل باليه
 جود على معنى التوفيق الى العلم من جزر الوصف احد سمات في قوله تفسير
 شئ بمعنى ونا نبرها معنى فية امر ازعم الدوال الاربع ومعنى امر ازعم
 امر هلات الله علم لوقبه الحقيقة انه علم لقوله وارثا كتاب التوحيد اقرب
 وجه الاقربية ان في التجريد ترك جبر من الحقيقة وهو شئ في قوله تفسير
 شئ بشئ وفي الصنيع ليست شئ من اجراء الحقيقة قلنا كان التجريد اقرب
 هذا ما عظم بيا الى وهرز به امتعاليه وكذا انه في لفظ الالف واللام
 العقل والى بالوضع ايضا في شمل العقل من حروف اعمان آه اناسي
 حروف اعمان لبناء الالفاظ من هاء الحروف اعمان كالحروف الخارج الى
 والحروف العاطفة والحروف المسببة بالفعل وغيرها الله اعلم في اعمان
 وانما غرضي لغرض التوطئة للسؤال الثاني لاننا شئ في جواب الاول والتقديم
 محمول كلمة ما في الذين ولنفسه بما علم منها اي اجمال العلم انه ان لم يكن
 في محمول غرضه لغير السؤل بقوله فان قلت آه الله اعلم ان العلم ان العلم
 في فيه راجع الى الفاعل بل الموضوع بقوله فان قلت الله اعلم في مقام توفيق
 آه اعلم ان الفرق بين المقام بفتح الهم والمقام بضم الهم هو انه او اقبل اقيم

ناو شئ في

في مقام توفيق
 في مقام توفيق

انتم الفاعل او فاعل الفاعل مقام الفاعل مثلا ينظر الى الفاعل في مقام
 المقام له في الحقيقة يقال مقام الهم بالفتح سواء قيل في مقام او فاعل وان
 كان المقام لغير الفاعل الشئ في الامر يقال بالضم هو اقرار اقيم او فاعل كما بان
 في حروف الضم لان الفاعل في الفاعل هو او بدل من هذا والتاويل له الله
 فلو اقبل التاء اقيم مقام الواو يقال مقام بالضم لان المقام ليس هو
 بل اللب ان في الامر لان الواو بدل من التاء في المقام الشئ يقال
 مقام بالفتح لان المقام للباء في نفس الامر لان الواو بدل من التاء في المقام
 ما قيل ان الفعل اقرب من الشئ بكون لفظ المقام بالفتح واما في قوله تجريد
 بكون لفظ المقام بالضم فتأمل وقده ما انك قد علمت ان كبر من هذا تجريد
 ابو السوء افند في الالفاظ من هذا ناطرا الى الاشكال الاول في قوله
 افند من هذا ناطرا الى الاشكال الثاني ان مشخصة او معينة مفرقة مثل
 زيد روكم ان قيل بل لا يستغنى بقوله وضع عما قوله من لان الواو الضم لم
 يضع الا المفردة اما المركبات في استعمال بعد وضع المفردة لا يلج
 لال الواو الضم فالحج به اننا نقول لان المركب ليس بوضع وبيان ان
 الواو الضم اما ان يضع الفاعل معينة سماعية ونكح الية يحتاج في موضعها
 فالتوا الى علم اللفظ اذ يضعه فالقونا كليا يعوق به الالفاظ في قياسية وذلك
 القانون اما ان يعوق به المفردة القياسية وذلك كما بين ان كليا فاعل
 من الثلاث الحروف على وزن فاعل ومن باب الفعل على وزن مفعول وكذا انما
 المقول والامر والالة والمقصود بالجمع في كونا في موضعها الى علم التوفيق
 وسبح ان يعوق به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم
 على المضاف اليه الفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك كيفية تركيب الكلام
 وحيثما في معرفة بعضه الى غيره علم النحو كذا في الشيخ الرضي في قوله في مقام توفيق

في مقام توفيق
 في مقام توفيق

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ

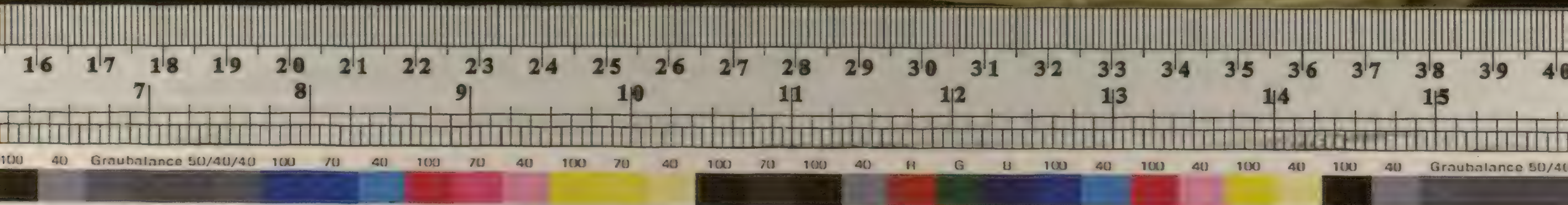
[illegible]

1850-1851-1852-1853-1854-1855-1856-1857-1858-1859-1860-1861-1862-1863-1864-1865-1866-1867-1868-1869-1870-1871-1872-1873-1874-1875-1876-1877-1878-1879-1880-1881-1882-1883-1884-1885-1886-1887-1888-1889-1890-1891-1892-1893-1894-1895-1896-1897-1898-1899-1900-1901-1902-1903-1904-1905-1906-1907-1908-1909-1910-1911-1912-1913-1914-1915-1916-1917-1918-1919-1920-1921-1922-1923-1924-1925-1926-1927-1928-1929-1930-1931-1932-1933-1934-1935-1936-1937-1938-1939-1940-1941-1942-1943-1944-1945-1946-1947-1948-1949-1950-1951-1952-1953-1954-1955-1956-1957-1958-1959-1960-1961-1962-1963-1964-1965-1966-1967-1968-1969-1970-1971-1972-1973-1974-1975-1976-1977-1978-1979-1980-1981-1982-1983-1984-1985-1986-1987-1988-1989-1990-1991-1992-1993-1994-1995-1996-1997-1998-1999-2000-2001-2002-2003-2004-2005-2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020-2021-2022-2023-2024-2025-2026-2027-2028-2029-2030-2031-2032-2033-2034-2035-2036-2037-2038-2039-2040-2041-2042-2043-2044-2045-2046-2047-2048-2049-2050-2051-2052-2053-2054-2055-2056-2057-2058-2059-2060-2061-2062-2063-2064-2065-2066-2067-2068-2069-2070-2071-2072-2073-2074-2075-2076-2077-2078-2079-2080-2081-2082-2083-2084-2085-2086-2087-2088-2089-2090-2091-2092-2093-2094-2095-2096-2097-2098-2099-2100-2101-2102-2103-2104-2105-2106-2107-2108-2109-2110-2111-2112-2113-2114-2115-2116-2117-2118-2119-2120-2121-2122-2123-2124-2125-2126-2127-2128-2129-2130-2131-2132-2133-2134-2135-2136-2137-2138-2139-2140-2141-2142-2143-2144-2145-2146-2147-2148-2149-2150-2151-2152-2153-2154-2155-2156-2157-2158-2159-2160-2161-2162-2163-2164-2165-2166-2167-2168-2169-2170-2171-2172-2173-2174-2175-2176-2177-2178-2179-2180-2181-2182-2183-2184-2185-2186-2187-2188-2189-2190-2191-2192-2193-2194-2195-2196-2197-2198-2199-2200-2201-2202-2203-2204-2205-2206-2207-2208-2209-2210-2211-2212-2213-2214-2215-2216-2217-2218-2219-2220-2221-2222-2223-2224-2225-2226-2227-2228-2229-2230-2231-2232-2233-2234-2235-2236-2237-2238-2239-2240-2241-2242-2243-2244-2245-2246-2247-2248-2249-2250-2251-2252-2253-2254-2255-2256-2257-2258-2259-2260-2261-2262-2263-2264-2265-2266-2267-2268-2269-2270-2271-2272-2273-2274-2275-2276-2277-2278-2279-2280-2281-2282-2283-2284-2285-2286-2287-2288-2289-2290-2291-2292-2293-2294-2295-2296-2297-2298-2299-2300-2301-2302-2303-2304-2305-2306-2307-2308-2309-2310-2311-2312-2313-2314-2315-2316-2317-2318-2319-2320-2321-2322-2323-2324-2325-2326-2327-2328-2329-2330-2331-2332-2333-2334-2335-2336-2337-2338-2339-2340-2341-2342-2343-2344-2345-2346-2347-2348-2349-2350-2351-2352-2353-2354-2355-2356-2357-2358-2359-2360-2361-2362-2363-2364-2365-2366-2367-2368-2369-2370-2371-2372-2373-2374-2375-2376-2377-2378-2379-2380-2381-2382-2383-2384-2385-2386-2387-2388-2389-2390-2391-2392-2393-2394-2395-2396-2397-2398-2399-2400-2401-2402-2403-2404-2405-2406-2407-2408-2409-2410-2411-2412-2413-2414-2415-2416-2417-2418-2419-2420-2421-2422-2423-2424-2425-2426-2427-2428-2429-2430-2431-2432-2433-2434-2435-2436-2437-2438-2439-2440-2441-2442-2443-2444-2445-2446-2447-2448-2449-2450-2451-2452-2453-2454-2455-2456-2457-2458-2459-2460-2461-2462-2463-2464-2465-2466-2467-2468-2469-2470-2471-2472-2473-2474-2475-2476-2477-2478-2479-2480-2481-2482-2483-2484-2485-2486-2487-2488-2489-2490-2491-2492-2493-2494-2495-2496-2497-2498-2499-2500-2501-2502-2503-2504-2505-2506-2507-2508-2509-2510-2511-2512-2513-2514-2515-2516-2517-2518-2519-2520-2521-2522-2523-2524-2525-2526-2527-2528-2529-2530-2531-2532-2533-2534-2535-2536-2537-2538-2539-2540-2541-2542-2543-2544-2545-2546-2547-2548-2549-2550-2551-2552-2553-2554-2555-2556-2557-2558-2559-2560-2561-2562-2563-2564-2565-2566-2567-2568-2569-2570-2571-2572-2573-2574-2575-2576-2577-2578-2579-2580-2581-2582-2583-2584-2585-2586-2587-2588-2589-2590-2591-2592-2593-2594-2595-2596-2597-2598-2599-2600-2601-2602-2603-2604-2605-2606-2607-2608-2609-2610-2611-2612-2613-2614-2615-2616-2617-2618-2619-2620-2621-2622-2623-2624-2625-2626-2627-2628-2629-2630-2631-2632-2633-2634-2635-2636-2637-2638-2639-2640-2641-2642-2643-2644-2645-2646-2647-2648-2649-2650-2651-2652-2653-2654-2655-2656-2657-2658-2659-2660-2661-2662-2663-2664-2665-2666-2667-2668

وهذا السند لا ينبغي يحصل الغاية لان الشئ اعم فهو توجيه وهو آية جود في الاول
 بعد مكانه قيل اهم يمكن التوجيه في قوله هو المراد بالاسماء اليه كون الاسم سندا اليه
 لانما جاء بقوله وتوجيه آية فاعلم ان آية جود هو الوجود وهو ان احد
 لما قال الاسماء اليه ولم يقل كون الشئ سندا اليه انه هو المراد بالاسماء اليه
 سندا اليه انه اظهر وجه الاخرية انه اظهر في معنى لانه اللفظ لان قوله هو
 الشئ سندا اليه يحتاج الى ان يعلم ان الشئ وقوله هو الاسم سندا اليه ليس
 به انه لا يفرق آية لان قوله هو المراد به هو ان الشئ سندا اليه يفرق الى سالاه
 له والمقتضى هو ان الشئ لان اليه مفضل في الاعتراض قال الاسماء الى الشئ
 اركب الشئ سندا اليه وهذا اعتبار الحكم قبل الاضافة وقوله هو الشئ هو الاسم
 اكون الاسم سندا اليه لهذا الاعتبار الاضافة بعد الحكم فان ينظر الى المطلق
 يعني يجوز معنى قوله الاسماء اليه هو الشئ سندا اليه فمعنى يجوز الحكم آية الم
 ينظر الى المطلق بان يجوز معنى قوله هو الاسم سندا اليه يمكن الحكم بمعنى لانه
 من توجيه الواضحات في القول آية هذا توجيه على الشان من لا غفلت الضمير فيه
 راجع الى الوجود بنا وبلى القبلة لا غير ان لا غفلت الوجود معنى الغفل على وجه
 منساق اليه شئ في الصالح للمتنقابين اعني اسمه المسند اليه لا على وجه
 منساق الى الشئ او منساق اليه شئ في الوجود لا غفلت معنى الاسم مجزا عن كونه
 مسندا او مسندا اليه فلهذا الصالح للمتنقابين اعني اسمه المسند اليه لا على وجه
 اشار الى اليه مراد الشئ للفرق في عليه بقوله وفيه آية فافهم وفيه ان في
 هذا التوجيه وهو قوله هو المراد به هو ان الشئ سندا اليه يفرق الى سالاه
 لا في وجه الوجود كالفرد الخفيفة والشرية مثلا لا لشيء آية بالنسبة
 الى الليل مثلا لا يفتي ان هذا النوع من نوع تحليل اكثر الى الطبيعة لا نوع تحليل
 اكثر الى الوجود بالنظر نحو جاذبية اليوم الى المال نحو جاذبية زيد وكما ان
 قلت جاذبية فيه ان جريان التحصيل بالنظر والحال في الفعل فلم يوجه آية
 لان الحق في جاذبية الوجود في الفعل والحق في جاذبية في جاذبية في جاذبية في جاذبية
 يوم او الفعل مثلا في اليوم والحق في جاذبية في جاذبية في جاذبية في جاذبية
 والحال وكيف لا ان لا يفتي في جاذبية في جاذبية في جاذبية في جاذبية في جاذبية

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

هذا الجناح المسمى به الحنفية



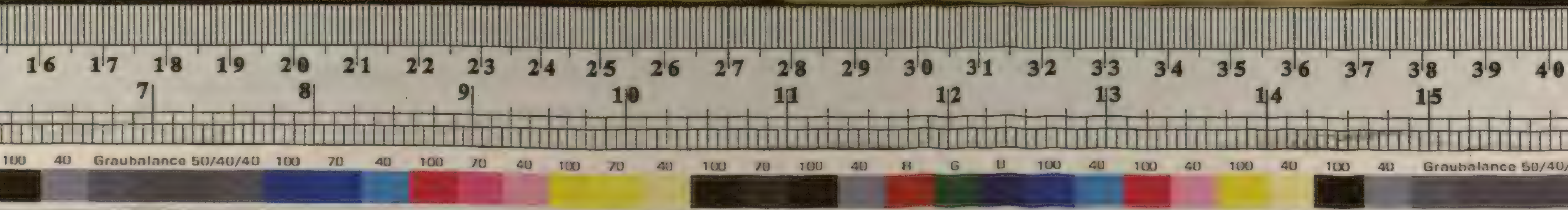
لأنه لا يبعد أن المصدر مطلق للزمان كما في قولهم انما هو
الحال او المستقر كما اذا كان مستقبلا لوقوعه في الاعتراف بان الراجح
باعتبار معناه المصدر اعني معنى الحدث واما الحسن او هو الحسن سواء
مقدر تقديره انه قيل ان التخفيف بخلاف التنوين او ما يقوم مقامه لا يمكن
في الفعل واما التخفيف في الحسن الوجه بكونه في الفعل بان يقال في زيد ضرب
علاءه ضرب الغلام وفي زيد ضرب وجهه ضرب الوجه فكيف لا يكون منه
التخفيف في الفعل واما بقوله واما الحسن الوجه وان لا لا يمكن ان يكون
ان لا يغير الشايع قول الحسن والاضافة بمعنى الانساق بتقدير حرف
المطلق لبعده عن هذه الحالة فانهم مطلقا ان سواء كان معنى الانساق
هو ان في مضاف الى مضاف اليه عبارة المفعول في الايضاح يعني بين
الاصناف التي ان احتمال الراجح مضاف بقرينة هو الاحتمال مضاف اليه كمالا
الزمان واحتمال الراجح الى بقرينة التأويل بالمصدر والاضافة مطلقا ان
كان مضاف او مضافا اليه بل اذا كان في مضاف بتقدير حرف الجر كما
اشاع لوروده النطق بالافعال مضاف اليها اسما الزمان لوروده
المطلق ان يتصور الى الحال باعتبار المعنى لان الحال عبارة عن معنى الشاف
كما قلنا من قوله الحسن او اراه الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل
المصدر لان الفعل الجملة بمعنى الجملة الفعلية لا اختلق في ان المضاف
اليه في امثال المذكور الفعل او الجملة مع اتفادهم في ان المضاف اليه هو
الجملة الاسمية بتمامها او احيى اليها لان الاضافة من قولهم الامم بل
يوجد في الامم والفعل او الجملة فلم لا يجرها لان الاضافة من قولهم الامم بل
قال الشيخ الرافعي ان المضاف اليه آه قوله في كنهه سبب الشك
في معنى آه اخره في على الشايع واليهي احسن كما ظنه على ما قاله الفهرا
الحسن في عصم الدين في ليلنا بخالفه وان يول بمصدر الزم و قول
الجر على الفعل او الجملة فلا يصح ان يضاف اليه بالامم في ليلنا بخالفه وان
يول بمصدر بخالفه في معنى المضاف اليه لان الفعل او الجملة باسم

لأنه لا يبعد أن المصدر مطلق للزمان كما في قولهم انما هو
الحال او المستقر كما اذا كان مستقبلا لوقوعه في الاعتراف بان الراجح
باعتبار معناه المصدر اعني معنى الحدث واما الحسن او هو الحسن سواء
مقدر تقديره انه قيل ان التخفيف بخلاف التنوين او ما يقوم مقامه لا يمكن
في الفعل واما التخفيف في الحسن الوجه بكونه في الفعل بان يقال في زيد ضرب
علاءه ضرب الغلام وفي زيد ضرب وجهه ضرب الوجه فكيف لا يكون منه
التخفيف في الفعل واما بقوله واما الحسن الوجه وان لا لا يمكن ان يكون
ان لا يغير الشايع قول الحسن والاضافة بمعنى الانساق بتقدير حرف
المطلق لبعده عن هذه الحالة فانهم مطلقا ان سواء كان معنى الانساق
هو ان في مضاف الى مضاف اليه عبارة المفعول في الايضاح يعني بين
الاصناف التي ان احتمال الراجح مضاف بقرينة هو الاحتمال مضاف اليه كمالا
الزمان واحتمال الراجح الى بقرينة التأويل بالمصدر والاضافة مطلقا ان
كان مضاف او مضافا اليه بل اذا كان في مضاف بتقدير حرف الجر كما
اشاع لوروده النطق بالافعال مضاف اليها اسما الزمان لوروده
المطلق ان يتصور الى الحال باعتبار المعنى لان الحال عبارة عن معنى الشاف
كما قلنا من قوله الحسن او اراه الجميع لانه انما يضاف الى الفعل بتأويل
المصدر لان الفعل الجملة بمعنى الجملة الفعلية لا اختلق في ان المضاف
اليه في امثال المذكور الفعل او الجملة مع اتفادهم في ان المضاف اليه هو
الجملة الاسمية بتمامها او احيى اليها لان الاضافة من قولهم الامم بل
يوجد في الامم والفعل او الجملة فلم لا يجرها لان الاضافة من قولهم الامم بل
قال الشيخ الرافعي ان المضاف اليه آه قوله في كنهه سبب الشك
في معنى آه اخره في على الشايع واليهي احسن كما ظنه على ما قاله الفهرا
الحسن في عصم الدين في ليلنا بخالفه وان يول بمصدر الزم و قول
الجر على الفعل او الجملة فلا يصح ان يضاف اليه بالامم في ليلنا بخالفه وان
يول بمصدر بخالفه في معنى المضاف اليه لان الفعل او الجملة باسم

الاضافة

ما اختلفت افرز به على تعريف جفت من التفرين وهو الاخرى في مختلف
آه في الاخرى هو الاختلاف وقد بين آه ان من امثا حيث قال لان الا
ختلاف ليس هو في الخارج وما به الاختلاف هو وجوده في الخارج
اول في البيان بان جعل علامة بل لا يصح ان يكون الاختلاف في وجوده
اخر كسب على عامله ائنه والنتيجة ان هذا الجواب هو السؤال فقد كانه قيل انه
ان كان الاخرى هو الحركة او الحرف لم يحصل التقابل بين الاخرى والبناء
قابا بقوله التقابل ان كانا على الوجود الى نحو غلام زيد فان زيد ابدل على
معنى في الغلام هو التمييز ككون الفعل محلة لان الكلام مركب من
المتن الى فافا ركبت الفعل وخبره يكون الفعل محلة لانه جزء الكلام
في الاسماء لان الفاعلية والفعولية والاختلاف لا يوجدون الا
في الامم فتمت مقتضية للاخرى تحقيق الى حال كماله هو البيان
في المحل كذا زيد مثلا كما في الاخرى بالركبة فان الضمة في ما زيد
محققة في الال كتحقق الوجود في ما زيد او تحقق الكل كما في
مثلا في ضمن مركبة زيد فان الحيوان محقق في ضمن زيد فان زيدا
الحيوان الناطق كما في الاخرى بالركبة فان الوجود في ما زيد
محققة في الوجود كتحقق الحيوان في ضمن زيد فانهم ما وقل البعض
من قوله تحقق الكل في ضمن مركبة ان لفظ الاخرى بالركبة هو
قوله وانما جعل الاخرى في الال كلمة على عليم الخ في قوله في الاخرى
في آخر الال الشبهة في التثنية والجمع وغيرهما وحرف الاخرى يقع في
الكلمة الواحدة منها مركبة وتحقق الكل في ضمن مركبة لا في قول الخلفين
الان كالمركبة مثلا مركبة واشتغرا آه فظهر ان حرف في قوله الحركات
الاخرى في امر الام لا معة اعلم ان الحركات الثلاثة آه واعلم ان الضمة
والفتحة والكَسرة بالتاء واقعة على الحركات لانه يشتركون في ما اعرابية

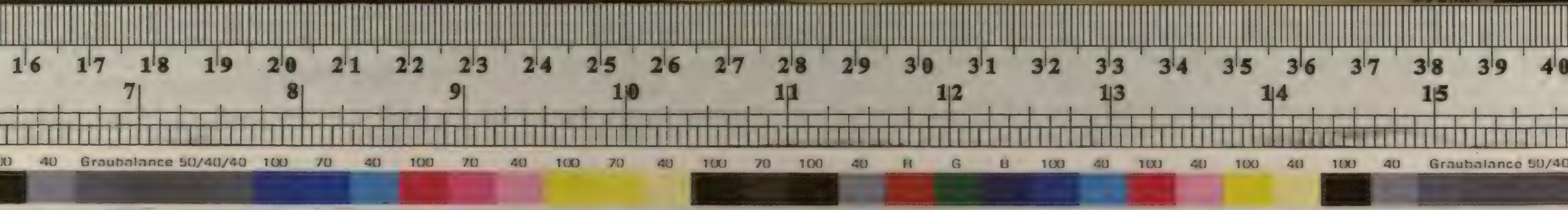
اخرى وبنائية بخلاف المحركة عن التناظر في التناظر عند البصريين واما عند النحويين
فيطلق التاء البناء على الاخرى وبالفتح مفتحة فقول لان ضمة ليست بنائية ولا اعرابية
قد لا يختص آه جواب عن سؤال مقدروا ان التسمية بالرفع والفتحة
مختص بالحركات الاعرابية في التسمية للحروف الاعرابية وهاصل الجواب ان التسمية
بالرفع والفتحة مشتركة بين الحركات الاعرابية والحروف الاعرابية فلا يختص
بالحركات الاعرابية بل هي الفتحة والرفع عموم من وجه فانهما يجتمعان في الحركات
الاخرى ويصدق في الرفع والفتحة والفتحة والفتحة على الحروف الاعرابية ويصدق في الرفع
والفتحة من الضمة والفتحة والفتحة والفتحة على الحركات البنائية دون الرفع والفتحة
والجواب اصل التمام يجتمعان في مائة ويغتر فان في ما زيدان فالكل في الكل
يعني يطلقون الحروف في الرفع والفتحة والفتحة على الحركات البنائية والاخرى الفتحة
والفتحة والكَسرة على الاعرابية والبنائية بقرينة المقابلة ووجه المقابلة ان
المخالف اليه لا يكون فاعلا ولا مفعولا لا هو الذي هو النسخ مضافا لان الفاعل
والمفعول يكونان مضافا فلا يحصل المقابلة والفتحة آه ائنه على الصالة التسمية
في امثا على امثا فافا على امثا لا يثبت عليها او لتفريق وهذا نظر الى قوله وكذا
ان تقول ان الرفع اقوى آه ائنه آه وما وروى على امثا سؤال لان البحث
في الامم هو بفتحة ان لا يذكر فيه غيره حتى يتم فلم احتاج الى بيان الفاعل
هو غيره وفيه الحق بقوله الفتحة آه فتنا فيه عن اتمام الصورة فقلت
لما توقع العمل على الاخرى الذي هو حال الحال متاخر عن الحروف وهو محل
اخر المحل العمل عنهما واما آه جواب عن سؤال مقدروا ان تفرق العمل
لا يجز الا اذا كان عامل الفعل متاخر لا يحصل به الحق في مقتضى مما اقتضاه آه
واما في مما عباله عن الاخرى وقوله الحق في الال الفاعلية والفعولية والاختلاف
في او الشبهة وهو في الفعل الاول في الام وفيه نظر لان الشبهة التمام بالام ففتح
مطلق الاخرى دون الرفع والفتحة وهو مطلق الاخرى وفيها خصوصها
محل التامل الا ان اريد به الاختلاف لا ما به الاختلاف لانه لا اختلاف لانه
نقص في الدلالة لان الجواز يجوز ولا يكون التمام او هو اصلا فالجواب



الضماء كذا لان في الالف والياء والواو في الالف والياء والواو في الالف والياء
والواو في الالف والياء والواو في الالف والياء والواو في الالف والياء
ان قيل ضمة ما قبل الالف نحو امة والالف نحو امة والالف نحو امة
وغير ذلك من الالف والياء والواو في الالف والياء والواو في الالف والياء
كما هو في الالف والياء والواو في الالف والياء والواو في الالف والياء
وان اردت تحقيقه فارجع الى قاضي بديل هذا اجز منه احدى من تقدمه فان
الالف بديل والياء الى الالف والياء الى الالف والياء الى الالف والياء
ان يكون ما اضيف اليه كالمعروفة ومنه لانه كالتا كيد لان كلاهما التنية
والا كان معنى كلا التنية وما بعده ايضا التنية فكان تكرار الالف ما اضيف
اليه كالتا كيد ومنه ان يكون معرفة لان التا كيد لانه الالف كيد
عنه انما طبع فلو كان نكرة يعني اصل الالف كيد لان يكون كيد وقفا
للمؤكد في الاخر والالتنية والياء كذا في محل الدين جارا على التنية بان
يلو ناكيد التنية نحو جاني الرطان كذا وان يكون كيد وقفا
مواظفة الالف في مواضع متبوعة وهو التنية هو الالف في مواضع
يذكر اولها لاجابة اليه لانه الالف كيد هو التنية الالف بالالف والياء
فيذ في اولها من غير حاجة الى الالف لانه الالف كيد بالالف والياء
النون والالف في غير كذا في التنية والالف كيد الالف كيد بالالف والياء
وتنفع لاجابة معنى الالف من غير حاجة الى الالف لانه الالف كيد بالالف والياء
خفيف والالف في التنية والالف كيد الالف كيد بالالف والياء
الضمة الحقيقية في الالف كيد التنية والالف كيد الالف كيد بالالف والياء
الضبط وكذا في قول فاعل هذا المذكور ليس به حذف العايد تامل
مطلقا في الالف كيد التنية والالف كيد الالف كيد بالالف والياء
الضم هو حذف الالف كيد التنية والالف كيد الالف كيد بالالف والياء
انقص الالف كيد التنية بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء

6
والالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
وتكرار الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
بالضمة كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
الضم كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
حاصل مثلا ان الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
منه لانه الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
من قسم التنية لما اشتغل ما قبل الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
اقتنع ان يذف عليه حركة اخرى بعد قوله لكن ما قبل الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
فقول العامل في الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
لكن ما قبل الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
الاشتغالية في الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
برائبة لغيره على العامل على المعنى الحقيقي كمن تقدم على الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
في الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
هذا الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
ولعل في معرفة الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
مسلم انه رغب او غلب على قوله كذا في الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
مصدر محذوف او جرح على قاضي ويكون التقدير نحو مسلمي ليس في الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
التشبيه التنية الاول في الاشتغال الثاني في الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
والنون مضافا الى الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
جاء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
على لامتناع الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
ان الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
التشبيه الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء
مقابله الالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء

والالف كيد الالف كيد بالالف والياء الالف كيد الالف كيد بالالف والياء



واما تنقيح حقايق العلم الى حقيقة كل واحد منها فاعلم ان علمنا غير كامل ولا متعدي
 فانه لا يفي الا في غير المتصرف الا عند اجتماع اثنين فربما اوجده واحدا فيقوم
 مقامهما الا في العلم عند النفاذ ما هو امر لا يحد غيرهما كونهما موقوفة
 وموقوفة بل امر موقوف ما لا يحصل في الكلام بحيث لا يمكن ان يكونا متينين
 في الكلام الله واجتماع شرطيهما لا يتطابقا فبذلك يتبين ان
 اجتماع العلمين كما في التائين حتى يلزم ان يكونا مثل نور وهند غير متصرف
 مع انه متصرف في اقامة العصاة يعارض في السبين ويضاف الى ان العلم
 او الاضافة يعارض في السبين الصريح ان العلمية تنزول بالعلم والاضافة فان كان
 العلمية في العلم لا يفرز التام كما في ابراهيم وان لم يكن شرطه اذالت الصريح
 كما في اتحاد الحق في امر او تفصيل في الكلام فليبرجه الا في غير المتصرف في
 امر موقوف الى الله التوفيق فيه ان وجود التائين غير متوقف
 بكونه من هذا فلا يصدق التوفيق وان قصد
 سبج محمد ابي عبد الله الاول ان التوفيق
 الجواب عنه اننا لا نعلم انه متصرف حقيقة
 لتبين فان غير المتصرف عنه ما فيه
 هو احداهما واما التوفيق فصادق على ما اظنه
 في التنوين فلا يلزم ان يكون العلم غير متصرف في قوله ويجوز عرفه للفوق
 ان التغير لا الاضطراب وهو جعل العلم متصرفا فليتناكل وهذا تحقيق الذي
 سبج في الشرح غاية الاراد ان يبين على الفعلة عنه بما سبج في الشرح
 قوله ويجوز عرفه ويجوز جعله في علم المتصرف غير ممنوع عنه وانما
 فلا يمنع التنوين مقابلة ولا اذلة الغير المختصة بالمرئ في المتصرف بل يمنع
 التنوين التامة والشرع المختصة بالمرئ في التوفيق لئلا يمتنع بما سبج في
 وهو ان يكون العلم ما هو العلم بالافعال وما هو العلم بالافعال
 بالاعراض كتحقيق الحركة بما ليس كونه فانها في الحقيقة العلم في العلم
 الجوهري علم العلم بالافعال وما هو العلم بالافعال في العلم في العلم
 في الاول اوفق آه كونه اوفق بقوله او والحق بناء على ان لفظ العلم

باز فاضل الکرام الشافعی

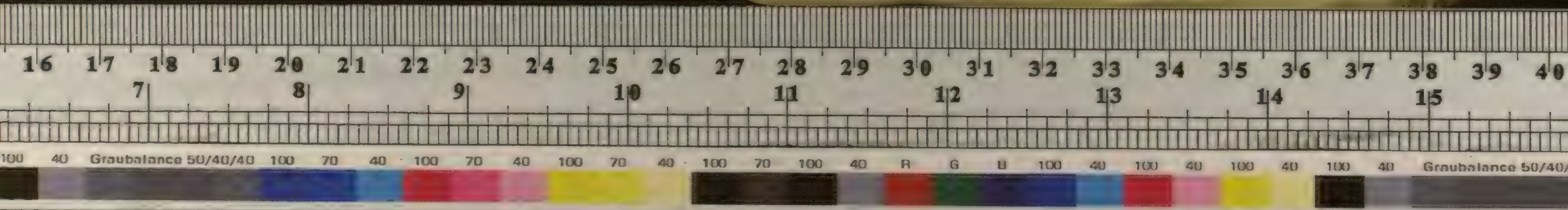
محققا للجبوب والانتجاع والعرف قد يحكي الفروقة كما اذا وجب منع الصرف
 لانك التوزن فلهذا خسر بقوله لا يمنع ان الامكان الخاص هو سلب
 الفروقة عن الطرفين نحو كل انسان كاتب فان الكتابة وعلم الكتابة ليس
 ضروريين وهما من الطرفين سلب الوجوب والانتجاع الامكان العام وهو
 سلب الفروقة عن الجانب المقابل لقولنا كل نار حارة فان احالة ضرورة
 بالحق في النار وعلاها ليس من ضروري ان اراة صفحة الاول وهو سلب
 الفروقة عن الطرفين بل مراد به صفحة الصفح وهو سلب الفروقة عن
 الجانب المقابل غاية ان قلنا ان لا يرد ذلك والتشوين وهما من
 الغاية الغائية الى التوجيه الاتي ان بقوله وقيل المراد بالشرع معناه
 الشرع انما ذكره قوله ان قلت يبعي النقص بما هو في ذلك والتشوين
 للفروقة والتشاكب في تحشية قول الشارع والتوجيه في شرح
 قولهم على ان بيان خلافه المعنى لقدهما في التوجيه في
 شرح قول الشارع والسبق بتوجيه في شرحه في غير انما حيث قال هناك
 ولهذا او مثل ما سبق في غير هو بحد من غير في الغاية انما استنافه
 كان قيل ما علمه الا حافة فقال في جوابه ان ذكره هو انما وانما يمثله
 جوابه سوال معتر كان قيل مثل التشاكب مثلا لا يمكن للفروقة مثلا
 مع انه ذكرهما اجاب بقوله وانما يمثله انما وقال سجي ان قال الشيخ
 سجي من الثلاثة موافقة قلب وهو من الثلاثة مع ان سجي يستعمل
 في باب التفصيل قوله الا غير المتفرق على صيغة منتهى الجموع ثم حرف التشاكب
 فواصل الآتي او احرف فانها كالقواف والاداء جميع الرجميع الالية
 كالقواف جميع قافية اكتب يا هار فان الركب قد صاروا يقولون قال هار
 منادى حرفهم يا هار ثم اكتب وقله فان الركب ان علمه لا كتب يقول
 محذوفين وقوله بضم الراء متعلق يقال او جزم منه ان محذوفين من قال
 ويحتمل ان يجوز مجموعهم محذوف اكتب وقوله بضم الراء متعلق به فقط على
 فتأمل فحذر ان باللفظ والعدل الذي ان في ذلك البعض بذكر اللفظ والقول

والقول الاول ان يقال كتب يا امار فان ترك فيه سارا وما يتوهم فانهما آه قبل
من تحت بيان التعريف فينبغي ان يتقدم على قوله حكم واجب بانه كانه اشارة
الشائع الى اتمام التعريف بعد ما بينت في قوله ان كانت حكمة
وجملة وان كان بوجه كنه في قوله ان كانت حكمة في قوله ان كانت حكمة
في البيت الاول ولم يذكر ما يتوهم فقامها فقد بينت في قوله ان كانت حكمة
فقامها على حكم ان حكمه ان لا تكون التوحيين من رتبة
الاكثر من نظير اجماع الاعمال الذين من تابع الحكم هو احرازها مع
السلامة مثل صواب لان يجب الى التوحيين قوة في ذاته فقام السبب
لنكر الجمعية فحصل سبب قوة لفظا ومعنى اما لفظا لانظر في الاحكام
والهتة جمع واما نحو لنفما في اعل كاعلا لا فقامه ليوافق قوله ان يكون
كانه قيل ان ثمانية نظير لمسا جه فارب بعوله ثمانية واما نحو بمانه
فذكر في العمدة ان النسبة الى النسخة البين وهو بلا ولا لب بمسنة وبيان
مفارقة والاقوى من زيادة النسبة فلا يجتمعان قال سيبويه وبمصرهم قول
بمانه بالتشديد هو الثماني لان الثمن جزء من الثمانية ليس الا بالثمن
ثمانية الا ثمانية واما سراج ايل هو اجزاء سوال مقدار تعدده فلا يخفى
له انه في لب واما نحو اكلاب كانه قيل لم يكن اكلاب غير منصرف لانه
لا نظير لها في الاحكام ولان اكلاب ولو سلم ان اكلاب عربي ولان
انكاف ثم جهار اربعة باي اكلاب واكثر ما يقع آه يقع ان
التم يطلق على الاكل في الاكثر وعلى سائر الحيوانات في القلة البقرة
فيهم حمرة والاقوى حمرة حمرة سيبويه في الاصل فقصودا قبلها
والا لثمانية حمرة حمرة لان الاكل للزوجة فصار كلام الفيل
فما لا يات في اكله قبل كما في كتابه وعمارنا بغير النان فلو حذف
اصريها لصار اكلهم معصومة كما كان وصناء الفيل قبل ثمانية الى اربعة
يقبل الحركة دون الاول البيه على حد سواء وهو علامة التاكيد وانما قالوا في

وهي موزونة بالانصاف عما ذكره من يوجب شيوع آفة الاول
الا يكون مع ذلك يجب المطابقة وهو معروف بالام ولا يلزم قوله
ان مع ذلك لا يكون معروف بالام كما في التوفيق في امس الاول من الاس
لان امس منضم للام وله ابنه جلال في اخره فغير منضم يتوحيه
ابن يائز عنه اسم التفسير المستعمل في الامم والامم والامم
مع ان امم جميع اخر مؤنث اخر الا ان يقال ان هذه الامم مختصة بالامم
في معنى التفسير ان كان الحكم السابق وهو كونه مستقلا بالامم الا ان
الثانية بتحقيق العدل الاخر من اخره كونه الا ان الفعل اذا كان مستقلا
بمعنى مستقلا في جميعه ويكون بلفظ اخره الا ان يكون كونه لانه
باق على صيغة موزونة من لا يوجب عدم الاستقناء عن ذكره
بافتضاء الوصف في قوله فذكره سواء لعدم احتياجه اما علم الاحتياج
الاخر اليه فلان فيه علمان غير العدل ونسب الصفه وحزن الفعل
واما عدم احتياج الاخر اليه فله وجهان اليه اليه اليه
الجميع اليه بما ان سب اليه فليكن فانه قال ان جميع منصرف لوزن الفعل
والتعريف الاضافي وقال الاصل في قوله قرأت الكتاب اجمع آفة
ان اجمع ان جميعه فاعني التوفيق الاضافي كونه في مضاف اليه كما بان
في محله ان الاول مثل يتم عدم العلم ان يتم التامة تامة لفظ
وينون مع كونه موزونا لانه مضاف قد صرف منه المضاف اليه او
الصلة يتم عدم يتم عدم في مضاف اليه من الثاني واما اليه
الاول ليلكون كالمعروف منه فيكون الثاني ايضا كونه صيغة
اولا في قول الناصح بين ذراع وجهه امر قد يره بين ذراع
وجبهة امره المعلوم تابع للمعلوم عليه تلك العبارة امم قوله
او انصافه امره فلهذا عطف اليه ان عدم وسأج نحو علانية ان
وبداية ساج والعلامة بالعلم ما نقلت به والعلامة بغيره الذي
وعلى ما ذكرناه اشارة الى التحقيق المذكور في الشرح بقوله علم

احمد اننا نعلم قطعا ان قوله فانه نعلم العدل انما هو في ظاهره
من ان العلم ان يذكر في الكلام قبل تجميع العدل الى التحقيق والتقدير
وليل التحقيق المذكور في قوله انا نعلم قطعا قوله فانما نعلم العدل
لا يرد الجموع كما ويرد على هذا جميع اجميع الناصف كما في قوله
والفكر ايضاب واقوا ويحب بانها ليست او ان العدل امره
فيجعل على الشذوذ ونون العدل ان لا ينقض آفة فائدة هذا التفسير
بيان حاصل الحق في معنى ان اقوس آفة فاعني هذا التفسير ليس
معنى الواحد ابتداء بل هو اقوس ايضاب ولا شذوذ فيه كغيره
فان قلت تقدير العدل في الامر نون الدور لان العدل فيه يتفرق
على علم حرفه وعلم حرفه يتوقف على علمه فيلزم الدور بالضرورة
فان تقديره يتوقف على منه حرفه ولكن لان علم حرفه يتوقف
على العدل فقط بل على مجموع الحكمين العدل والعلم ان منه الذي يتوقف
على العدل والعلمية فلا دور اعلم ان العدل التقدير وتوقف من كونه
في الهندس بان الاصل فيهما آفة لان وقفا فاسفة لا يختصا بهذا
امم كونه مؤنث بل يطلقان على مؤنث واحد كرم فيا يختص بهذا
مؤنث فاعني ان الاصل فيه عدم الانحصار في الحاصل ان وقفا او
لا يختص بهذا المؤنث بل يطلقان على جملة مؤنث كان مساويا
لفاسفة فيكون الاصل فيه مساواة بينهما في عدم الانحصار فاعني
ان وقفا معدول عن فاسفة وكذا الحال في وقفا فاسفة الله على
ان الناصف الحق في وقفا لان الله هو المختص بهذا امم كونه الاخر
بنداء مؤنث في يكونان ناقصا في الاسماء الشارح آفة الحق
فاسفة فاسفة لانها لا يختصان في باب النداء امم كونه ولا
بنداء مؤنث بل يطلق عليهما في يكونان مشهورا في الاستعمال وشارحا
فيه واذا افعل ان الشطين الفرق لانه اذا لم يثبت فاعلم ان يكون
معدولا عن شطرين اصلا لانه عدم فاعلم ان كان معدولا عنه فكان
ينفصل بالعدل واذا كان فاعلم ان قبل العلمية لم يكن معدولا عن شطين اصلا

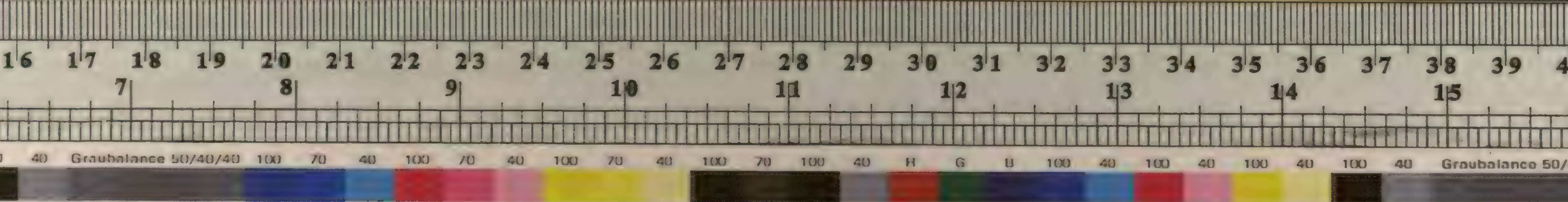
فانما هو في ظاهره
من ان العلم ان يذكر في الكلام قبل تجميع العدل الى التحقيق والتقدير



وهو موقوف من ان لا ياكل واحد من الامور الثلاثة وهذا ان تعلم ان النبال
مستقيم الدين محل الكلام في قول القائل نسبة العرف الى الكل على
مجموع الاربعين وحمل الجزئية على العدم وهو شرط اصله الوصفية وبنه
الاعتراض عليه كنه فنقول لان ان مراد من القائل ما ذكره المحقق بل
مراده بالكل تركيب مرتب بنسوة السبع وبالجزء لفظ السبع كيف ولو كان
مراده ما ذكره المحقق لقال لانه انشره لجزئية اذ العرف لصفة لشرط
اصله الوصفية بل انشره فليكن اتم وانما ان ما ذكرناه من قولنا ان
نظام آه مبني على اكثر نسخ الصحيح وبه مخرج مرت آه في بعض النسخ
حرف السبع وعلى هذا يتعين حمل مراد القائل على ما حملته المحقق اعلم ان
الحروف من السبع تركيب مرتب بنسوة السبع ومن اجزاء السبع في هذا الايراد
قال بعض الذين الجزئية ان الام فيه صفة بل لفظية تقديره لانه صفة
حاصلة لا لجزئية اعلم ان العرف لصفة تشبيه من جزئية الحروف الثلاثة
وفيه إشكال الى ان اسنادا منتهى الاسود مجازا فيتحكى بتقدير مختلف
او بجارو الموروثا زائلا آه وصفي من هذا الكلام وفي الاعتراض على المحقق
وقد كان المحقق قال التائيت بالتاء يفرق من هذا الكلام ان كل التائيت
بالتاء ان وجه فيه العلمية من العرف مع ان بعض التائيت بالتاء كانت
وبنت لم يوجد فيه من العرف مع وجود ذلك الشرط اعني العلمية فلم يكن
القائيل منطبقا على جزئية ولا لابل ان تكون منطبقا فاجاب بقوله مشوقا
ما قبلها بنقل في الوقتي ساء آه فلم يكونا غلبة في التائيت بالتاء
اعلم ان الحروف من التاء التاء التي تحذف للتائيت حتى لو سميت
باحت حروفها لان تائيت التائيت بالتاء بل هو من التاء فليكن
اقتضا من هذا الابد لا بالثبوت دون ان ذكر للمناسبة ليست متحققة
فيصرف احت على فيا ساء ذكره العلامة لان تاء اختلفت ليست متحققة
للتائيت بل بل لعمري الام لم تكن بغيره وآه لان من التاء وان كانت
لازمة للكلمة كنه هذا اللزوم كاعلم ومن العلمية بهذا اللزوم لان لزوم
التائيت حروف لفظية للكلمة لا للتائيت لان الاعلام العلم اصناف علم
العيان كبر ان وعلم حقيقة الايمان كاسافة علم جزئيا وعلم حقيقة

بالتاء التائيت

95
حقيقة اعني كبحان وعلم حقت مخصوص من كلفان وفعله وعلم
الاعيان كلها معبرة في معنى العرف ولا محال ان يكون لفظ لان التائيت
الالف لانه كانت لازمة فلا يكون مقدره شرط التائيت العلمية
اشترطها العلمية في معنويها التائيت فيه لا لزم حملها على التائيت
بالتاء اعلم ان شرط العلمية في المعنويها التائيت في الطريق الاول في الا
فقد اراد قول المحقق اولان المحتاج الى التقدير هو التائيت آه لانه لا يلزم
لانه انما اشترطه في النقل ليجوز العلم به عن الخفة آه لتقوية ما
فذلك ان امتناع العرف والعرف والاول ان التوجيه الاول
ما ذكره الشارح اعني قوله منتهى حرفها اوفق بقوله يجوز لان الجواز
مقابل لامتناع وج اسند الجواز الى العرف واسند الامتناع اليه ايضا
فالمناسبة بينهما كما قبل ومما ذكرناه آه اشارة الى الجواب لانه يظهر
مما ذكر ان التائيت ينصرف الى الكامل يظهر وجه الظهور ان مراد
المحقق بالتائيت المعنوي التائيت الثابت الغالب في هذه النسخ
الثلاثة ليست التائيت ثابتا وغالبها في ان كل من هذه الشروط
وجه تركي آه اذ حاصل وجه تركي الشروط ان المحقق لم يرد استبعاد
الشروط الاربعين الشرط التائيت في التائيت بعد التدكير بين الثلاثة
في وقت آه جوابه عن سوال مقدروا ان يقال ان موطن التائيت في
فوق الاثنين لا الثلاثة وحاصل الجواب ان موطنها في نسبة فوق الثلاثة
وقبل لم يقل شرطها لوقال هو شرطها علمية كنهان اعني هو في
شرطها كونهها علما انت تعلم ان هو في ليست بسبب والتوحيب كنهان
فلا يستقيم على كلا الوجهين لا لزم التائيت ان يكون لفظ العلمية
مكرر الاول في شرط التائيت والثلاثة ساء وقال البعض انه لزم تكرار
العلمية باللام لانه قال التائيت بالتاء فشرطها العلمية باللام لوقال
سواء معرفة شرطها العلمية كنهان لزم التاء لفظا وهو لا معنى لان
مراده هناك علمية ما فيه التائيت وهو علمية ما فيه التوحيب كنهان
كان ذلك كونه او موطن او ايها العلمية هناك شرط التائيت وسواء
التوحيب فلا تكرر في معنى في اشترطها لانه شرطها ان تكون علمية
لانه قال المحقق



في الوجود بل لا الام وقال في المعرفة شرط ان يكون علمه بدون العلم فعلا
هذا يظهر من التكرار لفظ الاظهرية انه يتوقف موقوفه بان يكون علمه
في حقيقة كون التوفيق جزءا من العلم والتوفيق ولو قال الشارح فيه بدل في
فهمه لا يفهم ما فكر كان ويحكي ان يحكي عنه بان يقول ان حصول الشيء
في العلم لا يستلزم خبره بل كل ما يحصل او يفهم يتوسطه شيء اخر
يعني الحكم بكونه في حقيقة ولا يخفى ان ما نحن فيه من هذا القبيل وقال البعض
انما يدل على ان الشيء في العلم ان يكون العلم بها من الوجود او العلم
بالحصول او العلم في نفسه الغرض الا ان العلم والتوفيق ليسا العلم لان
العلم وانما التوفيق وصف والوصف لا يكون تحت الذات قالوا لان
يقال حاصله فيه اه كذا يمكن توجيه كلام الشارح قدس سره بان
يقال ان امره من وجع الفهم العايد الى العلم هو العلمية بانها
التحيز اعني يذكر هو موصوف وبمراد به الصفة فيكون الصفة تحت العلمية
لانه وصف ايضا ولا يخفى اه هذا توفيق على الشارح لانه ان المعرفة
جنس العلم فمنها او هو كما تحقق المعرفة في العلم وكذا في ضمن
سائر اقسامها فانهم كما ذهب اليه جميعا انما يحكي به البعض بتقدير
الام في اجمع وافواه فيقولون بمعنى الاعم والبعض بتقدير الاضافة
فيقولون بمعنى اجمعهم وكذا في سائر احواله كالاعتق والتفهم اه كما يلي
في محله اعلم ان التوفيق الاضافي معتبر عند تحليل وتحقيقه المذكور فانما يخفى
في اظهره حاصل وجه الاظهرية ان فرعية التوفيق للتفكير بلا واسطة وفرعية
العلمية بلا واسطة كونها نوعا من المعرفة مطلقا ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة
اظهر من الفرعية بالواسطة لان العلمية لان العلمية يذكر في مقابلة التوفيق
فلا يخفى ان لا غير العرب الى العرب وهو احراز عند اللغة المشتركة
كالصائبون فانه فما وصفه العرب في نافع فاعل اسم وقوله رواية مفيد
اسم وقوله علم عيسى عيسى بيان لرواية وهو ان العجيبة هو امره او بالغة
ماله بلغة العرب اعلم ان يجوز ما ركبنا او تركبنا او ركبنا او غيره
ولا اعتبار بالامر الحقيقي انما يتبادر الى اعم بل هو امر اصناف فلا يجوز

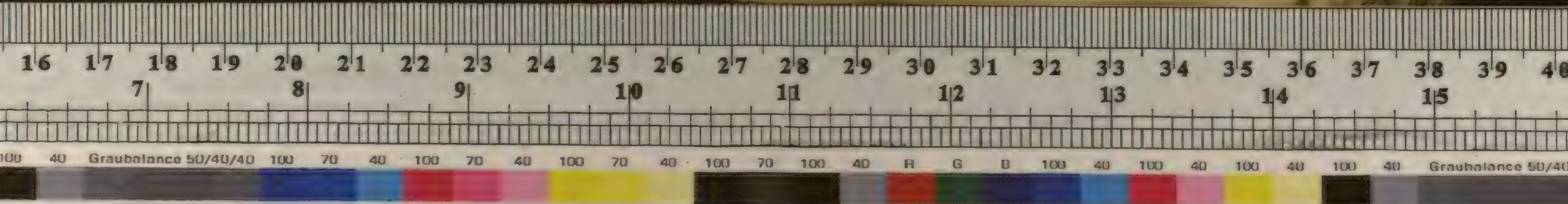
فلا يجوز اختياره مع كون الاوسطا واما التائب في هذا الامر فمحقق فيه
فما ان يقتصر مع كون الاوسطا وكانه قاسا ويحكم بوجه قياس
الزمشتر بما تقدم على السؤال المذكور في الشارح او ينزف بما جواب
مع كون الاوسطا لولا العجيبة كان مثل من يجوز حرفه وهو بل لا
ان تاء التائب قد يكون ما يكونه شرط ما الزيادة على الثلاثة في التائب
معتقود اما يكونه سببا كالعلة في ثلث العينة ما وجود من القم
الاول ان لو كان سببا في الثلاثة السكون الاوسطا لكان في غير موضع
في الكلام نصيب او غير نصيب لانه ان معنوية هو بغيره لولا قدره
ان التائب ينشأ معنوية على هذا التقدير سبب نصيب فلم يجوز اعتبار
مع كون الاوسطا ولا يرجع على نسخة الواو بل هو مطلق تفسير الجمع
وهو معرفة لفظ مشتركة لانه وضع تالة مثل لفظ الرجال وتالة اخر
وضع للمعنى مصدر هو مراد من لان نحو ساجد لا يكون سببا في الفرق
بل الصفة القائمة به ان الجمعية اي من قبيل ذكر هو موقوف الى الوجود
فان الجمعية ان من قبيل ذكر اخصاف اليه واراقة اخصاف في لفظه اه لانه
ان لا يجعل العلم للعدد بغير غير الفهم اه بما ذكره وهو قوله ان شرطية
مقام سبب من مجموع هو مصدر بمعنى اسم الفاعل والصينغ الى
المجموع الصانعة الصانعة الى احوصوف الى شرطية ان يكون صيغة
الجموع المعنوية والمعنى بل لا سيما بل لا سيما واظن الفرق بين بل لا سيما ولا سيما
الاولى لست حرف النسخ والسلب كما في الاما جاز ولا قاب بل جاز من
المجول ولا الثانية حرف النسخ والسلب والفرق في المعنى انه يلزم على الاول
شيء الرها مع شيء في حق الامر وعلى الثانية سلب الرها ونفي فلذا
انصرف ببل متعلقة عند تاء التائب اعلم انه لم يقلب تاء التائب
عند الوقف حرفا ووزن الرها لان الرها اسمية سببا بالالف لم يسم للتائب
ولاقتضاها في ما قبلها ولم يكتسب بالالف بل بالالف لم يسم للتائب

في الوجود بل لا الام وقال في المعرفة شرط ان يكون علمه بدون العلم فعلا هذا يظهر من التكرار لفظ الاظهرية انه يتوقف موقوفه بان يكون علمه في حقيقة كون التوفيق جزءا من العلم والتوفيق ولو قال الشارح فيه بدل في فهمه لا يفهم ما فكر كان ويحكي ان يحكي عنه بان يقول ان حصول الشيء في العلم لا يستلزم خبره بل كل ما يحصل او يفهم يتوسطه شيء اخر يعني الحكم بكونه في حقيقة ولا يخفى ان ما نحن فيه من هذا القبيل وقال البعض انما يدل على ان الشيء في العلم ان يكون العلم بها من الوجود او العلم بالحصول او العلم في نفسه الغرض الا ان العلم والتوفيق ليسا العلم لان العلم وانما التوفيق وصف والوصف لا يكون تحت الذات قالوا لان يقال حاصله فيه اه كذا يمكن توجيه كلام الشارح قدس سره بان يقال ان امره من وجع الفهم العايد الى العلم هو العلمية بانها التحيز اعني يذكر هو موصوف وبمراد به الصفة فيكون الصفة تحت العلمية لانه وصف ايضا ولا يخفى اه هذا توفيق على الشارح لانه ان المعرفة جنس العلم فمنها او هو كما تحقق المعرفة في العلم وكذا في ضمن سائر اقسامها فانهم كما ذهب اليه جميعا انما يحكي به البعض بتقدير الام في اجمع وافواه فيقولون بمعنى الاعم والبعض بتقدير الاضافة فيقولون بمعنى اجمعهم وكذا في سائر احواله كالاعتق والتفهم اه كما يلي في محله اعلم ان التوفيق الاضافي معتبر عند تحليل وتحقيقه المذكور فانما يخفى في اظهره حاصل وجه الاظهرية ان فرعية التوفيق للتفكير بلا واسطة وفرعية العلمية بلا واسطة كونها نوعا من المعرفة مطلقا ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بالواسطة لان العلمية لان العلمية يذكر في مقابلة التوفيق فلا يخفى ان لا غير العرب الى العرب وهو احراز عند اللغة المشتركة كالصائبون فانه فما وصفه العرب في نافع فاعل اسم وقوله رواية مفيد اسم وقوله علم عيسى عيسى بيان لرواية وهو ان العجيبة هو امره او بالغة ماله بلغة العرب اعلم ان يجوز ما ركبنا او تركبنا او ركبنا او غيره ولا اعتبار بالامر الحقيقي انما يتبادر الى اعم بل هو امر اصناف فلا يجوز

في الوجود بل لا الام وقال في المعرفة شرط ان يكون علمه بدون العلم فعلا هذا يظهر من التكرار لفظ الاظهرية انه يتوقف موقوفه بان يكون علمه في حقيقة كون التوفيق جزءا من العلم والتوفيق ولو قال الشارح فيه بدل في فهمه لا يفهم ما فكر كان ويحكي ان يحكي عنه بان يقول ان حصول الشيء في العلم لا يستلزم خبره بل كل ما يحصل او يفهم يتوسطه شيء اخر يعني الحكم بكونه في حقيقة ولا يخفى ان ما نحن فيه من هذا القبيل وقال البعض انما يدل على ان الشيء في العلم ان يكون العلم بها من الوجود او العلم بالحصول او العلم في نفسه الغرض الا ان العلم والتوفيق ليسا العلم لان العلم وانما التوفيق وصف والوصف لا يكون تحت الذات قالوا لان يقال حاصله فيه اه كذا يمكن توجيه كلام الشارح قدس سره بان يقال ان امره من وجع الفهم العايد الى العلم هو العلمية بانها التحيز اعني يذكر هو موصوف وبمراد به الصفة فيكون الصفة تحت العلمية لانه وصف ايضا ولا يخفى اه هذا توفيق على الشارح لانه ان المعرفة جنس العلم فمنها او هو كما تحقق المعرفة في العلم وكذا في ضمن سائر اقسامها فانهم كما ذهب اليه جميعا انما يحكي به البعض بتقدير الام في اجمع وافواه فيقولون بمعنى الاعم والبعض بتقدير الاضافة فيقولون بمعنى اجمعهم وكذا في سائر احواله كالاعتق والتفهم اه كما يلي في محله اعلم ان التوفيق الاضافي معتبر عند تحليل وتحقيقه المذكور فانما يخفى في اظهره حاصل وجه الاظهرية ان فرعية التوفيق للتفكير بلا واسطة وفرعية العلمية بلا واسطة كونها نوعا من المعرفة مطلقا ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بالواسطة لان العلمية لان العلمية يذكر في مقابلة التوفيق فلا يخفى ان لا غير العرب الى العرب وهو احراز عند اللغة المشتركة كالصائبون فانه فما وصفه العرب في نافع فاعل اسم وقوله رواية مفيد اسم وقوله علم عيسى عيسى بيان لرواية وهو ان العجيبة هو امره او بالغة ماله بلغة العرب اعلم ان يجوز ما ركبنا او تركبنا او ركبنا او غيره ولا اعتبار بالامر الحقيقي انما يتبادر الى اعم بل هو امر اصناف فلا يجوز

شرط انتفاء التام، اولاً اموال من السنية هو الغنية ووجهه ان وجهه علم ظاهر
اشترط انتفاء التام ان يكون معنى انه صفة قبول التام يكون في حيزين
حرة فرعية بالنظر الى التام، كمنزلة عليه فلا يكون فرعية خالصة فلا يكون
ولهذا اشترط انتفاء فعلانية ولا التام مقابل لكونه اشترط العالمية لئلا
يكون كونه مقابل للصفة الامام من اقسام الامم العلم ولا المقابل
للمرسل آه فانه انما التام مقابل للفعل واحرف كونه بمعنى الكلمة فكيف
يكون مقابل للصفة ولي على شرط وهو تفريع الجور على ارفع وافتقار
نحوه الى الرجاء والجهة عموماً من الامور ليس برفع ولا بخصم لان ارفع
منه قوله بشرط العلمانية وهو ليس برفع ولا بخصم بل هو جود ان وحلم
بمخرج من التام الى وقت وجوده فيكون لا يكون فعلانية ج ان حين اجتماع
فعل وفعلانية والضمير راجع الى الفعل الى فالجاء اقل على المخصوص
عليه وهو ان العلمانية راجع ضمير يخص الى الفعل وضمير به الى الوزن
كما هو المشهور من قول النابغة في وصفه من قبل آه اعلم انه ينبغي
ان يكون شحاً ومزب مجريين عن الضمير المستر والاكسار جملته يمكنها
كما في نأبطه شر او اعلم ان التلاوة الجور معلوم والرباعي الجور
المعلوم وباب المفاعلة اذا كان علماً ينصرف والباء لا ينصرف سواء
معلوم او مجهول والتبعية في صيغة دليل من صيغة وال انما
يقول آه لا يذكر الفعلية بل ذكر سببها لان الفعلية المعتبرة اسمية على الاسباب
وجود الزيادة مثل زيادة الفعل لاظم بخلاف ضارب علماً فانه وان كان
غالباً في الفعل الواقعية كنه الفعلية العاقبة غير مبنية على السببية او كسب
الفعلية ولم يذكر سببها بقرينة المقابلة لان قوله او يكون آه مقابلة لقوله
اما ان يختص وجهه آه فعلية من الوجه كلمة او في قوله او يكون آه عليه
اخلو الجية مقام والنظر في الاعراض على الخارج بين الثقلين لان
بين الشرطين عموم وخصوص من وجه لان شرط الاختصاص والزبان
وبعد في مثل اشغول ويزيد ويشكر اذا جعله علماً وشرط الاختصاص

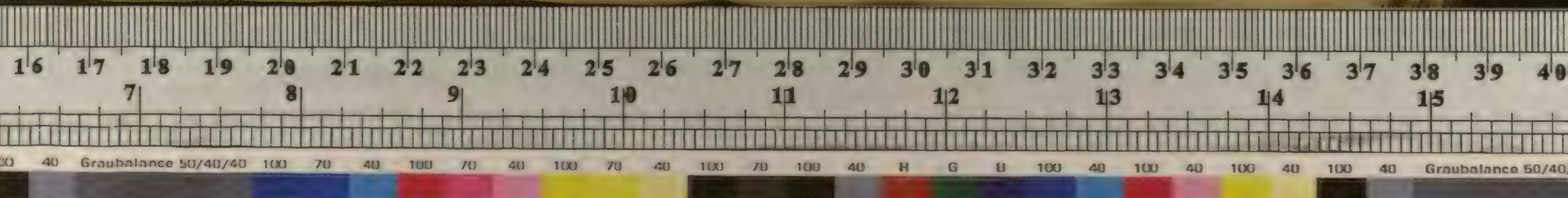
الاختصاص من الزبان وهو في مثل اشغول الاختصاص بالفعل ووجهه فعل وشر
ومزب فقط وشرط الزبان ووجهه مثل الزبان والاختصاص من حيث ان
يكون او ضمه اخلو في قوله او يكون آه كما كان امر هو بفتح سؤالي في
كانه قيل انه يصح راجع الضمير في قوله الى الوزن لان ذكره قد سبق فكيف
يصح راجعه الى الوزن اعني التام لان ذكره لم يسبق فاجاب ان وجه قوله
ولما كان آه وفاضل الجور ان ذكره قد سبق ففهمنا الله وكذا آه انما كان
الوجه ما قيل ان اول امر مثلاً الزبان في قوله لظرف وهو في قوله لان
وجوده البديل على وجوده الجور منه وكذا الوجه من كنهه آه جواز
جانب اخرى فلا يبرر آه لانه غير قابل للبناء بحسب الوجه لان بؤنة
سواء لا اسوة بهذا الشرط آه في جعل الشرط علم الحكم لا العلم في الحكم
لانه كونه امتناع الجور وانما هو في قوله ليس التحقيق وقد قررنا في
خشيته قول احسن فيما سبق الالف والنون القول بشرط العلمانية آه في الجاء
ان يجهلهم وهو اسم من بزيه واما بطلق عليه لفظ بزيه مراد بلفظ بزيه
عموم مجازي لا لادوات بعد تقييدهم شئ فاحسنه لا جامع بيان الاسباب
غير ما في قوله لا في غير العدل ووزن الفعل في قوله الاول صفة مقبلة لم يغير
الثاني صفة ثانية له بعد كونه موصوفاً بالاول طرفين مثل صحت في قوله
ومعنا في يوم الجمعة واعظم الافانه من واحد والا اربعة اخرى والا
فقرينة هذا اظهر اختلاف تأنيذ العلمانية فان تأنيذها في مثل اشغول يكون
الشرطية وفي اشغول في علمية بالشرطية واختلاف النقص في القول عظام
الدين بقوله انما الاختلاف في زوال العدل عند سبويه او تقوية لقول
لما كان عند الكوفيين التقوية لقول الاكثر بكلمة جامعة مثل اعمت
فيه العدل ووزن الفعل والعلمانية في كلمة التوجيه في قوله لا اله الا الله فان
الوجه من وجهه هو انه مخوفه لان امر او منه المعبود بالحرف لكنه لم يفتح
كونه نكرة في قوله آه لان معنى حرفه لا يفتح العدل بوجوده السببي
غير العدل وهو الوجهية ووزن الفعل واختيار العدل لا بد من افتقار في القول



فكانت الاختيار متصفاً بين وجه واحد بالنوع كونه من جنس واحد
اختصاصاً بها بالنسبة إلى الجنس بل انما يطلق على الحركة الاعرابية والبناءية
ايضاً فظهر من هذا ان يكون ان يتركب من الالف والكاف بذكر خاص وان كان
العام بمحلول الاسم مثلاً بغير محلوله من التنكير الى التعريف في جواب
الذي يعني ان التنوين حذفاً بحذف التعريف حقيقة وبالاضافة حذف التنوين
حكما كما ينبغي في بحث الجورث فيكون الاضافة معافية للتنوين
فلا يصح القول بأنه محذوف لا يمنع الصرف بل بالاضافة المحذرة اعلم ان
المحذرة كما المحفوظة ان يقع الدلالة على تقدير فلا يبرر صوابه ان تزيل
ان غالباً او بغيره الصرف فلا يبرر ما اورد من التماثل فتأمل كالفضل
والاولى للاول والثاني للثاني والام لا تستغرق الانواع او على التفاضل
الثالث ويجعل ان يكون موقوفاً وفي الامم الغير الحركية اما
على التقدير الثاني فلا يحمل العهد لعدم صحة الحمل كما لا يخفى على تقدير الاول
وهو ان على تقدير كون امر فوعات متبداً لا على تقدير كونها طرأ لانه
لانه للعهد الخارجي لا يكون من البنية الامم العديدة بل انما هو النوع
الخاصة التي هي من فوعات وتكون بعيداً كما لا يخفى فيه تأويل القول به
الناس من ان الرتبة عام يتناول الرتبة الاسم والفعل فيكون ارفع من القول
اللازم من ايضا متناوياً لانه لا ان يكون من جنس واحد بل هو من جنس واحد
على ان لا يتقدم العهد لنفس التنوين جماً او انتفاً ما هو قوله في الاجمال
التفصيل على ما هو الظاهر الا ان يعتبر التخصيص والملازمة بنوع التعريف
على ما هو التحقيق وقال البعض ان وجه التماثل ان لا يشترط ان
مفهوم من الرتبة الذي هو نوع من النواع الاخر هو فوعات
فلا يصح الحكم بوجود فوعات معينة في بحث انواعه وهو الفاعل
او كان منتمياً لتفصيله ويلزم تخصيص التنوين مع ان الشارح عمه
وقال البعض ان وجه التماثل ان الرتبة ليس من جنس نوع بالنظر
الى حيزه معناه ان الاوقع ضمير يبين مذكرة مؤنث يكونان في

فكانت الاختيار متصفاً بين وجه واحد بالنوع كونه من جنس واحد
اختصاصاً بها بالنسبة إلى الجنس بل انما يطلق على الحركة الاعرابية والبناءية
ايضاً فظهر من هذا ان يكون ان يتركب من الالف والكاف بذكر خاص وان كان
العام بمحلول الاسم مثلاً بغير محلوله من التنكير الى التعريف في جواب
الذي يعني ان التنوين حذفاً بحذف التعريف حقيقة وبالاضافة حذف التنوين
حكما كما ينبغي في بحث الجورث فيكون الاضافة معافية للتنوين
فلا يصح القول بأنه محذوف لا يمنع الصرف بل بالاضافة المحذرة اعلم ان
المحذرة كما المحفوظة ان يقع الدلالة على تقدير فلا يبرر صوابه ان تزيل
ان غالباً او بغيره الصرف فلا يبرر ما اورد من التماثل فتأمل كالفضل
والاولى للاول والثاني للثاني والام لا تستغرق الانواع او على التفاضل
الثالث ويجعل ان يكون موقوفاً وفي الامم الغير الحركية اما
على التقدير الثاني فلا يحمل العهد لعدم صحة الحمل كما لا يخفى على تقدير الاول
وهو ان على تقدير كون امر فوعات متبداً لا على تقدير كونها طرأ لانه
لانه للعهد الخارجي لا يكون من البنية الامم العديدة بل انما هو النوع
الخاصة التي هي من فوعات وتكون بعيداً كما لا يخفى فيه تأويل القول به
الناس من ان الرتبة عام يتناول الرتبة الاسم والفعل فيكون ارفع من القول
اللازم من ايضا متناوياً لانه لا ان يكون من جنس واحد بل هو من جنس واحد
على ان لا يتقدم العهد لنفس التنوين جماً او انتفاً ما هو قوله في الاجمال
التفصيل على ما هو الظاهر الا ان يعتبر التخصيص والملازمة بنوع التعريف
على ما هو التحقيق وقال البعض ان وجه التماثل ان لا يشترط ان
مفهوم من الرتبة الذي هو نوع من النواع الاخر هو فوعات
فلا يصح الحكم بوجود فوعات معينة في بحث انواعه وهو الفاعل
او كان منتمياً لتفصيله ويلزم تخصيص التنوين مع ان الشارح عمه
وقال البعض ان وجه التماثل ان الرتبة ليس من جنس نوع بالنظر
الى حيزه معناه ان الاوقع ضمير يبين مذكرة مؤنث يكونان في

فكانت الاختيار متصفاً بين وجه واحد بالنوع كونه من جنس واحد



واحد من هذين يجوز اعتباره الجائز على بيانه الطرد والحرور والاطوار ان تصنف
لفظ كل الية فتجمل مبتدأ وخبره حتى ووجهه كقولك الكلمة لفظا
وتنوع لفظه آه ليس الا باعتبار ما ههنا هذا هو على ما قيل من اني
المرنوع وشمل على معنى الرقعة في بيان فيكون الصلابة فلا يلزم تعريف
الشيء بما هو مشتمل في معرفة والمحال التي فلان لم يكن بعض ان الشارح
يساوي الموقوف والتوقيف بل يتوقف التاويل في ايها الموقوف والوجه
التي يتوقف علم الموقوف على علم التوقيف وعلم التوقيف على معرفة على
معرفة جزئية ومعرفة على معرفة الموقوف ولان قال في التاويل لانه
ان قيل على الرقعة لا يحصل التاويل الى ان الموقوف يتوقف على
الصلابة وهو الفاعل وحاصل به وهو ما وجدته بخلافه اذ قيل على علم
التاويلية تأويل ملازمة الكل آه هذا بالنظر الى الموقوف الذي كان
الرابح بالموقوف مثلا ابوه فان ابوه الذي هو الكل ملازم للاب والاب هو جزئية
فيكون لهذا الموقوف نسبة الى علانية الفاعلية يكون ملازمة لها ملازمة
الكل الجزئية او ملازمة امطر وعليه هذا بالنظر الى الموقوف الذي كان
اخره بالكلية فنقل زيد في زيد قائم فان زيد امطر وعليه الفاعلية في زيد
طارس فيكون لهذا الموقوف نسبة الى علانية الفاعل يكون ملازمة لها
ملازمة امطر وعليه الطارس كما ذكرنا انما في بحث الاخرى وانه
رفع ونصب جزئية ابتداء بانه لان الموقوف في قوله فاعل بعد قوله
هو ما شتمل على علم الفاعلية في خبر الفصل بالاجبة بينهما من التاويل
وهو ان الام ابطلت معنى الجملة كقولك ما قرب واكرم الانا وانما حذف
الفاعل في ما قرب واكرم الانا لانه لا يمكن ان يضاف اليه الا لانه حرف
لا يصح ان يضاف ولا بد منه كلفه المعنى لانه يغيب في الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته ان راى وفي هذا التفسير ان الفاعل
على ما هو آه وهو الفعل لان النسبة الى فاعل ما حذف في مفعول
ما ذكره وهو عبال عن ولي قيل في قوله وقيل اصل الموقوف عبال آه

على التاويل
الابتداء
ان قول الموقوف
بتاويله فاعل
او مفعول
الموقوف فاعل
فانما قال في
هذا الكلام

المبتدأ آه لا يخفى بعد ما آه وقال عبد الغفور لا يخفى بعد ما آه التوقيف لان الموقوف
قال كنه اليه الفعل او شبهه والاسماء اعلم من الاسماء
والنقبة وبعبارة اخرى ان الاسم والاسماء ولفظ الموقوف هو
قرينة وانتهى ونهايت قرينة وانتهى فلا يصح التخصيص بعد التعميم
واله اقال ولا يخفى بعد ما آه التوقيف او الموقوف وهذا هو جواب عن سوال
مقدم وهو ان يقال ان لفظ التوقيف هو لا يبرهن فينا في التوقيف الذي
اخره بقصد به البيان بقوله التوقيف او في الدلالة ولم يقل في التاويل
ليلا يخرج المصنف عن توقيف الفاعل ولا يخرج آه وهذا هو جواب عن سوال
مقدم كانه قيل على قوله او في الدلالة على ان الموقوف فاعل الطرف لانه
لا يدل على الحديث ولو اراد المصنف آه وانما كان في قوله قد قدم لم ينع
وقول زيد في زيد ضرب على معنى الارادة لان الاسم لا يدل على الدلالة اللغوية
في امثال كونه ما تحته لحقابه لا في زيد فخرج زيد في قوله كنه لانه
يهم الى قول الموقوف عن ما تحته ونسبهم ان اسما ضرب الى زيد لم اراد
الاسماء حقيقة وبحسب الدلالة اللغوية ان اسما الشارح لم يخرج زيد في
امثال كنه انما كنه ضرب اليه فيكون قوله وقد تم احراز اعنه والاه
يكون في قوله الموقوف اعلم انه اذا حمل الاسم على حسب الدلالة اللفظية لم يدل
في تعريف الفاعل نحو زيد في زيد ضرب وهو ما كنه اليه الفعل او شبهه
على جبهته قيامه به فاحتمل الى جعل قوله عليه في قوله فاعلية زيد
في زيد ضرب الى الرهاور في قوله فاعل فاعل بنوهم في قوله زيد
في زيد او كان الفعل مسند الى زيد بحسب الدلالة اللغوية مع انه ليس
لان الفعل مسند الى زيد وسما جميعا مسند الى زيد فيكون مسند
ه لانه عقلية وكما علم يختلف في انه مسند الى الفاعل لا الى زيد واجب
بان قوله في فعل او في فعل ليس هو بالذات في احد كما في قوله الزوية
الذي هو منافق للحد وانما انبه به كما لفضلة مبيها اقام المسند فلو
لم يذكر قوله وقد علم عليه لعل زيد في زيد ضرب لانه مسند اليه في قطع التوقيف

زيد

والسائقون
وان كان ظا
لهم ان النام
تغريف السلام

17 1
7

[illegible][illegible]

المتكسبة بينهما في القرون التي حركت الكتب بالتدريج في الاربعة قرون
ياكل اليد في العلم واما قوله تعالى كانه قيل ان منتهى قوته في العلم فاما قوله
عنده طرق مستقر ان عامله الحق مستقر من الافعال العاقبة من ان الفاعل
المستقر له ان يكون غير مذكور واما قوله تعالى ان طرق لغوا لا مستقر كونه عامه
من الالف فقال الحاشية فلما ذكر مستقر اعلمنا ان الاستقر اربعة مع
لا يحسن المحصول الاول الى اعتبار امر آخر قلت الظرف يكون ظاهرا لا من امور
زيد في قيامه او كونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتبين
ان عدم افاقة الزمان يعني عدم افاقة الفرق الواقعة في الزمان لان
الفرق لا يغير الزمان من الازمنة الثلاثة والفعل يقتضي الزمان من الازمنة
ففيها لا افاقة الحاشية كالجواب وهو الجواب بطريق الوجوه والمقدرة
وهو الجواب بطريق اختيار الاول والا باقية وهو الجواب في المساواة
والكرامة وهو الجواب في الغيب وغير اختيار والحق ان عدم الجواز
كما نتج في الشئ ان في التلويح ان موضوع القول الفقه الاولية
والاحكام لاننا رجعنا الى الادلة بالتعميم الى الاربعة وهي القياس والاجماع
والسنة والكتاب والاحكام فاما ان صدره الى ان صدرت في
وسامحة على جميع الكلام وتقدر في الفاعل المحقق وهو المصدر
بقدرته ان الوجوب هو المصدر في المصدر في فاعله في الكلام
افضاقة المصدر الى الفعل الظرف بتقديره كما سبق في بحث المصدر
ان صدرت في الكلام فانه اذا قدر الفاعل الدال فلا مسامحة في اللفظ
والقدر نفس الحق في الكلام مسامحة من قبيل اضافة حقيقة
الوارث الى المصدر او من تقديره المصدر والارادة الدال فاما في اللفظ
التام في المثال الى الله لا يخفى على انصف ان اللفظ وجوبه للتعليل
لما كان اوجبه صدره في الكلام لفرط افاقة هذا الحق من
قول الامر الاعلام من اول الامر ان هذا الكلام من ان نوع فاعله

هذا هو المصدر

المصدر لا يفسد
بصدره

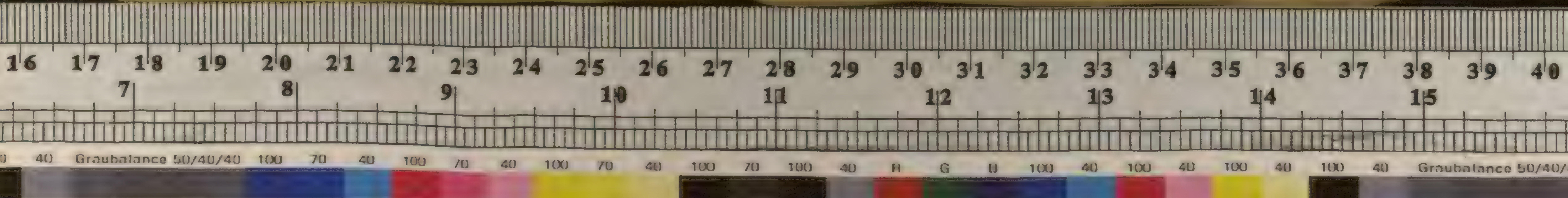
فالواجب في الحقيقة الافاق لا يحسن ولا الله الكارون في اطلاقه على الحق
بما جازي ولا يخفى ايضا ان لا يحسن في الكلام فاعله كما روى الله في جميع
الانواع للتعليل المذكور في الالف الى ان في قوله صدر الكلام لا في قوله
وجوبه وقال البعض ان صدره الى على صيغة الجواز في المصدر
في الالف راجع الى الحق فهو جواز عما يبرر من ان الحق محال لا يمكن
فيه اعتبار الصدرة فما معنى قول الشارح ان على معنى وجوبه صدر
الكلام والاصل ان قول الحق في الالف الى اصل الحق كلام الشارح
فيه ان شاء الله ان اضافة في قوله ان الله في قوله او صدر
قوله او صدر في الحق في مسامحة وفيه مسامحة ان بين الالف
والحق علامة الالية واهلية فاذن ينصف كل منهما بحقيقة الآخر في تقديره كذا في
وقال البعض صدره الى او صدره في جواز عما يبرر في الجازي من
ان الحق محال لا يمكن فيه اعتبار الصدرة فما معنى قول العارفي الجازي
فقول الحق في معناه الواجب صدره الى او صدره في بيان الى اصل الحق
لا في قوله صدر الكلام يحسن انه يفدر فيه اضافة الى صدره الى
في قوله ان الله الى الالف الى الالف في قوله فيكون الحق وجوبه الى صدر
الكلام او الى ان اعتبار الصدرة في الحق في مسامحة اطلاق اللفظ الى
معناه هذا المذكور ينبغي على كون اللفظ وجوبه الى الالف اما اذا كان
للتعليل فهو موافقة لجواز استعماله ونظرة في حقيقة كقولهم
الواجب لذاته ويمكن لذاته وامتنع لذاته فقول الحق في نفسه
قوله صدر الكلام في قوله ان الله الى الالف في قوله او صدر
الاستعمال وابقا القول الحق على ظاهره وهو الالف بخلاف الاول
فتأمل وقال البعض صدره الى ان الله كانه جواز في تقديره على
قوله الشارح على معنى وجوبه صدر الكلام وهو ان المصدر واجب للفظ

مذكور

المصدر

هذا هو المصدر
المصدر لا يفسد
بصدره

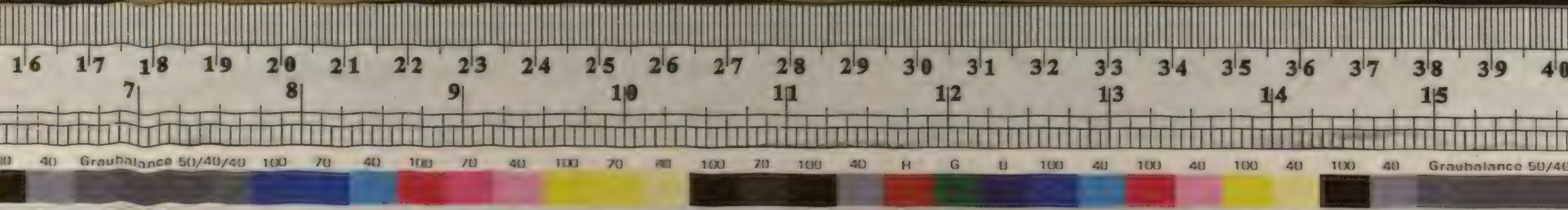
هذا هو المصدر



وان كان الاستفهام ظرف متعلقا بالخبر المحذوف وجب تقديمه على الجمله او انما يفرض
 غلام زيد او به وانه نحو غلام زيد ركب قال البعض ان الصلة على ما معناها
 على ان يشترط مركب ثم حذف الف والضمير في ركبنا واكثر جملتنا
 استزاجا ثم البدل صورة النية لا صورة الالف لذكر الاستزاج وقال البعض
 ان الصلة على ما اذا كانت في فريضة مبتدأ وراكب خبره وعلى ما متعلقا براكب
 قدم عليه التسمية ماله خبر الكلام وحذف الف قياسا فصار على ما فتدبر
 ان من تخرجه اقر به اعلم ان لفظ ان يغير معنى الجملة فتقدم لفظ
 ان على لفظ من الاستفهام واللفظ من مبتدأ واعلم ان لفظ ان هنا
 تمام تخرجه الرزب لان لفظ ان حرف الشرط واللفظ تخرجه الرزب جزاء
 شرطه ويتم حرف الشرط بالخبر ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون ان لا يكون
 ويكمل ان لا يكون ان بعد اما وحضر بعد اما في ان لا يكون بعد اما
 ويكمل ان لا يكون ان بعد اما وحضر بعد اما في ان لا يكون بعد اما
 جملة تامة غير مأمولة اي لا يحتاج ان تكون الا خبره بل يتم بها
 وجزءا لانها جملة لا محذور وان الفتوة يحتاج الى اجتهاد اثنان
 ان يكون الخبر جزاء ان الفتوة نحو عمر وان عمرو بالواو والياء
 في الكتابة ثم زوال الواو لرفع الالف كس قد للتعليل بهذا النظر
 في مقابلة فان الفتوة اقل من خبر الفتوة او للتصديق
 هذا بالنظر الى الواقع فانه في الطريقة كبر وكه الحال في قوله الآن
 وقت يتفهم ولي في المصطلوفين كانه قيل انت جعلت الجملة
 جزاء ان الخبر اذا كان من مشتقات لابه من العائنه ان
 العائنه مشتق فاجاب بقوله ولله فانها في الحقيقة فانها في الحقيقة
 واحد ان من غير تقدم لان الحكم يبرهننا بالجموع المركب من الطرفين
 لا بكل واحد على معنى ان جميع اجزائه ملاوة ومخوفه لانه استزاج

114
 استزاج الطوائف جميع اجزائه وانما خبرها بالواو وحصل بالان كس كس
 لان في بعض اجزائه ملاوة وفي بعض اجزائه مخوفه كما في بعض
 هذه القول ان المقصود انما انفسها لا اثبات الكيفية على ما قلناه
 ان من انفتقوا اثبات الكيفية لا اثبات انفسها قلنا جازاه وهذا
 لم تستد الصفه الى انفسه فيجوز اطلاق الصفه عن الصفه بخلافه
 مثلا عند اليونان فاما ان باعتبار باعتبار باعتبار باعتبار
 العطف هو ان العطف او لا ثم ان يجعل الجموع اعني المصطلوف والمصطلوف
 عليه في مثال جماعا لم وجا بل خبر او المصطلوف العطف باعتبار تقدم
 العطف يؤيد ان لان فقد الخبر في الفاعل والتقدير في الفاعل
 لا يجوز الا بالعطف واذا كان في جمعه خبره عطف بقر في الكل واعلم
 ان امره ان امتناع التعدد بغير عطف او التعدد بالعطف غير متع
 بل خبره سببه الاول ان الشرط للتاثير اعني الخبر الاول فلا بد
 حيث قال كلم الحازات تدل على الفعلين سببه الفعل وسببه الفعل
 الثاني فان الجملة بجواب عن سواء ل مقدرة تدبر ان يقال ان بها
 يحكم الاول بالثاني اية اوجاب بقوله فان الجملة ان بها
 مثل زيد قائم لانه خبره الجملة الاخبار بالقيام لا بد او مضمونها
 فلا يحكم عندنا بالخبر في مثل هذه الجملة لانه اذا ريد بالجملة مضمونها
 الجملة يحكم عندنا بالخبر واما اذا ريد بالجملة الاخبار لا يحكم عندنا
 بالخبر في مثل قوله تخ وما بكم من نعمه فمن الله بها بالجملة تضمين
 الجملة فيحكم عندنا بالخبر في مثل هذه الجملة تخ وما بكم من نعمه فمن الله بها
 اعلم ان ما شرطه او هو قوله منسوخة معنى الشرط باعتبار الاخبار دون
 المسلول فان استقراء النعمه بهم يكون سببا للاخبار بانها الله المحصور

الفتوى



ليس سبباً لأن وصول الشيء اليهم متأخر عن حصوله في الزمان لا في المكان
 جواز ترك الفاعل كقولهم عجزوا عن العمل بالحق بالبعد عن حقيقة العمل لا بكون
 في حصوله الزمان المتأخر كقولهم عجزوا عن العمل بالحق بالبعد عن حقيقة العمل لا بكون
 الرتبة بها معنى اليمين المانع لا بالربط بها معنى الاستقبال وبرزوا الشرط
 أو الكون مالم ينفك لا بالربط بها معنى المانع بل بالربط بها معنى الخبر لا الشرط
 معنى الاستقبال المانع مانع فيما لو اكتمل الشرط لا في حصوله
 بمعنى حصوله تعيننا معنى الشرط من غير أن الوصول لا يوجد في غيره
 تأخر لا يظهر لأن حصول الفاعل في بؤبؤ اما ما قبل على كونه واجباً في حصول
 الفاعل في كونه لا المتضمن معنى الشرط جازية لا واجب هذا وجه التأخر
 أو بما في قوته لأنهم قالوا في المشتق الذي يبدل عليه الالف واللام
 جليز فيه معنى الحدث الذي في صورة الهم فعل ولهذا يعمل ان كان معنى
 الحدث واما ما ليس بمعنى الحدث من نحو كونهن والكاثر فهو كالصفة
 المشبهة واللام فيها صرف وتوقيف اتفاقاً وخفيفة مذكور في العظمة
 في حكم واحد ان الهم الوصول المذكور واللام هو صوفي في لفظ واحد
 المشتق امتزاجهما باو يغرد لانه في الحقيقة راجع الى احد الامرين
 لا الى المجموع وكذا في قوله الفاضل المحسن عظام الملك والديانة المبركة
 او لا يراو آه بل يريه النع ان بعض الموت يغفر من الموت كالموت
 كما بالقتل مثلاً وهو فاضل كما ذكرنا في معنى فالف كونه الشرطي
 المسمى كما يخالف غيره لا تغير معنى الكلام فكانت كالعدم فلا يبطل
 صدقته به قولها والشرط والخبر آه هذا معنى على قوله الحق
 ان خبر كونه اليمين جزئية لا انشائية فلا يبرر ما قيل ان الخبر في
 قد يكون امرآ على انعقاد الرابطة كما ينقصد الربط بين كونه
 والخبر ان قلت فيه قائم كان النسبة للرابطة وجود القيام بمعنى ان
 الموضوع به كذا في حسن جلي في باب الانشاء فتبين ان الفعل

[illegible]

لان مع النظر في اللفظ لا يجوز جمع الشيء فقالا
من غير ان يوضع في موضع مظهر تقدير اللفظ بل وصيغة ذلك اللفظ
اللفظ في معنى اللفظ لا يكون كل لفظ مع صيغة غير لفظ وان كان
غير غير وانه يكون بغير لفظ كل لفظ مع صيغة ذلك اللفظ فيلزم توجيه
التقدير لكل لفظ فيكون هو اه كذا استقر به ليدل على صيغة على
الاستقرار كما يجب في بحث العطف من انه اذا عطف على الفاعل فيكون
متصل فلا يميز التاكيد في الفعل ولا يجوز عطفه على هو الذي في تاليه
لان العطف على التاكيد ناكية ايضا وهو غير جائز وهو اللفظ
اذا عطف على مظهر مظهر العطف عليه فيجوز الرفع والنصب
اذا الواو بمعنى مع فيلزم هو ان النصب بالنظر الى الواو بمعنى مع في
القاعدة المذكورة ان في قول الرزق والشراكي انما يشتمل جزء على
المعنى المتعارفة وعطف على هذا الشيء بالواو التي بمعنى مع ليست مسموعة
بل هي معطوف على ضمير في اي لفظ هو والقاعدة المذكورة لا تعطف
وصيغة على المبدل ولا على ضمير في لفظ اذا عطف وصيغة على ضمير في لفظ
مثل كل رجل مقرون وهو وصيغة في الفاعلة المذكورة لا بد له ان
ولا بد ان لو كان الواو بمعنى مع وجب اليه لا ينافي ان كان ما
قبل الواو فعلا او معنى الفعل وهو لا فاعل ولا معنى الفعل اما ان
معنى هو بقرينة الواو فلا اعتد به لان الشرط ان يكون ذلك الفعل خبر
معنى هو وانما حاشية نظر الى المسئلة لا الى الحقيقة لانه في الحقيقة
معطوف على ضمير هو فاعل الخبر منته محله اه يعني ان كان الخبر منته
فعل الخبر معطوف له لان المعطوف مبتدئ اثنان فيلزم الخبر منته
في مبتدئ افاض ان كان محل الخبر معطوف لم يوجد لفظ مبتدئ

117
منه الى وانما في هذا اللفظ لا يجوز جمع الشيء فقالا
كل لفظ وصيغة مقرونان وليست المعطوف به في اللفظ المعطوف
لفظ مبتدئ الخبر لا يجوز حذف الخبر المبدل لفظ كل لفظ وصيغة مقرونان
فقال وصيغة مسوقة اه لان وصيغة مبتدئ اثنان غير في اللفظ
الا اعتبارا من وصيغة سابق لفظ لان لفظ المبدل يصدق ان هو في
فيه بان التوفيق يصدق بدون لفظ المبدل في اللفظ لا
يكفي في قول جميع هذه الحروف غير واحد فاعلم ان قول المبدل في
فيصدق التوفيق بدون المبدل لا يناسب هذا المقالات انما
تمام التوفيق في ايات لفظ المبدل في موصوفه ليست بعد وقول اه
لم يصدق مجموع اعتبار هذه الحروف في شيء آخر بعد وقول المبدل
ليست بعد وقول كل واحد من الحروف فلا يصدق في اللفظ مجموع
اعتبار هذه الحروف بعد وقول المبدل في ايات لفظ المبدل في موصوفه
كل واحد من الحروف فان ناكية الحام اه مثل ان زينة اقام معنا كذا
زينة اقام ناكية الحكم ينسج الى زينة اقام في كل تقدير بل لا
يتحقق التوفيق او لغيره مثل ان زينة اقام ابو الاثر لفظا ومعنى
لان ناكية الحكم في مثل ان زينة اقام ابو لم ينسج الحكم به الى الحكم
عليه ولا يجوز اه لان التحقيق في الخبرية لا في الاشياء ومعنى الاشياء
طالب حصول شيء قبل اللفظ في اللفظ والتحقق في الاشياء شيء
بعد حصوله فلهذا من انبأت فصار الطرف يعني ثابته الظرف في الحديث
القريب المحرم للشخص واذا كان المبتدئ في معنى القريب المحرم للشخص
منها كان المبتدئ في الطرف مع المحدث في معناها واعتبر عليه ان
على القول لا يوجب الا بمتوسط وفيه التوفيق في قوله اولان
التي يقتضي رفع الوجود ان التبع يقتضي رفع الوجود مطلق سواء كان
ذلك الوجود وجودا ايجابيا او غير وجودا ايجابيا ان امره من انفسا الشيء

في الخزانة العامة
في الخزانة العامة

[illegible]

١٢٤
مؤيد بن عبد الله بن الحسين

مستوفى في اللفظ والوجه والبناء والبناء
لان النسب فيهما معنية لا تقتضيانها مصدر الكلام
باب الفخر عامله على شريطة التفسير على الام لاقتضائه مصدر الكلام
فلما لم يأت به اعلم ان كفايته في كفاية عم النفي هو قوله بعد
النفي واما ان لم يقع بعد النفي لم يكن كفاية عم النفي بل هو كفاية عم
التقدير كذا في السعد الدين بلزوم اللاحقة فاعلى هذا يلزم لزوم لزوم
الترتيب لزوم اللاحقة فاعلى هذا يلزم لزوم لزوم ما كايابا في غير ذلك
هو الفخر ان مواضع ما الفخر عامله على شريطة اه وهذا هو
مستوفى على صواب غير وار ويقتل هذا يقتضاه وانتهى سبويه
وافطار الجملة المستوفى عليها الرفع كونه فعل النفي غير متصرف فيه
ويجوز ان عروضا النائية وغيره لا القابا لا كما نحو اقم بزيده
على وزن السبعة عن الرفع من الغيبة التغير الى الضمائر ويجوز
ونائبة والظاهر ان هذا انما هو على سبويه لا على اللاحقة ان لا ايات
عاطفة والظاهر المستوفى اعلم انه اذا كان الجملة الفعلية مستوفى
على الجملة النافية يختار الرفع لان اختيار النصب بالعطف التناكب
بين الجمليتين في قوله نفي فليتين ولما كان لا فاعلا لا كما كان في
حكم الام وكانت جملة ففي حكم الجملة اللاحقة فام سبق غرض الاختيار
للنصب بل بقاء الرفع وهو سلمة عم الحذف على الانشائية لان
الجملة النافية جملة انشائية لان فعل النفي ما وضعه لا نشأ النفي
فيخرج مثل هذه الامثال فيقول ومختاراه لما بحث لما سبق قوله
ويختص لما بالاسواق وهو ان حذف الفعل نحو قول الشاعر
المدنية ولما لا او فلما في بحث الفعل لكان اشتمل اه لان كلمة
لاستفهام اعم من امر وام الاستفهام فيلزم كلمة الاستفهام اشتمل
من حرف الاستفهام وخرج منها ما اذا كان الام احمد وروى الام

[illegible]

مجلس
الشيخ
صلى الله عليه وسلم
في فضائله
والنصب
على من
هو أهله

ان فيه موقوف في كل وقت موقوف عليه تحت اعمالهم من نفع النفع
 بين ضمير الفاعل والفاعل ان كانا معا طبعين او غائبين او متفرقين لا على
 التمسك فلما اذ في آه اللفظ الوقت هذا هو التمسك لان الاجتماع
 الضمير بين زوال حذف الفاعل من الفعل لعدم الالتفات لان الالتفات اليه
 ضمير الفعل والموقوف له واحد وهو موقوف فيه فرفع الكاف الى مكانه الذي
 لا فصل بينه وبين عامله بالتوقف على تقدير عامله لان عامله لا يمكن
 الالتفات به متصلا لعدم ما يتصل به فوجب الالتفات به متصلا ولا يمكن
 ولا يخفى آه هذا الجواب عن سوال في قوله فليقتدر بعد علمه
 التكليف فاما بيقول ولا يخفى ان آه يمكن آه هذا الجواب عن جانب
 المحل وجه التوقف استغناء من قول يمكن ان يلزم على هذا التركيب
 الخوف في التوقيف وهو موقوف عنه اراهم فليقتدر بر آه من قبل حذف
 الموقوف في الشخص موقوف الابقاء وهو ان لا يحد عنه ويجه ان نفس
 محذورة لا يحد عنه لفظا ما ان عبارة عن الابل الموصلة ويحتمل
 ان يكون تائيدا فيه ان آه لا وان كان فليقتدر في قول الباكي الخوف
 وهو ان لفظا هو في الذين اراهم من وانما فسر المحل بيقول اراهم
 فان مؤخرهم من مذكور في شمل التقدير لم يحص لم ينجح الى اعتبار
 فيه الحقيقة لان فعل شرب لم يثبت لم يثبت يوم الجمعة بل في كل يوم
 الجمعة في شرب يوم الجمعة بلا اعتبار فيه الحقيقة لا يحد ان نفع
 لان هذا المحل اراهم الحقيقة علمه لقوله لا يحد آه يغير فيه
 لان اعتبار الحقيقة في التوقيف فيه الحقيقة فالعلم ان يوم الجمعة في شرب
 يوم الجمعة يصدق عليه انه ما فعل منه فليقتدر في قوله انه ليس
 فيه من التركيب اعني فيه الحقيقة لو وصف بكونه ما فعل منه
 فليقتدر مذكور في اعتبار فيه الحقيقة في التوقيف لم ينجح يوم الجمعة
 في شرب يوم الجمعة من الابل اراهم لان يوم الجمعة
 صيرت في يومه ما فعل منه يغير منه ما وقع عليه الفعل بالظن الى الثاني

في كل وقت موقوف عليه

اعني في كل وقت

الى الثاني ينجح في يومه ما فعل على الاول فلا ينجح في الحقيقة نفع العلم
 الحقيقة ما فعل فيه فعل واحدا من ما ينسب اليه الفعل نسبة الفعل اليه
 الى يوم الجمعة بغيره وهو فيه الحقيقة عن شئ اخر هو شرب
 يوم الجمعة عما ينجح به اراهم يوم الجمعة يوم طيب العفة الصريح وهو مذكور
 الظرفية اراهم زمان والموقف فيه اراهم العبد العبد انفع الشئ
 على ان آه اراهم لفظا في الظرف الحقيقة او الحاذر والا ان لم يؤول
 بغير المذكور والنفس في الاشارة وهو اسم الحصة من فسر
 اراهم المحل المحل وهو ما في المصنف وهو ان المصنف في الزمان ما
 يعزله هو نهاية آه في الحقيقة الى قوله المصنف والمصنف المصنف والمصنف
 والمصنف والمصنف في وقت مقامه وجلسه في الحقيقة والارضية ما لا
 وسد وسد في الحقيقة كل ما فيه معنى الاستمرار والى ان يستحق
 من استحق منه في الحقيقة فوفيه القياس في كل مكان السكون وقوة
 موصوف ومكان وجلت منزلا فلان وقوة مركزه قال الراجح
 واقوة الراجح كل ما له فيه معنى الاستمرار لا ينسب فلا يقال ان
 ورايت موصوفه بل وما بعد فليقتدر العلم ان ما بعد فليقتدر العلم ان
 ما بعد فليقتدر وسكت ونزلت ينسب على بعد الظرفية كل مكان
 فليقتدر عليه من مكان او لا فليقتدر الدار ومنزلنا الجنان والجنة
 القريبة اما بحسب النسبة كونه في يدنا او يينا فان التاويل مقدم
 على القرب بحسب النسبة اعلم ان التاويل علمه طامنة او حجب
 التحقيق مثل فليقتدر عن الرب جينا فان الجبر من مقدم على الحق وقريب
 التحقيق اعلم ان الجبر من علمه حقيقة لم ينسب عند الحاجة لعدم
 شرطه في العلم لان التاويل فالتاويل فليقتدر في علمه القرب
 وقوة عن الرب جينا فليقتدر في علمه شجاعة كماله ان
 ان صحت في كماله كماله للرجاء او الحجازية منازعة بخلاف القوة
 والارضية الجلال في كماله شجاعة جلية بخلاف الجبان ويحتمل ان يقال فيه

[illegible]

وقد يحتمل عطف على ما هو من التقى السابق او وجه الاصلية ما ذكر
 في التقى المذكور ويحتمل ان يقال في وجه الاصلية ان فيه اى في قوله
 ومارية شجاعة توفيق عليه ان على الزواج وله التوفيق انه لا
 يحق ان ينفرد من توفيق ومارية شجاعة الا اذكر في مقام
 المنازعة ان محاربه ومانزعة شجاعة واما محاربه ومانزعة
 لبس شجاعة ولا يحق عليك ان محاربه هناكناية بمنازعة
 كناية عن التقى والحمل على الظا والتميز فيه هو ان منازعة
 بالتقوى والحمل على الظا والتميز فيه هو المثال الصريح وصحة
 المثال في اشياء اعمى كافيته في الحسن ونبية لانه لو تفق يعلم
 عدم مبرهان ما ذكر في هذه المثال فكيف يصح ان فلا يصح فالاستفهام
 انكارية مصدر او مفرد ام مصدر جزاء مفرد فله وهرنا كذا
 لان الجبين مقدم فلا يصح كونه مصدر الا كما في ضربت سوطا او لما
 يقال السوطا مثلا مصدر من غير لفظ فله فله ان يقال للجبين والضرب
 مصدر من غير لفظ فله على هذا التقدير ان على تقدير الثاني لا على
 التقدير الاول لان التاثير مثلا ليس بامر شئ او مصدرهم آه
 فالصدق في الدين والنفية في الاشارة فلم ينفذ فاعلمها بان يكون
 اخره او اخر زمان المفعول له اول الحدث او اول زمان الحدث لهذا
 ناطق المثال الاول انه قد وقع في الحرب جينا او بالفتح ان بان يكون
 اخر زمان الفعل او زمان المفعول له هذا ناطق المثال الثاني انه
 شئ آه او لغير ذلك ان بان يكون اوسطا او اوسطا زمان
 الفعل زمان المفعول له فان المفعول له اول الحدث او اول زمان
 محل الفاعلية آه لان الاصل معه فاما مقام الفاعل او مصدر الفعل
 يكون فائقة وناقلة الفاعلية والا مصدر المفعول لا يكون
 فيه فائقة وناقلة له لان الفعل على مصدره من غير تحقيق
 ولا فائقة فيه لان معنى المصدر بلا تخصيص يفهم من المحمل الفعولة غير الفاعلية

لا يقال غير ما في المقدور بين الخلو والعدم والوجود والعدم
فقد بين الخلو فيهم اعلم ان اصل هذه التفرقة بين الخلو والعدم هو
في الحقيقة كما في الحق الوجب ليس يميز له لانه قيامه ليس بخلق هو وقت
الافعال ثم بين الرؤية بغير حاد بين فاعل الاتيان او مفعوله وبين زمان
الاتيان وحده الموكنة ام غير ذلك اه يتشكل عمل هو الحق لان قوله الحق
صاله موكنة وليكن الهم الان يقال لا في حال عمله فاعل عنه انه لا شك ان الهم
من الفاعل او مفعول المحذور في تعريف الحال هو الفاعل او مفعول المحذور لانه انما
قد تقرر انه يجب جعل الفاعل التعريف على اعتبار مشيئته ان لم يكن متعارف عنه فهو
عليه الاعتراض المحذور او مفعول او اعلم ان الحال قد لا على مشيئته وانما به
الفعل او وقع عليه وهو لا يقع في كلام النحاة الا في افعال او مفعول لا محذور او مفعول
قام الغرض بيزيد او وقع عليه فهو عيان في معنى ضرب او ضربته وبين ان له فاعل
ولعل ما يقال من ان الناقص ليس هو الفاعل بل هو الجنس صاحب غوليت
انه امسحودا من هذا الا في الاول الثاني والثالث لا اول كون الفصل الواحد
او من فصلين لزم هو ان الحال اه واعلم ان الاصل في التوقيف ان يكون
لا في الاول او بالافعال او يكون في كل مقدر او متوعد الى التوقيف للجنس
وبالجنس في معنى هذا التوقيف ان جنس المحذور هو افعاله ما يوجد فيه هذا المحذور
فليس افعاله المحذور وهذا الله في ما يقال انه لا يخفى انه اذا اقر ان ذلك
لزم هو ان الحال من المفعول فيه وبسببه اه ويمكن في الاجزاء بان يقال ان
مراد الحق ما يقع عليه ان يقال مثال عمل المفعول غير ما سبق لان مرادنا
بالحقين مقابل للمفعول في الحقيقة فيكون مرادنا الحكمي في كونه غلاف الثاني لا في
فاعله مفعول الاول فاعله زيد في الاغراض هو الفاعل الذي هو فاعل الثاني والثالث
المفعول على التفرقة المحذور هو فاعل المفعول باعتبار الحقيقة الذي هو غير
منفرد في الكلام بالاعتبار والظن ومنظومة فلا يخفى فاعله زيد في قوله زيد في قوله
قائما فاعله مفعول على التفرقة المحذور في مقاربتهم هو الهم من الهم
لفظ اسم الاشياء ومن الفعل فاعله مفعولهم في اسم الاشياء في كلامنا
هذا الجواب عن محذور وهو ان يقال ان التفصيل لو كان توطئة لا استثناء

[illegible]

مكتبة
مجلس
العلم
الدين
الاسلام
الاسلام

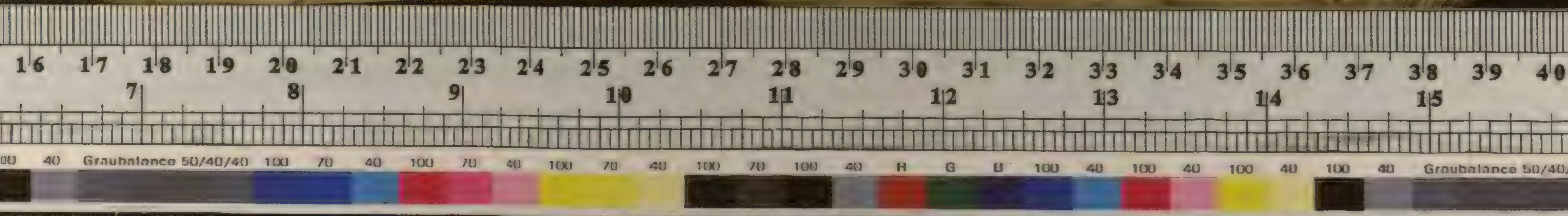
نا الضيق

هذا هو ما في الآخرة من أن المستثنى المطلق يكون له
 بعد الاستثناء من جهة أن يكون المستثنى الدال فاقوا واعتقدوا بذلك
 المطلق أن يكون له استثنى من جهة قبل الاسم وينبغي أن يكون
 الذي هو الممدول في القسمين متعلق به ممدول متعلقه ومنقطع به هو الممدول
 ووجه الحقيقة قوله المنة وهو الياء المطلق الذي هو الممدول وتقرير
 الدعية أن هو أو هو لفظا مستثنى محمول مجازا ما يطلق عليه لفظ المستثنى
 فيحكم أن يراد منه المعنى الحقيقي أي الممدول والمجازي أي الدال فعلا
 في المنسوبة باعتبار المعنى المجازي والتعظيم باعتبار معنية ووجه الحقيقة
 باعتبار المجازي أن المستثنى قال الممدول أي المستثنى المعين وهو جائز
 انقوم الأزيد ويجوز على الدال المعنى زيد فيصير الملامح في النكاح لوجه
 الضمير في قوله الآتي في خطاب الدير أو بالحقيقة في قوله الآتي هو اللفظ على
 طريق الاستخفاف الذي هو أن يكون اللفظ معنيين أحدهما حقيقة والأخر
 مجازي وهو هنا يكون للمستثنى معنيين الممدول والدال الأول حقيقة
 والثاني مجازي غير أنه في الحقيقة وبالضمير الرابع إليه المجازي الذي هو
 اللفظ الدال والله اعلم أن تعلق محمول مجازا أو فالضمير عايد إلى المستثنى
 يار أن ما هو أهم من المنقطع والمنقطع على وجه محمول المجازي لا على عموم
 المستثنى في الكلام من حيث صفة الاستخدام الدال به المستثنى
 عند تكرر اللفظ وكان محل المنقطع والمنقطع عليه محل الممدول على الدال
 وأن أراد على المجاز فلا استخدام اعلم أن الاستخفاف هو أن يراد
 لفظ المعين أو هو ما يراد بالآخر الآخر في سواء كان أقل من الأول
 من زعم الأول أو بعدد على هذا القياس فيه وهو شرط المنقطع المستثنى
 أقول المستثنى من جهة الاستثناء منهم السكاكي فلا يقال فلان الذي
 السماوية وشعبة وشعبين كما ذكره في السعدية كما قالوا وما هذا
 وتحققها سيذكره في قول ابن الجاهلي ما قلنا وما هذا بالآخر السعدية
 وإنما قيله الأخير الحقيقة لأن الأول كانت الحقيقة في حجب النقص بل في
 المستثنى بعد ما أتى بها قبلها قوله مع لو كان فيها الآية الآية فعدتا

لا تدرى ما به
البحر
لا تدرى ما به
البحر
البحر
البحر

فانه بعد الالهي هو الصفه الالهية غير انه فالرفع بالتبعية على الصفه كذا في
التيه في بيان الواقع لان الواقع بعد الالهي للصفه غير ان
في مستثنى كاسي كليات محذوفه ان معدونه من غير وفلا وعدا وما
فلا وما عدا اوله ولا يوزن وسوك مطلق ان كان كليات محذوفه
اولا والابعد الاخير وببداه الاله لا يقع في فوجا ولا يجوز ان يعل
استثناء منصفه او انما يستثنى به في الانقطاع كذا في حاشية عليه
لان الصفه القوي هو ما يقابل السلب فيه فارجح هو جيب ما كان باستثناء
وبعد الاله كلام بولي وانما وجب السلب في هذا هو الفيد لنفاه الصفه
لان لو ابدلت زيد في فاني القوم الازليه من القوم لكان في تقديره
العامل فصار معناه فاني القوم الازليه وبهذه الحركه لا يكون
في الصفه القوم في اما في محذوف هو جيب من سوال تقديره
على ان الاله لبي فيكون في حكم التنوين يعني اذا كان المحذوف منه في حكم
النتيجه واللام يكون مستثنى في حكم مستثنى هو جيب وهو الذي قد منه
استثنى منه بخواريت الازليه او بغيره استثنى من فاني الازليه استثنى من
استثنائه ان في محذوف من الازليه بخلاف محذوف من الازليه على ما يجرى به
الان الاله اعلم في هذا الباب ان في باب الاستثناء في باب الاستثناء انما
قيده لان الكلام التام المستثنى عليه في غير باب الاستثناء ما تضمنه
الكلمات بالاسماء المحذوفه انه فلم يكن في الجملة ولا الصفه الجملة
ولا الاله ان كانت جملة وبغيره كذا في الجملة الناقصة كلاما تاما
ومقدومه عطف على قوله قال ان الاله قوله بعد الاستعلق لحيه كان هذا
توجب جيبه والاف كما قال الفاضل المحض ان يكون قوله ان يكون قوله
في الكلام توجب جيبه بعد جيبه او لا ان يكون مقدما عطف عليه
وهي اركه في مستثنى بعد الاستثناء من هذا وانما يحسن الشرح
او مقدما عطف على قوله بعد الاله انما الاله في الغرض من كلامه
اليه واولا ان هو انتصابه مشروطا بكونه بعد الاقتران العاتق اي في
الحال على تقدير العطف على قوله بعد الاله هو جيب لكان او قال هو جيب
في سوال تقديره كانه قيل على هذا ان على ان يجعل محذوفين على قوله في

135 في كلامه موجب بطريق الاستعطف او في قوله او مقدما او مستقلا او محذوف
عليه اي قوله في كلامه موجب في الاخر مع ان مطابقة خبرها مشروطة بالان
اي ببقوله وهو خبر آخره بما قبل الاله الكلام ففهم من الكلام بيان انما
في قوله عاقل الاصل من هذا اللفظ ما يحال في نحو جاني القوم بكونه
العامل في الصفه محذوفه من هذا الخالف للبحر لانه فيه عطف الفعل بعينه
نقطة للمحذوف لانه فيه محذوف استثنى منه فقط في الاله لا في الكلام
على انهما ان من فاني القوم على ما قاله تامة التي انقطعت لفظ
الابعد او قوله لكان في فاني محذوف بنصب المحذوف بحكم الاستثناء بالحق
وجود الفاضل الذي في الفاضل المحذوف من القوم ان يكون في محذوف
يلتفت اليه اي في كلام الدين لان في كتاب المحذوف بل محذوفه لحيه
واما انصب في محذوف في محذوف فافهم في تقديره ان قلب محذوف
بالنصب كما يمكن ان يتوهم الافتصاح مما يجنب الشر لان صفة
الفعل محذوفه في محذوف ما عدا الى وقت ظهور خبره في الغرض في الكلام
في محذوف انما لان الاله بتركيب التاويل لا يستثنى اي لا يستثنى لانه في
غيره من ما يكون وما كان ولم يحكم كلام الدين في معناه انه وبغيره
اجوز الضمير لا محذور الفعل المحذوف وتقدره متعلقان على زيد وهو محذور
الفعل ايضا ان جاز القوم ليس محذوف من زيد ولا يكون محذوف من زيد في
بعد الاله فله فيما بعد بدل من قوله واما في النسخة التي لم يفتح فيه فهو
طرف متنازع فيه عاقلان فاعمل النسخة وحذف الطرف من الاول فيكون محذوف
بقا روي محذوف يجوز محذوف في على تقدير النسخة الاولى واوله ما يذكر
فيه لفظه فيه النسخة الثالثة ويحذف ما لا يذكر فيه لفظه في قوله
ان يجوز ويختار والاف في غير محذوف ان اريد البعوض في الكلام
واعلم ان هذا البعد في باب الاستثناء بخلاف سائر الاله والدين
للاول عدم التباين الى الصفه الوايه الى المحذوف منه وجوبه في بدل البعوض
وانما يختار اليه لان الاستثناء انما يخص بغيره ان استثنى من زيد
الاتصال قاطبا تمام الفرض الثاني في محذوف المحذوف في الايجاب والسلب
في وجوب الاتصاف في غير باب الاستثناء ان يكون محذوف محذوف مجاز

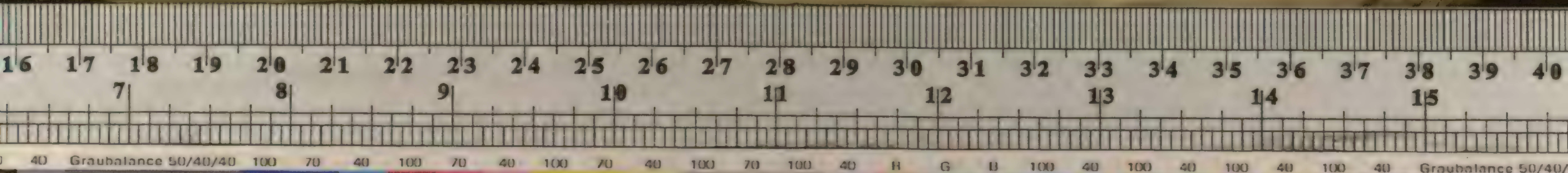


[illegible]

والان والنون لان ذكر فيه خارجي ولا اعتبار بالاسم وانما هذا العمل هو انما هو
قول النفس ما عظم من الحق على الدوام بمعنى انه حين وقع البواقي على
التصديق المذكورة الا انما لا يكون موصوفا لا بعد كما كان قد ذكر في غير
لان كونها صفة ليس على الاسم فيكون فيه نوع ضعف فوجب ذكر موصوفها
ليعلم وصفها بخلاف موصوف غير لان كونه صفة على الاسم فيعلم
وصفيتها لو كان موصوفا لذكر او بعد كونه برة ان سور في الا
ولا يجوز ان يكون القطع بغيره الى كما يجوز في غير ذلك والزم بعضهم
وجوب الصفة الى الموصوف فلا يجوز بان يكون سور موصوفه طويل وهو
الظاهر من الكلام ثم قد رآه عبارة الرافعي في قوله عن البدنية لمطلق
معنى الاشتناء والكوفيين نقلوا ذلك في وجهه عن معنى الظرفية الى
معنى الاشتناء اذ رآه هذا الجواب فلا بعد له وانما الله الخ في
توفيق النسخ بنفسه والحاصل الجواب ان امره بالخير انما هو في التوفيق
ما به غير ان الله لا يخبر الا بطاعته الحقيقية بل من توفيق النسخ
بنفسه وانما بعد موصوفها بترك قوله على امرها وبنفسها بل لا يبر
انه فلا بعد بان يقال الله الخ في توفيق الخير توفيق النسخ بنفسه وان
اكتفى بغيره بان امره بالخير انما هو في التوفيق ما به غير ان الله
اعلم ان الله لا يخفى ان لا معنى للمدخل قول بدون الصلة وان
قد ظهر بعد المحذور انه كور وان قد عذر فلا يستقيم معنى اللهم
الا ان يقال ان قول النسخ الرابع الى اصول خبره معنى خبر كان هو الذي
استدل به الامم به قول كان عليه لانه بعد فعلهم بهذا ان قولهم ان
كان الخبر اما لغيره قد لفظا ومعنى لم يحز الفاء في الخبر لولا على اطلاقه
بل اذا كان ذلك ما في ذكره او الفعل بعد لانه في الفاء لغيره
بسبب التقدير والدلالة على الفعل المحذوف فاما قوله في فعله من باب
البصريين يوزع معنى البيت لان كنت في التثنية فان قولهم ما في كلام
الضحية وعلى من باب الكوفيين ان كنت في التثنية زمان مستقبل فان
قولهم ما في كلام الضحية اعلم ان الكوفيين مستقبلون في ذلك لان في الفعل

مجلس

اي التجريد فلا يراد ان الواجب على اهل العقل ان يقولوا انهم متوحدون في مقام
 تنويع احدى العبادات فقالوا لا يجوز تنويع احدى العبادات لان الشارع اراد
 بالتوحيد الانسلاخ قبلة تجار الانسلاخ كذا في اراقة السبيل الى الرب اشد
 التجوز لان التجريد تنويعي يقال هو فلا يوجب ان يكون منسدا في الانسلاخ
 بطريق الحقيقة ولا يستند الى الطائر الزايل بطريق التجريد في الانسلاخ
 بمعنى الانسلاخ حقيقة ان يستند الى الطائر الزايل والام الاصل والتوحي
 والتوحيين الطائر الزايل والاو ان يجعل من قبيل التنوين لولاه
 ان اراقة معنى اللام في الشيء من قبيل ايمان والتنوين شايخ
 وكذا من قبيل الحقيقة هل يصل الى ايمان منها انك الحقيقة تقرير
 من في اسماء في القول بالطلب ان من قبيل حقيقة الناقية في الحقيقة لان
 المعنى حقيقة الحق في الناقية الله اعلم ومحمول على الحق الوجه هو وجه الحق
 اشتراكهما في وصفان صفة والمضاد اليه جسا موفين باللام
 فافهم ولو كان التنوين في قوله وهو ان بيت الله فان التنوين فيها
 مقدر وهو ظاهر كذا في افندي في الحقيقة فكل التقدير ان قد يراد له
 كان فيه تنوين او نون لحذف من تحقيق الشيء ان الناقية الغلام
 في الزيد والحمد في الشرط قد يراد لو كان في الغلام تنوين او نون لحذف
 تحقيق في الشيء ان الناقية الغلام في الزيد الله امره منسوب بحذف
 الحذف في الشيء وانسب لانه في حكم الصفة في العمل والاضافة لا محولة
 فلان قرينة وبغداد في كونها وكذا احوال الباقين من تنويع لا
 لا جمع يعرف بالتأمل تماثل التنوين وصف في الناقية يوجب تماثلا
 على اللام الله اعلم لانه ان قطع الانساقية لزم ان كتاب مجاز كقوة
 لانه ان ردت الاضافة بمعنى من ان الاضافة بمعنى اللام لزم ان كتاب
 مجاز كقوة الله اعلم ولا يخفى ان هذا تنويعي على معنى الرفع الله اعلم
 وسواء ما ان اللام في قول من لا في مشترك في معنى موهوبة في قوله
 ان فيه مثلا ان كان امره باللام في الرجل موهوبة في قوله لا في التنوين

[illegible]

[illegible]

جواب سوال مقدار الماء

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, appearing as 'महाराज' (Maharaja) followed by a flourish.

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, covering the majority of the page. The text is arranged in approximately 10-12 horizontal lines. The ink is dark and the paper is aged and discolored.

